جـــامعة الــجزائر
كلــية العلـــوم السياســية والإعلام
قسم علوم الإعلام والاتصال

العولمة الثقافية ومفهومها ضمن الركن الثقافي لـجريدة "الـخبر" الـيومية دراسة وصفية 1998 - 1999

** رســالة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والإتـصال **

- إعداد الطالبة:
راضية فويال

- تحت إشراف:
أ. د. أحمد بن مرسلي

الــسنة الــجامعية
2003-2002

**** إلــى قـرة عــينـي، أمـّي حـفـظـها الله.***

**** إلــى عـصفـورة قـلبي، سـرور رعاها الله.***

راضية

بـعد الـحمد لله، سبـحانه تبارك وتعالى

أتـوجه بالـشكر للأسـتاذ، الـدكتـور

أحـمد بن مرسـلي، الذي لم يبخل علـى

هـذا الـبحث بـتوجيهاته القيمة،

دون أن نـنسى كل من سانـدني وشجعني.

** مـــقدمة:

حظي مفهوم العولمة بقدر كبير من الاهتمام والتناول، خلال الفترة الأخيرة بحيث غدى بمثابة الموجة الفكرية، أو الموضة الإعلامية الجديدة، وذلك بطرحه لإشكالات فكرية ومسائل استمولوجية حديثة، لا تزال بالرغم من مرور عقدين على ظهوره تثير الجدل والنقاش حولها على المستوى العالمي. تزامن هذا الاهتمام الواسع بما أفرزته التحولات الجارية على الأصعدة الاقتصادية والإعلامية والسياسية والثقافية... إلخ، وبما أدت إليه من تغيير في طرق التفكير، وتقريب المسافات بين دول العالم بفعل تطور تكنولوجيا الاتصال.

كما تعددت الرؤى بشأن مفهوم العولمة، واختلفت الآراء حوله، دون أن تتوصل إلى صياغة تعريف دقيق له، يفك الغموض عنه وعن تجلياته ويساهم في رسم معالم تصور ذهني له. وقد تبدو حدة هذا الغموض هينة، إذ ما تعلق الأمر بهذا المفهوم في بعده الاقتصادي الذي بلغ حدا من الاكتمال يؤكد على تجسيده واقعيا، من خلال تعميم آليات الاقتصاد الرأسمالي، بتحرير التجارة الدولية، والاستثمار وإتاحة حرية الحركة للسلع والخدمات على النطاق العالمي، بربط أسواق العالم بعضها ببعض... إلخ، مما يساعد على حصر مدلوله، بغض النظر عن المواقف المتباينة حول هذا الوضع. أما إذا ما تم التطرق لهذا المفهوم في بعده الثقافي فإن درجة هذا الغموض تتعمق وتصبح مسألة تحديده غاية في التعقيد، لاسيما إذا اقترنت بمعطيات أخرى مثل الهوية والسيادة الثقافية والخصوصية الثقافية والتنوع الثقافي... إلخ، فقد أضحت هذه الإشكالات حسب بعض المفكرين بمثابة المسألة المحركة التاريخ الراهن للبشرية، إذ أن التكنولوجيا الحديثة للاتصال بما تتيحه من فرص وتسهيلات في مجال الاتصال الثقافي، تنطوي على أبعاد ثقافية خطيرة تفرضها الثقافة الأمريكية المالكة لقدرات الإنتاج والتصنيع الثقافي، ووسائل توجيه العقول والتحكم في سلوكات شعوب العالم بأسرها وأمركتها بما يتلاءم ومصالحها المادية.

وإن كانت هذه المعطيات لا تخفي محاولة تنميط القيم الإنسانية وقولبتها في نسق قيمي موحد، فإن ما يزيد من تعقيد الوضع الذي آل إليه المشهد الثقافي العالمي في ظل هذا الاعتداء الثقافي –أو الاختراق الثقافي كما أسماه بعض الباحثين- هو الإشكال النظري الذي تطرحه المعالجة المفهومية له، خاصة أمام عدم دقة التعاريف المقدمة حوله من جهة ونسبية تأثير هذه

المحاولة من ثقافة إلى أخرى من جهة ثانية، مما يجعل من أمر صياغته موضوعا في غاية الصعوبة، ومن عملية إدراكه وفهمه بأبعاده وإفرازاته خطوة تستوجب التمحيص والتدقيق فيما قدم من تعريفات وآراء بشأنه، وعليه اخترنا من خلال هذه الدراسة، تقديم إطلالة نظرية، نستعرض من خلالها أهم وأبرز التعاريف المتعلقة بهذا المفهوم وبأبعاده وإفرازاته بشكل عام، ثم تناوله في بعده الثقافي مرورا بما أثاره من مسائل على هذا الصعيد، وما نتج عنه من إفرازات، وذلك قبل الخوض في البحث عن المساهمة التي قدمها الركن الثقافي لجريدة الخبر اليومية للتعريف به لدى القراء، والمدلول الذي أعطاه له.

** الـــــفـصل الأول

1- الركن الثقافي في جريدة "الخبر".

2- مادة التحليل في الركن الثقافي لجريدة "الخبر".

3- استخدام الأجناس الصحفية في طرح موضوع العولمة في جريدة "الخبر".

4- مصادر موضوعات العولمة في الركن الثقافي لجريدة "الخبر".

5- موضوعات العولمة في الركن الثقافي لجريدة "الخبر".

** الـــــفصل الأول:

I- العولمة وانعكاساتها:

1- مفهوم العولمة

1-1- بروز مفهوم العولمة.

1-2- تعريف العولمة.

1-3- مراحل العولمة.

2- انعكاسات العولمة

2-1- انعكاسات العولمة على الصعيد الاقتصادي.

2-2- انعكاسات العولمة على الصعيد السياسي.

2-3- انعكاسات العولمة على واقع الاتصال.

** الـــفـصل الـــثاني:

II- العـــولمة الثـــقافية وإفـــرازاتها:

1- ماهية العولمة الثقافية

1-1- مفهوم الثقافة.

1-2- مفهوم العولمة الثقافية.

2- مراحل العولمة الثقافية

2-1- نحو نظام ثقافي جديد.

2-2- المسألة الثقافية.

3- إفرازات العولمة على الصعيد الثقافي

3-1- الواقع الراهن للنظام الثقافي.

3-2- إفرازات النظام الثقافي الراهن.

** الـــــفصل الـــــثالث

III - جـــريدة "الـــــــخبر"

1- بطاقة وصفية
2- ملف الهوية

** الفـــــصل الثانـي

مفهوم العولمة في الركن الثقافي لجريدة "الخبر"
(تحليل كيفي)

1- مفهوم العولمة ضمن الركن الثقافي.

2- مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي.

3- أبعاد مفهوم العولمة الثقافية.

4- إفرازات مفهوم العولمة الثقافية.

1- الإشـــكالـية:

شهد العالم في العقدين الأخيرين جملة من الأحداث والتطورات صاحبت التغيير الحاصل في موازين القوى العالمية، وذلك بتراجع المد الإيديولوجي الشيوعي إلى جانب تعميم المبادلات الاقتصادية الرأسمالية عبر أنحاء العالم، المصحوبة بالتطور التكنولوجي، وقد شملت هذه التطورات العديد من المستويات، لاسيما منها المجال الاقتصادي والسياسي والإعلامي... وحتى الثقافي، مما أفرز وضعا جديدا يختلف جذريا عن الوضع الذي سبقه والذي لا طالما سيطر عليه الصراع الإيديولوجي.

فعلى الصعيد الاقتصادي برز نظاما اقتصاديا عالميا تحكمه مجموعة من الآليات تشجع تحرير التجارة الدولية والأسواق العالمية والاستثمار على أوسع نطاق، فيما انتشرت على الصعيد السياسي مبادئ الديمقراطية والتعديدية السياسية... إلخ، وعرفت مجتمعات العالم المختلفة، بأفرادها وثقافاتها المتنوعة، تفاعلا فيما بينها بصورة لم يسبق لها مثيل، وذلك بفضل التطورات التقنية التي ربطت فيما بينها.

من جهتها عرفت الساحة المعرفية انعكاسا مباشرا لهذا الوضع على واقعها وذلك ببروز رزنامة جديدة من المفاهيم التي ظهرت لتساير هذه التطورات المختلفة؛ كنهاية التاريخ، صدام الحضارات، الدولة، الأمة... إلخ، أما عن المفهوم الذي نال أكبر قدر من الاهتمام في الأوساط المعرفية، فيتمثل في مفهوم العولمة بما له من أبعاد وإفرازات، وحتى وإن كانت الاهتمامات، الأولى به قد تبلورت ضمن المنظومات المعرفية الغربية التي صاغته وحددت أبعاده بشكل يتماشى وبيئتها.

أما على الصعيد المحلي فقد جاء توظيف هذا المفهوم بصورة عشوائية في كل من الأوساط السياسية والإعلامية، وذلك بغرض تمرير خطاب معين، قبل أن يتم تحديد معناه وحصره معرفيا، مما جعل النقاش حوله ولاسيما في بعده الثقافي ينحصر في الطرح الإعلامي له بين التأييد والمعارضة، بحجج وقناعات مختلفة.

من ناحية ثانية، وفي نفس السياق فإن هناك إجماع بين الباحثين في الحقل الإعلامي حول الوظائف المنوطة بوسائل الإعلام عامة، والوظيفة التثقيفية بشكل خاص المتمثلة في التعريف بالخصائص الثقافية للمجتمع الذي تنتمي إليه ومستجدات الوضع الثقافي. وعليه فإن التطورات التي طرحها مفهوم العولمة في بعده الثقافي استوجبت على الصحافة الوطنية الاهتمام بهذا الموضوع

وإعطائه قدرا من الاهتمام بما يتلائم وطبيعته.

بناءا على هذا، ولكون جريدة "الخبر" اليومية من أكثر الصحف اليومية سحبا وانتشارا فإن هذا يقودنا إلى طرح الإشكال التالي:

- إلى أي مدى ساهم الرّكن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية في التعريف بمفهوم العولمة الثقافية لدى القرّاء؟

2- تساؤلات البحث:

- ***تساؤلات القسم النظري:***

1- كيف برز مفهوم العولمة ضمن الساحة الفكرية؟

2- ما معنى العولمة؟

3- ما هي الافرازات الاقتصادية للعولمة؟

4- ما هي الانعكاسات السياسية للعولمة؟

5- ما هي تجليات العولمة على الصعيد الإعلامي؟

6- ما معنى الثقافة؟

7- ما معنى العولمة الثقافية؟

8- ما هي مراحل العولمة الثقافية؟

9- ما هي إفرازات العولمة على الصعيد الثقافي؟

- ***تساؤلات القسم التطبيقي:***

1- ما هي مكانة الركن الثقافي ضمن جريدة الخبر اليومية؟

2- ما هي مكانة مادة التحليل ضمن الركن الثقافي؟

3- ما هي الأجناس الصحفية الموظفة لتناول مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي؟

4- ما هي مصادر استقاء المادة المنشورة حول مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي؟

5- ما هي طبيعة المواضيع الموظفة لمعالجة مفهوم العولمة الثقافية؟

6- كيف عالج الركن الثقافي موضوع العولمة؟

7- كيف عالج الركن الثقافي موضوع العولمة الثقافية وما هو المفهوم لذي أعطاه لها؟

8- ما هي الأبعاد الذي اقترنت بموضوع العولمة الثقافية؟

9- ما هي إفرازات العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي وكيف تم التطرق لها؟

3- أهمية البحث:

انطلاقا من كون المفاهيم عبارة عن أدوات معرفية تقوم بتكوين تصوّر الإنسان للأشياء، تحدد معايير قياسه لمدى صحة هذه الأشياء أو خطئها، وتبني منهجية تساهم في رصدها وتفسيرها، فإن أهمية الدراسة تستمد أساسها من أهمية المفهوم ذاته، وما يمثله ضمن المحيط الفكري الرّاهن، لاسيما أمام عدم توفر مادة إستمولوجية وافية تتعلق به ضمن المحيط الفكري المحلي.

من جهة ثانية فإن تداول هذا المفهوم، اقتران ببروز إشكالات عديدة حوله، سواءا في طريقة التعامل معه، أو في طريقة توظيفه، وعليه فإن أهمية هذه الدراسة، لا تكمن فقط في رصده وتفسيره، بل تتعدى ذلك إلى محاولة التعرف عليه وعلى الأبعاد التي اقترنت به ضمن الركن الثقافي لجريدة الخبر، ومعرفة بذلك ما إذا كان تداوله يتطابق مع ما تم طرحه على الصعيد المعرفي، من جهة، وما إذا كان الركن قد ساهم من خلال ما نشر حول المفهوم في فك الغموض عنه وعن تجلياته من جهة ثانية.

4- أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى اهتمام جريدة "الخبر" اليومية بالمسائل الفكرية الراهنة، والأهمية النسبية التي أولتها لموضوع العولمة الثقافية ومدى مساهمتها في التعريف بهذا المفهوم لدى القراء، خاصة وأن هذه اليومية، تعتبر اليومية الأكثر سحبا على مستوى الصحافة المكتوبة الجزائرية وذلك تزامنا مع اتساع دائرة النقاش الفكري حول مفهوم العولمة بجميع انعكاساته.
- تهدف هذه الدراسة من ناحية أخرى إلى حصر بعض المفاهيم، الحديثة الاستعمال في الحقل المعرفي مثل العولمة الثقافية، وذلك بمحاولة تحديد دلالة المفهوم وتفكيك أبعاده المختلفة حتى يتسنى لنا ضبط معناه وحصر مكوناته.
- تحديد الزاوية التي تناولت من خلالها جريدة "الخبر" اليومية هذا المفهوم والأبعاد التي أعطتها له، ومعرفة ما إذا كانت قد ألمت بجميع جوانبه وعرّفت بما يشمل من نقاط رئيسية، وما يركز عليه من اتجاهات وما تستهدف توصيله، ومدى حصرها لافرازاتها السلبية منها والإيجابية. ومعرفة بذلك ما إذا كانت هذه الجريدة من خلال ركنها الثقافي قد أدت الوظائف المنوطة بها

باعتبارها وسيلة إعلامية، لاسيما الوظيفة التثقيفية منها التي من شأنها أن تساهم في عملية التنشئة الاجتماعية والمحافظة على ثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه.

5- أسباب اختيار الموضوع: 6

تتمثل أسباب اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- الاهتمام المتزايد بما أفرزته التطورات الحاصلة على مستوى التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، خاصة على الصعيد الثقافي، حيث إرتأت الباحثة في هذه الدراسة البحث في هذا المجال، حتى تتمكن من فهم هذه التطورات.
- حدة العولمة كمفهوم دفعت بنا إلى البحث بدقة وعمق في أبعاد المفهوم وتأثيراته المختلفة، بكل موضوعية وحياد بعيدا عن المغالطات والمزايدات التي حملتها بعض الآراء التي غلب عليها الطابع الاديولوجي أكثر من الحس العلمي في تحديد المفهوم، كما أن تضارب الآراء بين مؤيد ومعارض، دفع بنا إلى تناول مثل هذا الموضوع بنوع من التمحيص والتدقيق، وحصره ليس فقط من ناحية بروزه ومراحله وإنما الوقوف أيضا عند دلالاته المختلفة لمعرفة مدى ارتباطها بالواقع.
- محاولة حصر دلالة مفهوم العولمة في بعده الثقافي وحصرها بصفة تسهل من معرفة ما إذا كانت عبارة عن معطى جديد أم مجرد استمرار لظاهرة قديمة بتسمية جديدة.

6- مصطلحات الدراسة:

تم في ظل هذا البحث توظيف مجموعة من المصطلحات، سواء كان ذلك في القسم النظري أو التطبيقي، وبما أن هذه المصطلحات لم تعرف اتفاقا فكريا حول معناها وليس لها تعريفا جامعا ومانعا، فسوف نتناول فيما يلي ما تعنيه بكل منها إجرائيا، وذلك تجنبا لأي لُبْسْ.

- ***المفهوم***:

المفهوم عبارة عن تمثيل ذهني عام ومجرد لظاهرة أو عدة ظواهر وللعلاقة بينهما.

- ***العولمة:***

مفهوم ديناميكي لتفسير جملة التغييرات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية الناتجة عن حركة اندماج الأنظمة الاقتصادية من جهة والتدفقات الحرة في مجال الاتصال من جهة ثانية، على الصعيد العالمي.

- ***العولمة الثقافية:***

مفهوم ديناميكي لوصف محاولة تعميم النمط الثقافي الأمريكي بواسطة مجموعة من الرموز والأساطير، لتسويق منتوجات الصناعة الثقافية للشركات الكبرى للاتصال.

- ***الثقافة:***

يشير هذا المفهوم في شقه المعنوي إلى [7]محصلة القيم والمعايير والرموز التي تشترك فيها

مجموعة بشرية معينة، في فترة زمنية ما، تعكس نمودجها السلوكي ومرجعيتها الدلالية التي تكتسبها الأجيال المتعاقبة، وتطورها.

- ***المركز الثقافي:***

هو ذلك الحيّز المكاني المخصص لعرض ونشر المواضيع المهتمة بأوجه النشاط الثقافي.

7- الدراسات السابقة:

وقع الاختيار في هذه النقطة على دراستين، تتمثل الأولى في أطروحة ماجستير بعنوان "الاتصال الدولي والتجانس الثقافي" من إعداد ليلى فيلالي، فيما تحمل الثانية عنوان "العالمية والعولمة" من إعداد قاسم حجاج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاختيار جاء نظرا للعلاقة المباشرة لهاتين الدراستين بموضوع الدراسة، إلى جانب تناولهما لمفهوم العولمة في بعده الثقافي، كما سيتضح لاحقا.

الدراسة الأولى:

- ***الاتصال الدولي والتجانس الثقافي / ليلى فيلالي:***

كما سبق الإشارة إليه فإن هذه الدراسة تتمثل في أطروحة ماجستير من إعداد ليلى فيلالي تحت إشراف فضيل دليو، تمت مناقشتها بمعهد علوم الإعلام والاتصال لجامعة الجزائر عام 2000.

قبل تناول أهم النقاط التي تعرضت لها هذه الدراسة بالوصف والتحليل، نشرع في البداية بعرض الإشكال الذي انطلقت منه هذه الأخيرة، وشرح الأسلوب المنهجي المختار للإجابة عن هذا الإشكال، وبعد ذلك نتطرق إلى طريقة إنجاز البحث فعرض النتائج المتوصل إليها، ثم أخيرا إبداء بعض الملاحظات العلمية حول الدراسة عامة.

- انطلقت الباحثة في بناء إشكالها من عرض واقع التحولات الراهنة الناتجة عن عولمة تكنولوجيا الاتصال وهيمنة النسق القيمي الثقافي الغربي في إطار تحقيق التجانس الثقافي متسائلة

عن كيف: يساهم الاتصال الدولي بآلياته المادية والمعنوية في تصدير هذا النسق القيمي الثقافي الغربي إلى مجمعات العالم الثالث؟ وما هي بذلك حدود العلاقة الجدلية القيمية الثقافية بين المجتمعات المصدرة للنمط الثقافي الغربي والمجتمعات المستوردة له وأهم الرهانات الصانعة للحدث الدولي في هذا المجال؟ أما عن الأسلوب المنهجي المتبع للإجابة على هذا الإشكال بصورة علمية ومقننة، فقد خلصت الباحثة إلى توظيف **8**المنهج الدراسي لكوفمان، المتفرع عن مدرسة التفاعلات الرمزية، على أساس أن الدراما حسب الباحثة تمثل محتوى وسائل الإعلام والاتصال

ورسالتها، إلى جانب استخدامها لمقاربة نسقية باعتبارها مقاربة كلية وديناميكية تقوم على فكرة النسق في علاقته مع محيطه.

- أما عن أهم محاور هذه الدراسة، فقد تطرقت الباحثة في الفصل الأول من وصف الخصائص الواقعية للنظام الإتصالي الدولي القائم وذلك برسم معالم الوضع الراهن لواقع الاتصال الدولي المتمخض عن الثورة التكنولوجية للاتصال إلى جانب انفجار المعلومات، فيما بعد تناولت الباحثة آليات الاتصال الدولي الكفيلة بتصدير القيم الثقافية الغربية وعولمة الفضاء الاتصالي، مركزة في هذا السياق على أهم التطورات التي ألحقتها التكنولوجيات الحديثة بحقل الإعلام والاتصال الدولي.

كما تطرقت في المحاور اللاحقة لانعكاسات عولمة تكنولوجيا الاتصال على النسق القيمي الثقافي القديم السائد في المجتمعات الغربية والمنتقل إلى مجتمعات العالم الثالث إلى جانب وصفها لوضع التجانس الثقافي في ظل الحتمية التكنولوجية وحدود تحقيقه أمام تنامي خطاب الهوية.

- خلصت هذه الباحثة بعد عرض نظري واسع إلى جملة من النتائج تتمثل أولها حسبها في أن هيمنة قطب واحد على النظام الاتصالي الدولي من شأنه تهديد الذاتية الثقافية المستقلة لشعوب العالم، وبالرغم من وجود محددات تحكم هذه الثقافات وتحميها من سيطرة ثقافية أحادية، فإن خصائص هذا النظام كانت وراء تجسيد مخاوف المجتمعات المتخلفة من هذه الهيمنة المدعومة بأحدث الإنجازات التكنولوجية والمعززة بمبادئ الرأسمالية.

تعلقت النتيجة الثانية بمفهوم العولمة الذي يعبّر حسب الباحثة عن اتساع الفجوة بين أطراف تعاني أقصى درجات الحرمان وأطراف أخرى مفرطة الترف والرفاهية، فهي أسلوب جديد لممارسة الهيمنة، بحيث أصبحت واقعا مسلما به بفضل التقدم التكنولوجي لوسائل الاتصال، مما جعل العالم يعيش أزمة حضارية تجنّد خلالها كل الآليات لسيادة حضارة النموذج الثقافي الأمريكي

الذي لا يمكنه إقصاء تواجد الحضارات الأصلية للشعوب الأخرى وتحقيق فكرة التجانس الثقافي، فعملية التنميط والقولبة أمر غير مؤكد لأن فعل التغيير بطيئ، وخلصت إلى أنه لا يمكن رصد جميع تجليات العولمة لأنها لا تزال في بدايتها.

- على ضوء ما تقدم يتضح بأن الباحثة قد تناولت مفهوم "التجانس الثقافي"، ضمن الواقع العالمي الراهن للاتصال، وذلك تزامنا مع تصاعد حدة النقاش حول المسألة الثقافية في العالم، وخلصت إلى نتائج واقعية ترسم معالم النظام الاتصالي العالمي، والمتمثلة في الهيمنة على الاتصالات العالمية من جهة واستبعاد فكرة والتنميط أو التجانس نظرا لبطئ عملية التغيير من جهة أخرى.

يتبيّن من ناحية ثانية غياب تام لتوظيف الأساليب المنهجية التي عرضتها الباحثة في بداية الدراسة، إذ لم تفسر كيف أصبحت المحتويات الإعلامية عبارة عن رسائل درامية، وأغفلت أهم عناصر النموذج الدرامي لكوفمان الذي يوظف مجموعة من الأدوات المسرحية كالممثل، الخشبة، الجمهور، الديكور، القناع، الحالة المسرحية... إلخ في سياق تفاعلي رمزي يخضع له النموذج الاتصالي المدروس كما لم توضح بصورة صريحة ومباشرة هذه الأدوات وتوظيفها في إطار الاتصال الدولي، رغم صلاحية المنهج لأن يطبق على مثل هذا الموضوع.

أما عن الجانب النظري للدراسة فقد عكس عدم تحكم الباحثة في بنائه بشكل ممنهج وفعال يمكنها من تجنب التكرار ورسم معالم الموضوع بصورة منطقية، تسهل على القارئ الاستفادة من البحث ومن الزخم المعرفي الواسع الموظف ضمنه، رغم هذا فقد وفقت الباحثة إلى حد بعيد حسب النتائج المتوصل إليها في رسم معالم الواقع الراهن للاتصال الدولي، الذي تطبعه الهيمنة الأمريكية من جهة وتصاعد خطاب الهوية الثقافية من جهة ثانية ردّا على ما تحمله العولمة من محاولات للتنميط والتجانس بين شعوب العالم.

الدراسة الثانية:

- ***العالمية والعولمة / قاسم حجاج:***

تتمثل هذه الدراسة في أطروحة ماجستير من إعداد قاسم حجاج، تحت إشراف الدكتور عبد القادر محمودي، نوقشت بمعهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية لجامعة الجزائر سنة 1998-1999.

نتطرق في بداية عرض هذه الدراسة إلى الإشكالية التي انطلقت منها الدراسة متبوعة

بأسلوبها المنهجي، ثم عرض محاورها ونتائجها الرئيسية، وفي الأخير نقدم بعض الملاحظات المتعلقة بها.

- إستهل الباحث دراسته بملاحظة مفادها أن العالم أمام مفارقة وتناقض وجدلية بين اتجاهين أساسيين يخترقان الحالة الدولية، متجاذبين أحيانا، متنافرين أحيانا أخرى، في نفس الوقت والمكان في ظل علاقات دولية متميزة وغير مسبوقة، هذان الاتجاهان يتمثل أولهما في اتجاه العالمية: أي ما يعبّر عنه بالعولمة والكوكبية والكونية والدولية والترابط والتكامل... إلخ، وثانيهما هو اتجاه الخصوصية: أي ما يعبّر عنه بالذاتية، المحلية، القومية... إلخ، والأهم من هذا حسب الباحث هو التنامي المطرد للاتجاه العالمي والأزمة متعددة الأبعاد التي يشهدها الفكر والبحث العلمي.

وفي سياق هذا الانشغال طرح الباحث جملة من التساؤلات هي: كيف تطورت فكرة العالمية (L'universalité) مفهوما ومرجعية؟ كيف تطورت ظاهرة العولمة مفهوما ومسارا؟

ما هي العلاقة بين العالمية والعولمة، أي ما هو التقويم الموضوعي لفكرة العالمية المعاصرة في ظل العولمة الجارية.

أما عن الطريقة المنهجية لإنجاز البحث والإجابة عن تساؤلاته الرئيسية، فقد اعتمد الباحث على التحليل المفهومي، الفكري، النظري، المعرفي لمفهومي العالمية والعولمة، وذلك من خلال الوصف والمقارنة.

- أما بالنسبة لمحاور هذه الدراسة النظرية، فقد جاء التركيز فيها على مفهومي البحث وعلى العلاقة، القائمة بينهما، وتجدر الإشارة قبل التطرق لهذه العناصر، إلى أن الباحث قد تناول في فصل تمهيدي لدراسته، أهمية المفاهيم وما تثيره من مشاكل وقضايا في عملية البحث العلمي، ومختلف التعاريف المتعلقة بالمفاهيم، أنواعها، مكوناتها، وإشكالية التعامل معها والمتمثلة في المراوغة، الاستغراب، الهيمنة الغربية أو ما عبّر عنه بالمركزية المعرفية، وغيرها من القضايا التي لخصها الباحث ضمن بناء نظري معرفي ممنهج.

تطرق الباحث في الفصل الثاني لمفهوم العالمية، بدءا بتعريفه اللغوي في اللغة العربية ثم في كل من اللغة الفرنسية والإنجليزية بحيث تناول مختلف المعاني التي اقترنت بهذا المفهوم في كلتا اللغتين قبل التعرض للتعريف الاصطلاحي له ومرجعيته ضمن مختلف النظريات والمسلمات العلمية، مركزا بصفة خاصة على تعريف كل من (Badie) بادي و(Rorty) رورتي من جهة وعلى

بعض المفاهيم المكونة له. وخلص في تقييم أولي لفكرة العالمية بأنها تمثل حسب الباحثين القانون العام للبشرية الذي صاغته فلسفة الأنوار عبر مجموعة من المسلمات والقوانين والذي يتعرض بفعل العولمة للنقد العميق والتراجع.

بالنسبة للمفهوم الثاني المتعلق بالعولمة، فقد خلص الباحث بناءً على جملة من أراء الباحثين، إلى أنها مسار موضوعي تاريخي ناتج عن تسارع وتيرة العمليات الاندماجية للأنشطة بين الفاعلين، الأحداث والمسارات. وذلك بعد أن قدم عرضا مفصّلا عن تاريخ هذا المفهوم، التعاريف الاصطلاحية له وتحليل محتواها، أهميته المعرفية، وعلاقته كمفهوم ديناميكي بالاديولوجيا، وبعض المفاهيم الأخرى التي ظهرت في سياقه، أوتربطها علاقة معينة به.

أما عن جوهر الفرق بين المفهومين كما تناوله الباحث في الفصل الثالث، فتمثل في كون أولا العالمية قيمة مركزية فلسفية، بينما العولمة هي مسار وسيرورة ديناميكية تاريخية، ثانيا: العالمية مفهوم قديم ظهر في الأدبيات والفلسفيات القديمة أخذ تعريفة عقب تصاعد تيار البورجوازية العقلانية بأوربا، بينما مفهوم العولمة جديد ظهر في حقل التحليل الاستراتيجي – الاقتصادي خلال الثمانينات. بالإضافة إلى هذا فإن العالمية لا تقوم على القهر والإكراه بل تسعى للتعاون مع الآخر فهي تشبه الحلم أو الأسطورة عكس العولمة أما عن أوجه التشابه من منظور الباحث فهي عديدة من بين أهمها: أولا: التعبير الذي يشير إلى التعميم، ثانيا: كونها نتاج لمنظور الحركية الغربية، ثالثا: يقللان من أهمية الحدود سواء كانت ثقافية، اقتصادية... إلخ، رابعا: يرمزان إلى مشروع سيطرة حضارية، خامسا: يعكس مظهرا من المظاهر الأساسية للتطور الحضاري العام... إلخ.

- في الأخير خلص الباحث إلى أن فكرة العالمية بفعل العولمة تتعرض إلى اختبار معرفي علمي ومصيري لمصداقيتها نظرا للأزمة القيمية العميقة لأفكارها ومفاهيمها، التي أضفى عليها الفكر الغربي صبغة الحتمية والمثالية والعالمية المطلقة إخفاءا لنوع من العنصرية الحضارية الهادفة إلى تعميمها على باقي الحضارات.

من جهة أخرى فالعولمة باعتبارها مسارا ديناميكيا تاريخيا يعكس وتيرة العمليات الاندماجية والتدويلية، فقد كشفت عن التراجع القيمي للمعاني، المسلمات والموروثات المعرفية التي صيغت على أساسها فكرة العالمية الأوروبية، مما يدل على أنها عوض أن تطور العلاقات الدولية فهي تحمل جوانب غير متوازنة وغير عادلة في واقع للنظام الدولي وتهدد البشرية جمعاء.

- يتبين من خلال تصفح الدراسة السابقة بدقة، بأن الباحث قد ألم بجميع جوانب الموضوع كما قدم تصورا نظريا يعكس بصورة جيدة الإشكال الذي انطلق منه في البداية وقدم إجابة وافية واعية بالآراء والاختلافات النظرية حوله.

وعليه تعتبر هذه الدراسة من بين الدراسات الرائدة في المجال المعرفي الجزائري المتعلقة بمفهوم العولمة وعلاقته بمفهوم العالمية، ساهمت في تحديد معاني كل من هذين المفهومين، وساعدتنا في تفادي الوقوع في الخلط بينهما لاسيما في إطار بداية تكوين قاعدة من البيانات لاستكشاف الموضوع وتحديد معالمه.

إلى جانب هذا ورغم وقوع الباحث في بعض التناقضات حول تجليات العالمية، التي قال عنها تارة تسعى للتعاون مع الآخر، دون السيطرة عليه وتارة أخرى قال بأنها تحمل في طياتها

رغبة في السيطرة الحضارية على العالم، فإن هذا البحث حمل زخما معرفيا، وقاعدة من البيانات والتحاليل تساعد في مواجهة فوضى المفاهيم والاختلاف الحاصل في تحديد مضامينها، ومدلولاتها ومرجعياتها، في الساحة العلمية، كما تساهم في كشف الحقائق التي تعبّر عنها والأوهام التي تروّج لها، وتحديد التحيّز المعرفي في صياغتها. فضلا على هذا تحتي الدراسة على سلسلة قيمة من الملاحق تفيد الباحثين في هذا المجال.

وعلى أساس هذه المعطيات تم الاعتماد على هذه الدراسة لما تحتويه من معطيات ساهمت إلى جانب الدراسة الأولى في قولبة خلفية معرفية، استنددتُ عليها في هذه الدراسة في تحديد معالم موضوع البحث بصورة عامة، ومعالم مفهوم العولمة بشكل خاص.

8- مجتمع البحث:

يعتبر المجتمع الكلي في بحوث تحليل المحتوى، الخاضع للدراسة، مجموع المصادر التي نشر أو أذيع فيها المحتوى المراد دراسته خلال الإطار الزمني للبحث (1). وعليه فإن دراسة المادة المنشورة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية والمتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية، تطلبت منا في البداية الحصر الشامل للمحتوى، ونظرا لمحدودية مادة التحليل، فقد قمنا بإخضاع المجتمع الأصلي للبحث بأكمله لعملية التحليل المعتمدة كأسلوب منهجي يخدم أغراض البحث.

وعليه منها فإن مجتمع البحث ينحصر من الناحية الزمانية، انطلاقا من الفاتح جانفي 1998 إلى غاية 31 ديسمبر 1999، بحيث تم حصر ما لا يزيد عن أربعة وعشرين عددا. تناولت فيها

جريدة "الخبر" اليومية موضوع الدراسة في إطاره المكاني المحدد بالركن الثقافي المتخصص في معالجة أوجه النشاط الثقافي ببعديه: الإخباري والتحليلي.

بناءا على الطبيعة الكمية لمجتمع البحث، فقد عمدنا إلى التحليل الكامل للمادة المتوفرة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال الفترة الممتدة من 1998إلى غاية نهاية سنة 1999. وهي المدة التي عرفت اتساع دائرة النقاش حول مفهوم العولمة الثقافية في الأوساط الفكرية والإعلامية الجزائرية.

9- منهج البحث:

انطلاقا من طبيعة الدراسة ومقتضياتها المنهجية، ولاستوفاء الخطوات العلمية اللازمة لأي عمل أكاديمي، فقد اعتمدنا لتقنين هذه **13**الدراسة على المنهج المسحي الذي يعتبر من بين المناهج الشائعة الاستخدام في بحوث الإعلام والاتصال، إلى جانب توظيف أداة تحليل المحتوى.

- ***منهج المسح:***

يعتبر المنهج المسحي واحدا من المناهج الأساسية في البحوث الوصفية، حيث يهتم بدراسة الظروف الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، وغيرها من مجتمع معين، قصد جمع الحقائق واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل هذا المجتمع... ويتم ذلك عادة بمسح عينة من المجتمع، مختارة اختيارا وافيا. (2) ويعد هذا المنهج من بين المناهج العلمية المستخدمة في بحوث الإعلام والاتصال بصورة واسعة.

كما يعتبر أيضا جهدا علميا منظما للحصول على بيانات ومعلومات وأوصاف الظاهرة، أو مجموعة الظاهرات موضوع البحث على مستوى المفردات المكونة لمجتمع البحث خلال فترة زمنية كافية للدراسة، وذلك بهدف:

* ***أولا:*** تكوين قاعدة أساسية من البيانات والمعلومات المطلوبة في تخصص معين.
* ***ثانيا:*** تحديد كفاءة الأوضاع القائمة عن طريق مقارنة المعلومات التي تم الحصول عليها بمستويات أو معايير قياسية سبق اختيارها وإعدادها.
* ***ثالثا:*** التعرف على الطرق والأساليب والممارسات التي اتبعت في مواجهة مشكلات معينة.
* ***رابعا:*** استخدام هذه البيانات الشاملة في رسم السياسات، ووضع الخطط على أساس من الاستبصار الكامل بجوانب الموقف. (3)

بناءا على هذا فإن منهج المسح، يتجاوز عملية وصف الظاهرة بجمع البيانات اللازمة حولها إلى إيجاد الحلول المنطقية والمعقولة للقضايا المدروسة، ومن أجل ذلك، فإن المنهج لا يقتصر على استخدام أسلوب واحد في عملية جمع البيانات، وإنما يستخدم العديد من الأساليب والأدوات كالملاحظة، الاستبيان... إلخ. ومن التصنيفات الفرعية لهذا المنهج، والموظفة في مجال بحوث الإعلام والاتصال، نجد هناك مسح الرأي العام، مسح جمهور وسائل الإعلام، مسح وسائل الأعلام، مسح أساليب الممارسة، كما نجد أيضا تحليل المضمون الذي يتعلق بدراسة هذه الوسيلة تبليغه إلى جمهورها.

- ***أداة التحليل:***

من بين الأدوات الموظفة في هذه الدراسة، لجمع البيانات والمعطيات اللازمة لدراسة محتوى المادة الإعلامية التي نشرتها جريدة "الخبر" اليومية، بغرض الكشف عن المعاني الظاهرة

والباطنة التي أرادت تقديمها لجمهورها من القراء، فقد تم توظيف تحليل المحتوى، وذلك بغض النظر عن الاختلاف الذي يميز تكييفه المنهجي: كأداة تحليل أو كمنهج قائم بذاته.

يرى روجي ميشيلي (Roger Mucchielli) بأن "تحليل المحتوى اعتبر أول نشاط للكائن الحي في تأقلمه مع محيطه ليصبح فيما بعد نشاطا طبيعيا للذكاء البشري... ومنه فإن تحليل المحتوى قد ظهر قبل أن يتهم الفكر العلمي بتقنين مناهجه". (4)

كما أن عملية التحليل (L'analyse) حسب ما جاء في الموسوعة العالمية للعلوم الاجتماعية هي عملية ملازمة للفكر الإنساني، تستهدف إدراك الأشياء والظاهرات بوضوح من خلال عزل عناصرها عن بعضها البعض، ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات التي تقوم بينها، وهذه هي الفكرة العامة لعملية التحليل، مهما اختلفت الأساليب والوسائل، وتطورت بتطور المعارف والعلوم. (5)

تطور التقنين المنهجي لتحليل المحتوى ولأساليبه، على يد مجموعة من الباحثين المستخدمين لهذه الأداة، تعويضا لحسهم الشخصي في دراسة الرسائل الاتصالية، التي ظلت في تزايد مستمر، توازيا مع انتشار وسائل الاتصال الجماهيرية، ومن أمثال هؤلاء: هارولد لاسوال (Harold Lasswell)، الذي اهتم بدراسة الدعاية، كابلان (Kaplan) وجانيس (Janis)... وغيرهم. وبما أن كلا منهم وظف هذه الأداة بحسب متطلبات دراسته، فقد نتج عن هذا التباين في تعريفها، مما أدى بالباحث برنارد برلسون (B.Berlson)، وهو أول من اقترب من الجوانب المنهجية لتحليل

المحتوى في النصف الثاني من القرن العشرين، إلى اعتباره "أسلوب البحث الذي يهدف إلى الوصف الكمّي والموضوعي والمنهجي للمحتوى الظاهر للاتصال". (6)

وتجدر الإشارة إلى أن تطور وسائل الإعلام والاتصال، كان وراء تكثيف توظيف هذه الأداة من قبل العديد من الباحثين في هذا المجال، الذين طوّروا وقننوا خطواته، ووضعوا له تقسيمات عدة، مثل تحليل المحتوى الكمّي والكيفي، تحليل المحتوى الوصفي والاستدلالي.

ونظرا للأهمية التي تكتسبها عملية تحليل المحتوى ضمن البحث العلمي بما لها صلاحيات في تقديم البيانات اللازمة لتفسير المضمون الإعلامي والتعرف على الخلفيات الفكرية الكامنة وراءه، إلى جانب صلاحيته في التعريف بالأهمية النسبية للمضامين المنشورة، عمدنا إلى توظيف هذه الأداة المنهجية في دراستنا، قصد التوصل إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة ضمنها، المتعلقة بمدى مساهمة الركن الثقافي لجريدة الخبر اليومية في التعريف بمفهوم العولمة الثقافية.

كما تجدر الإشارة إلى أن أداة تحليل المحتوى تعتبر من أنسب الأدوات العلمية وأكثرها ملائمة لدراسة مثل هذه الإشكالية، إذ أنها تكشف عن هذا المدى من خلال وصفه وتقسيمه إلى فئات رئيسية، وأخرى فرعية، تسهل عملية العد والقياس، باستعمال الوحدات اللازمة لذلك، في إطار تكوين قاعدة من البيانات تساعد في الإجابة على الإشكال المطروح سابقا.

ولتقنين خطوات الدراسة بصورة علمية وموضوعية، فقد تم الاعتماد على مجموعة من الوحدات والفئات، للتعرف على جوانب الاهتمام في الجريدة، الخاصة بمفهوم العولمة الثقافية ضمن ركنها الثقافي، وفقا لما يستجيب لمقتضيات التحليل الكمي. وفيما يلي عرض مفصل لوحدات وفئات الدراسة.

- ***وحدات التحليل:***

يتبين على ضوء ما تقدم بأن دراسة مدى الاهتمام على مستوى الرّكن الثقافي في جريدة "الخبر" بمفهوم العولمة الثقافية، تتطلب التعرف على المكانة التي احتلتها المادة الإعلامية المخصصة له ضمن هذا الركن، وأفضل طريقة للوصول إلى ذلك هي القيام بتقطيع هذه المادة إلى أجزاء مادية، تعرف في بحوث تحليل المضمون بالوحدة، حتى نتمكن من الوصف الكمي، لتقويم ومقارنة مادة التحليل.

يعرف محمد عبد الحميد الوحدة على أنها "أصغر جزء في المحتوى، يختاره الباحث، ويخضعه للعدّ والقياس، ويعبّر ظهوره أو غيابه أو تكراره عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل

مثل الكلمة أو الجملة أو الفقرة" (7) وعلى هذا الأساس تم توظيف وحدة تتمثل في وحدة العد.

- ***وحدة العدّ:***

يرتبط الكشف عن مدى اهتمام الركن الثقافي بمفهوم العولمة الثقافية، بقياس حجم مادة التحليل، وتقدير مساحتها ضمن الركن مباشرة، وعليه فإن وحدة العد المعتمدة في هذا البحث هي السنتيمتر مربع، التي تساعد على الوصف الكمي لمادة التحليل وتقدير أهميتها ضمن الإطار الذي نشرت فيه.

- ***فئات التحليل:***

بعد تجزئة المحتوى المنشور حول مفهوم العولمة الثقافية إلى وحدات قابلة للعد والقياس، تمت بعد ذلك عملية اختيار الفئات المناسبة لتصنيف مادة التحليل، في إطار وصف المحتوى ودراسته، ويعرف محمد عبد الحميد فئات المحتوى بأنها "عبارة عن أجزاء أصغر تجمع فيها وحدة

الصفات، أو الخصائص، أو الأوزان، وتعتبر بعد ذلك جيوب، أو أماكن يضع فيها الباحث كل ما يقابله من وحدات تجتمع فيها هذه الصفات أو الخصائص، أو الأوزان". (8)

على هذا الأساس، فقد وقع الاختيار على ثلاث فئات تجيب على السؤال كيف قيل؟، و تتمثل في فئة الأجناس الصحفية وفئة المصدر إلى جانب فئة الموضوعات وتتكون كل فئة من فئات فرعية، كما هو موضح فيما يلي:

1) فئة الأجناس الصحفية:

تتكون من الفئات الفرعية التالية:

1- فئة الأخبار.
2- فئة التقارير.
3- فئة المقالات.
4- فئة الندوات.

2) فئة المصدر:

تتكون من الفئات الفرعية التالية:

1- فئة مواضيع الصحفيين.
2- فئة مواضيع قسم التحرير.
3- فئة مواضيع الوكالات.
4- فئة مواضيع الباحثين.

3) فئة الموضوعات:

تتكون من الفئات الفرعية التالية:

1- فئة المواضيع الاقتصادية.
2- فئة المواضيع السياسية.
3- فئة المواضيع الإعلامية.
4- فئة المواضيع الثقافية.

وفيما يلي عرض مفصّل لهذه الفئات:

1- فئة الأجناس الصحفية:

يقصد بها الصيغ الكلامية أي القوالب التحريرية الصحفية، التي تم من خلالها التعبير عن مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية.

- ***فئاتها الفرعية هي:***

- فئة مساحة الأخبار: هي مساحة المواضيع المحررة بشكل دقيق وغير متحيز، لنقل الأحداث والوقائع المتعلقة بأوجه النشاط الثقافي الخاص بموضوع العولمة الثقافية.
- فئة مساحة التقارير: هي الحيز المكاني الذي تربعت عليه المواضيع الخاصة بالوقائع المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية، والمحررة في قالب كرونولوجي يعكس سيرورتها واقعيا.
- فئة مساحة المقالات: هي المساحة المخصصة للأشكال الفنية المتعلقة بتحليل مفهوم العولمة الثقافية، وتقديم الآراء والأفكار حوله، أو حول أبعاده وإفرازاته.
- فئة مساحة الندوات: تمثل مساحة جملة الحوارات المنشورة ضمن الركن الثقافي حول مفهوم العولمة الثقافية.

2- فئة المصدر:

تعني الجهة التي اعتمدت عليها الجريدة في حصولها على المواضيع الخاصة بالعولمة الثقافية.

- ***فئاتها الفرعية هي:***

- فئة مساحة مواضيع الصحفيين: هي مساحة التي تربعت عليها المواضيع المنشورة

لمحررين ينتمون لهيئة تحرير الجريدة، حول مفهوم العولمة الثقافية.

- فئة مساحة مواضيع قسم التحرير: هي الحيز المكاني المخصص لنشر المواضيع التي ليست نتاجا مطلقا لمساهمة صحفيي القسم الثقافي حول مفهوم العولمة.

- فئة مساحة مواضيع الوكالات: هي المكانة التي تربعت عليها المادة المنشورة ضمن الركن الثقافي، بتوقيع المؤسسات الإعلامية المكلفة بجمع وتوزيع الأخبار.

- فئة مساحة مواضيع الباحثين: تمثل مساحة الإسهامات الفكرية المنشورة لأساتذة وباحثين ومفكرين ومحللين... إلخ حول مفهوم العولمة الثقافية.

3- فئة الموضوعات:

إن القصد بفئة الموضوعات، هو كل ما نشر من مادة إعلامية تتناول مفهوم العولمة الثقافية، أو أحد أبعادها أو إفرازاتها ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر".

- ***فئاتها الفرعية هي:***

- فئة مساحة المواضيع الاقتصادية: تمثل الحيز المكاني الذي تربعت عليه المواضيع التي تطرقت إلى الجانب المادي لمفهوم العولمة الثقافية، وإفرازاته الاقتصادية.
- فئة مساحة المواضيع السياسية: تعكس مساحة المواضيع ذات العلاقة مع أوجه التغيير السياسي وتأويلاته المختلفة المتعلقة بالانعكاسات السياسية لمفهوم العولمة الثقافية.
- فئة مساحة المواضيع الإعلامية: هي الحيز المكاني الذي تربعت عليه المواضيع المتعلقة بمظاهر التطور التكنولوجي في مجال الإعلام والاتصال، المرتبطة بمفهوم العولمة الثقافية.
- فئة مساحة المواضيع الثقافية: تمثل مساحة ما نشر من مواضيع تخص مفهوم العولمة الثقافية بتجلياته المختلفة، وما أفرزه من جدل على الصعيد المعرفي والفكري.

تم على ضوء الفئات السابقة، بفئاتها الفرعية، تصنيف المادة الخاضعة للتحليل ووصفها بصورة كمية لكشف مدى اهتمام الركن الثقافي بمفهوم العولمة الثقافية وذلك بتقويمها، ومقارنتها وكشف العلاقات الإرتباطية بين عناصرها، وقد نتج عن هذه الخطوات جملة من الجداول تسلط الضوء على التناول الذي حظي به مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال 1998– 1999، وفيما يلي عرض مفصل عنها:

- الجدول الأول: يبين مساحة مادة الركن الثقافي ضمن مساحة التحرير، في جريدة "الخبر" اليومية خلال فترة (1998-1999)، وقد بلغت هذه الأخيرة 21417.6سم^2، بنسبة7.26 في المائة من مساحة التحرير الكلية المقدرة بـ 294800.09 سم^2.

- الجدول الثاني: يبين مساحة مادة التحليل ضمن مساحة الركن الثقافي في جريدة الخبر خلال (1998-1999)، المتربعة على مساحة 8168.83 سم^2، بنسبة 38.14 في المائة ضمن مساحة الأركان الكلية المقدرة بـ 21417.5 سم^2.

- الجدول الثالث: يبين مساحة استخدام الأجناس الصحفية في طرح موضوع العولمة في الركن الثقافي لجريدة الخبر خلال فترة الدراسة (1998-1999).

- الجدول الرابع: يبين مصادر مواضيع العولمة في الركن الثقافي لجريدة الخبر اليومية خلال (1998-1999).

- الجدول الخامس: يبين مساحة الموضوعات المخصصة لطرح مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة الخبر اليومية خلال (1998-1999).

10- صعوبات البحث

تتمثل الصعوبات التي اعترضت إنجاز هذا البحث أساسا في نذرة المراجع المتعلقة بمفهوم العولمة بصورة عامة والمتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية بصورة خاصة، مما أثر على سيرورة هذه الدراسة، ويرجع ذلك إلى حداثة توظيف المفهوم في حد ذاته في الحقل المعرفي، كما سبق وأن أشرنا إليه، فظهوره ارتبط بمجال المال والأعمال وجاء بطريقة عملية بحثة خلال الثمانينيات.

إلى جانب محدودية التراث النظري المتعلق بهذا المفهوم، فإن أسلوب تناوله ومعالجته لم تَخْلُ من الرواسب الإيديولوجية والآراء المتطرفة التي لم تخدمه في بعده العلمي، بقدر ما زادت من حدة تعقد النقاش حوله، وعليه تطلبت المعالجة المفهومية له التمحيص والتدقيق، علما بأن هناك إشكاليات عديدة في التعامل مع المفاهيم وتتمثل في المراوغة عند صياغتها إلى جانب خضوعها لهيمنة غربية عند تحديدها، واستغرابها أي استيرادها وإسقاطها على بيئات غريبة ومغايرة لبيئة نشأتها، وتطورها، فلكل مفهوم منظومته المعرفية... (9) وعليه فالتناول المفهومي للعولمة الثقافة لم يكن بالأمر الهيّن.

11- خطة البحث:

في إطار تشكيل قاعدة معرفية تحدد المرجعيات المختلفة والخلفيات الفكرية المتعلقة بموضوع

البحث، عمدنا في تبويب هذه الدراسة إلى قسمين أساسيين: يتعلق القسم الأول بالجانب النظري الذي شكل بناءا معرفيا للقسم الثاني منها، المتعلق بالجانب التطبيقي، وذلك بعد تقديم منهجي عن المقاييس والأساليب العلمية التي خضعت لها الدراسة في إطارها المنهجي، الذي شمل إشكالية البحث وأهم تساؤلاته، والدراسات السابقة له، ومنهجه... إلخ، وفيما يلي عرضا مفصلا عن أقسام الدراسة.

- ***القسم النظري:***

ينقسم هذا الأخير إلى فصلين:

الفصل الأول: نتناول فيه بصفة عامة مفهوم العولمة وانعكاساته، وقد جاء الاهتمام بهذا المفهوم أولا من ناحية بروزه وبداية تداوله في الساحة العلمية، ثم تحديد ماهيته، ومراحل تشكله.

أما فيما يتعلق بانعكاسات هذا المفهوم، تم تناولها في بعدها الاقتصادي، السياسي والإعلامي، وذلك برسم معالم الأوضاع التي يعرفها كل بعد منها ثم حصر انعكاسات المفهوم وما خلفه على كل منها، وبما أن الدراسة تركز على الجانب الثقافي **20**للمفهوم، خصص الفصل الثاني لهذا الشأن.

الفصل الثاني: يتجزأ هذا الفصل إلى ثلاثة محطات رئيسية، تمثلت الأولى في محاولة لحصر مفهوم الثقافة، متبوعة بتحديد ماهية العولمة الثقافية وذلك بعد تناول جملة من التعاريف التي ساعدت في ذلك. بالنسبة للمحطة الثانية، فقد تعلقت بمراحل هذا المفهوم على أرض الواقع وأهم المسائل الثقافية التي أثارها في سياق تبلوره، أما عن المحطة الأخيرة، فكانت بعنوان إفرازات العولمة على الصعيد الثقافي، ثمّ التطرق من خلالها إلى الواقع الراهن للمشهد الثقافي العالمي، بأبعاده وإفرازاته، مرورا بعلاقة العولمة الثقافية بالهوية وما أثارته من إشكالات في الأوساط الفكرية.

- ***القسم التطبيقي:***

بعد عرض تشخيص بكل التفاصيل المتعلقة بجريدة "الخبر" اليومية وتقديم ملفا عن هويتها، تم في بداية القسم التطبيقي التعرف على مكانة الركن الثقافي ضمن مساحة التحرير الكلية في الجريدة، من خلال الجدول الأول متبوعا بالجدول الثاني الخاص بمساحة مادة التحليل، وبعد ذلك دراسة مادة التحليل من ناحية الأجناس الصحفية، المصادر، والموضوعات في كل من الجدول الثالث، الرابع، الخامس على التوالي، تناولنا مجموعة من المقالات بالتحليل الكيفي للتعرف على كيفية معالجة الصحيفة لموضوع الدراسة.

وفي الأخير تأتي الاستنتاجات تتويجا لما قدم في كل من القسمين السابقين للدراسة متبوعة بالخاتمة.

** هــوامش الــقسم الــمنـهجي:

(1) محمد عبد الحميد، ص91.

(2) أحمد بدر ص، 24.

(3) نزار عيون السود وليلى العقاد، ص307.

(4) Roger Mucchiellii, p9……...

(5) نقلا عن محمد عبد الحميد، ص13.

(6) المرجع نفسه، ص17.

(7) محمد عبد الحميد، ص137.

(8) المرجع نفسه، ص113.

(9) قاسم حجاج، ص27.

القسم التطبيقي

القسم المنهجي

القسم النظري

1-1- بروز مفهوم العولمة:

يرجع بروز عبارة العولمة، في صيغتها الأولية إلى مجال العلوم الإنسانية، وذلك على يد عالم الاجتماع الكندي، مارشال ماكلوهان (M. Macluhan)، الذي صاغها معرفيا مع نهاية الستينات من خلال فكرته حول "القرية العالمية" (The Global Village).

ترتبط هذه الفكرة باهتمام الباحث بالعامل التكنولوجي في تحليله لأثار وسائل الإعلام على سلوك الأفراد، بحيث تنبأ بأنه سيشهد تماثلا على الصعيد العالمي، بفعل انتشار استخدام وسائل الإعلام. (1) تجسدت بعد ذلك عبارة القرية العالمية، بعد الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث نفسه، مع زميله ك. فيور (Q. Fiore) في مؤلف بعنوان "الحرب والسلم في القرية العالمية" (WAr and Peace in the Global Village) حول أثر أول نقل تلفزيوني مباشر لأحداث الحرب الأمريكية-الفياتنامية، إذ توقع خسارة الولايات المتحدة الأمريكية فيها –حتى وإن لم تهزم عسكريا- وذلك بفعل النقل التلفزيوني المباشر لأحداثها، الذي ولّد مشاعر عدائية عند العائلات الأمريكية ضد هذه الحرب وضد السلطة، نتيجة لمتابعتها المستمرة للصور الحية عن بشاعة الحرب ومخلفاتها.

فالعامل التقني حسب ماكلوهان، سهل من إشراك هذه العائلات حول المضمون الإعلامي نفسه، كما ساهم على صعيد آخر في عملية التغيير السياسي على المستوى العالمي وأدى إلى تطوير ثورة الاتصالات، فكل دعامة تقنية من شأنها أن تكون بنية اجتماعية جديدة، تفقدها جذورها المحلية، مقابل اكتسابها لبعد عالمي، في سياق بناء فضاء عالمي مشترك، أطلق عليه الباحث تسمية القرية العالمية. (2)

تبنى بعد ذلك المحلل السياسي زبينيو بريجنسكي (Z. Brzezinski) هذه العبارة في كتاب بعنوان "بين عهدين، الدور الأمريكي في العصر الإلكتروني" (Between two ages-America's role in the Technotronic Era)، لكن باستخدامه للفظ آخر هو "المدينة العالمية"، بحجة أن عبارة القرية العالمية تدل على العودة نحو علاقات القرابة والقبلية، ولم تعد صالحة لتفسير الوضع الدولي الجديد، نظرا لتداخل الشبكات المعلوماتية من جهة والتداخل بين التلفزيون والكمبيوتر وتقنيات الاتصال من جهة ثانية، مما يؤدي إلى تحويل بنية العالم إلى عقدة من العلاقات المراتبطة والمتوترة، ويضاعف من خطر العزلة والوحدة بالنسبة للأفراد. (3)

كما رشح بريجنسكي، بعد أن أصبح مستشارا للرئيس الأمريكي كارتر (J. Carter) (1977-1980)، الولايات المتحدة الأمريكية لأن تكون أول "مدينة عالمية" أو "مجتمع عالمي" في

التاريخ من خلال النموذج الكوني للحداثة (Le modèle global de modernité) الذي اقترحه في إطار مواجهة المد الشيوعي، في أعقاب الحرب الباردة، خاصة وأن هذا النموذج يحمل مجموعة من القيم الصالحة لأن تعمم على المستوى العالمي، على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على ما يدل 65% من الاتصالات العالمية من منتوجات وضاعات ثقافية وتقنية تؤهلها حسب بريجنسكي لقيادة العالم.

أما عن علاقة الولايات المتحدة بباقي الدول، فقد أكّد من خلال فكرته السابقة على زوال مفهوم الإمبريالية، الذي صاغته الماركسية في تفسير العلاقات التي تحكم الدول، لصالح "دبلوماسية الشبكات (La diplomatie des réseaux) الذي عوض من جهته مفهوم "دبلوماسية المدافع" (La diplomatie de la canoniere) (4)، في تفسير العلاقات الدولية، مؤكدا على تصاعد دور الاتصال في الحقل الجيوسياسي للعلاقات الدولية. وتجدر الإشارة لتوضيح دور الاتصال على المستوى الدولي، إلى فحوى ثلاثية كارتر (1973) التي ساهم بريجنسكي في صياغتها والتي ضمت أزيد 200 شخصية أمريكية، أوروبية ويابانية، والمتضمنة لثلاث قضايا أساسية:

القضية الأولى: تتعلق باستعمال السوق العالمية كأداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.

القضية الثانية: تخص الإعلام بوصفه القضية المركزية التي يجب الاهتمام بها لأحداث التغييرات المطلوبة على الصعيد المحلي والعالمي.

القضية الثالثة: تتعلق باستعمال السوق كمجال للمنافسة باعتباره مجالا "لاصطفاء الأنواع" واعتماد المنافسة في مجال الاقتصاد على المستوى العالمي. (5)

ساهم هذا الطرح بدوره في تشكيل وعي عالمي جديد، أفرزته التطورات التي عرفها العالم في تلك الفترة لاسيما في مجال الثقافة والهوية الوطنية، باعتبار أن "الدولة-الأمة" (L'etat-nation) أصبحت غير قادرة على استيعاب المشاكل الكبيرة، هذا ما أكّد عليه السوسيولوجي الأمريكي دنيال بال (Daniel Bell) المعروف بأعماله حول المجتمع ما بعد الصناعي (Société potindustrielle) أثناء الندوة المنظمة حول "الإعلام الآلي والمجتمع" بباريس سنة 1979، في إطار تقرير (Nora-Minc) للخروج من المأزق المفروض من طرف شبكات الإعلام والاتصال. (6)

وإذا كانت جذور عبارة العولمة قد ظهرت أولا في الحقل المعرفي توازيا مع تطور وسائل الإعلام، فإن بروزها في صيغتها الحالية، قد تم بطريقة عملية وبرغماتية في الحقل

الجيو.اقتصادي، خلال عقد الثمانينيات، بحيث شهد هذا العقد سلسلة من اللتطورات الاقتصادية استلزمت توظيف مصطلح جديد للدلالة عليها نظرا لعجز المصطلحات السابقة في وصف هذا الوضع الجديد.

وقد كان تيودور ليفيت (Théodore Levitt) مدير مجلة (Havard Business Review) أول من استخدمه، ليشير به إلى تقارب الأسواق في العالم، انطلاقا من كون هذه العولمة إلى جانب العامل التقني، أصبحت تشكل المحرك الأساسي المتحكم في العلاقات الدولية لاسيما مع تطابق أشكال تسويق المنتوجات في جميع مناطق العالم من خلال تأقلم الشركات مع الخصوصيات المحلية (7)، انتقل بعد ذلك المفهوم إلى مجال الاتصال والإشهار إذ نال اهتمام المختصين في التسويق وإدارة الأعمال، كونه نواة الشبكة الجديدة لفهم النظام العالمي الجديد.

أما عن التوظيف الواسع لهذا المفهوم في مختلف المجالات، فقد سجل بعد انهيار جدار برلين سنة 1989 وتراجع المد الشيوعي، بحيث استخدم في الحقل المعرفي لتناول التطورات الرّاهنة ووصف النظام الدولي الجديد، أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، المسيطرة على سوق الاتصالات العالمية، علما بأن هذه السيطرة قد تزامنت مع تصاعد خطاب الهوية عبر العالم.

كما تجدر الإشارة إلى مفهوم العولمة، لم يلق بعد حوالي عقدين من ظهوره، إجماعا بين الباحثين حول ماهيته، ولا حتى حول تسمياته التي تنوعت بتنوع الأدبيات المعاصرة.

1-2- تعريف العولمة:

تجدر الإشارة قبل تعريف العولمة إلى الصعوبة التي تعترض محاولة التحكم في صياغة مفهوم جامع ومانع للعولمة والكشف عن مضامينه ودلالاته المختلفة، في سياق تسارع وثيرة التطورات التي يشهدها العالم المعرفي باعتباره انعكاسا للواقع الحسي وظواهره المختلفة. إذ يرى موريس انجرس (M. Angers) بأن المفهوم هو "تمثيل ذهني تام وجرد لظاهرة أو عدة ظواهر وللعلاقة بينهما" (8) كما يقترح لتجسيد أي مفهوم تفكيكه إلى أبعاده للتأكد من معناه العميق ومعرفة إذا ما كان يرتبط بمظاهر واقعية يمكن أن تكون مختلفة وتشكل مكوناته وأبعاده حقا.

وعلى هذا الأساس ولرسم خريطة واضحة المعالم فيما يتعلق بمفهوم العولمة يستوجب منا قبل تناول ودراسة بعض التعاريف الشائعة الاستخدام لهذا المفهوم أن نسلط الضوء على الأطروحات الأساسية التي تبلور من خلالها المفهوم لكن دون أن ندخل في دائرة الجدل الذي أفرزه هذا المفهوم إما رفضا أو قبولا بمختلف الحجج، أي أننا نحاول دون الدخول في هذه الدائرة وبكل حياد أن نوضّح المعاني المختلفة للمفهوم منطلقين من قناعة تتمثل في أن هذا المفهوم قد ظهر بصفة عملية في مجال المال والأعمال بعيدا عن الحقل المعرفي.

1-2-1- أطروحات العولمة:

تمت صياغة مفهوم العولمة وفقا لطروحات مختلفة نوجزها فيما يلي:

***- الطرح التاريخي**: يرى أصحابه بأن العولمة ما هي إلا حقبة محددة من التاريخ، ظهرت بقوة بعد انهيار جدار برلين بانتهاء فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، ويقوم هذا الطرح على أساس العامل الزماني في تفسيره للعولمة بحيث يربطها بالسياق التاريخي الذي ظهرت فيه باعتبارها مرحلة تاريخية جديدة في تاريخ العالم.

وإن كانت هذا الطرح صالح إلى حد ما في تفسير العولمة خاصة وأن الفترة التاريخية الراهنة تختلف جذريا على الفترة السابقة، إلا أن البعد الزماني لا يمثل سوى جزءا من أبعاد المفهوم.

***- الطرح الاقتصادي**: يفيد هذا الطرح بأن العولمة هي ظاهرة اقتصادية تفسّر عملية تعميم النمط الاقتصادي الرأسمالي، وتكريسه في العلاقات الاقتصادية الدولية القائمة على أساس تحرير التجارة الدولية إلى جانب تحرير الأسواق وحركة رؤوس الأموال والاستثمارات. فالعولمة

تعكس حسب هذا الطرح، الانتشار الواسع لهذا النظام على النطاق العالمي، بانتشار آلياته وتسجيل المزيد من التفاعل بين اقتصادات الدول من جهة، وتقاربها من جهة أخرى في إطار هذا النشاط.

وعلى أساس أن العولمة قد ظهرت أولا في الحقل الاقتصادي، كما أن بوادرها قاربت حدا من الاكتمال بترابط واندماج الأنظمة الاقتصادية لمختلف الدول التي تبنت النظام الرأسمالي بتطبيق إجراءات الخصخصة... فإن هذه الرؤية قد حظيت بنوع من الصحة، مما جعل هذا الطرح يلقى الصدى الواسع في مختلف التعريفات التي تناولت العولمة والتي تنطلق من معطى مفاده أن هذه الأخيرة هي مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية.

- الطرح التكنولوجي: يذهب هذا الطرح إلى أن التطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال الاتصال والمعلوماتية كانت وراء تجسيد العولمة كحقيقة حياتية وذلك بتقريب المسافات بين شعوب المعمورة بفعل الثورة التكنولوجية وتوسع شبكة المنشآت القاعدية عبر العالم، إلى جانب اندماج وسائل الإعلام مع تكنولوجيا المعلومات.

فضلا عن هذه الطروحات توجد طروحات أخرى تبلورت وفقا لمجال اهتمامات الباحثين وانشغالاتهم، غير أن الطروحات السابقة تعتبر من بين أهمها، كما أنه أمام الواقع الراهن فإن التسليم بطرح دون آخر يعتبر إجحافا في تفسير العولمة، التي لها تفسيرات ضمن مختلف الطروحات. بدورنا نخلص إلى أنها انعكاس لتظافر الأبعاد الأساسية لها والمتمثلة في البعد التاريخي باعتبارها حقبة زمانية تختلف عن سابقتها والبعد الاقتصادي كونها نظام عالمي جديد يحكم النشاط الاقتصادي، والبعد التكنولوجي الذي ساعد بدوره في تجاوز الحيّز المكاني بتقريبة للمسافات من خلال التكنولوجيات الحديثة للاتصال.

1-2-2- ماهية العولمة:

حظي مفهوم العولمة باهتمام واسع ضمن مختلف المشارب المعرفية التي تناولته بالدراسة، مثلما أفرز على صعيد آخر نقاشا إيديولوجيا حادا عند بعض المفكرين، وعليه نكتفي في هذه النقطة ببعض التعاريف التي تخدم التسلسل العام للبحث وتساعد بصورة فكرية، ومعرفية في رسم معالم هذا المفهوم، وإزالة الغموض عنه دون الولوج فيما أثاره من أفكار ومواقف إيديولوجية.

تعني كلمة "عولمة" المرادفة للكلمة الفرنسية (Mondialisation) جعل الشيء عالميا، وهي مشتقة من فعل تعولم، الذي يعني بدوره حالة ما يصبح عالميا فيما يعني فعل عَوْلمَ (Mondialiser) جعل الشيء عالميا. (9)

في محاولة رائدة لتقديم تفسيرا لهذه الكلمة أكّد الباحث جيمس روزنو (James Rouseneau) بأن وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظاهرة، يبدو أمرا مبكرا، معتبرا بأن هذا المفهوم يقيم علاقة بين مستويات متعددة من التحاليل، المتعلقة بالاقتصاد والسايسة والثقافة والإديولوجيا. وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ضمن التصنيع العابر للحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول... ففي ظل ذلك كله فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو عملية صعبة. (10) وعليه فإن وضع تعريف لهذا المفهوم مرتبط حسب الباحث بتحديد المشاكل المتعلقة به، وحصر عوامل ظهوره وانتشاره.

في نفس الصدد رأى زكي العايدي (Zaki Laïdi) بأن العولمة "تربط بين مجموعة من النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية النابعة من الشعور الفعلي أو الخيالي بالانتماء إلى المجتمع ذاته، المؤثر في مشاعرهم ونظرتهم للأشياء، وطريقة تفكيرهم فيها، فالعولمة تلزم المجتمعات البشرية بإعادة النظر في علاقتهم بالمعطى الزماني المتسارع والمعطى المكاني المتقلص في ظلها". (11)

بناءا على هذين التعريفين، فإن كلمة العولمة تشير إلى الاتجاه نحو تغيير الواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات البشرية، بالرغم من أنه يصعب تحديد نوع هذا التغيير في أي مجتمع كان أو حصره في مجال ما دون الآخر نظرا لتظافر حركة التغيير هذه على جميع الأصعدة.

وفيما يلي جملة من التعريفات قسمت وفقا للأبعاد المقدمة ضمنها:

- ***البعد الاقتصادي:***

ربطت التعريفات ذات البعد الاقتصادي، العولمة بآليات توسيع دائرة تطبيق النظام الاقتصادي الرأسمالي على الصعيد العالمي، مثل تعريف داني رودريك (Dani Rodrick) الذي أوضح بأنها ليست سوى جزءا من توجه أوسع يمكن تسميته بأعمال قوى السوق (Marketization)، وليس بتقليص لدور الحكومات وإعادة النظر في النظم والأعراف الاجتماعية... فما هي سوى العمليات المحلية المتممة لعملية تظافر الإقتصادات المحلية معا. (12)

ولتحقيق هذا المسعى أكد جاك عدّة (Jaques Adda) بأن العولمة هي أولا وقبل كل شيء أسلوب لرفع الدود الفيزيائية والقانونية، كونها تعيق حركة نشاط الرأسمال عالميا. (13)

من جهته اعتبر محمد الأطرش العولمة "حركة لاندماج أسواق العالم في حقول

انتقال السلع والخدمات والرساميل (جمع رأسمال) والقوى العاملة ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، بحيث تصبح سوقا واحدة". (14)

من خلال التعاريف المقدمة يمكن القول بأن العولمة في بعدها الاقتصادي هي حركة شاملة لتعميم حرية التبادلات الاقتصادية على المستوى العالمي، بتكريس مبادئ الاقتصاد الرأسمالي، وتحرير الأسواق من سيطرة الدول، وربطها في حركة موحدة.

- ***البعد السياسي:***

تنطلق التعريفات ذات البعد السياسي من معطى التغييرات الحاصلة في الواقع العلاقات الدولية ونكتفي في هذا الصدد بكل من تعريف بادي (B. Badie) وبرهان غليون.

يرى بادي بأن العولمة هي "عملية إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع إدعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره بحيث لا تستطيع أي مجموعة ولا أي أرض ولا أي مجتمع الإفلات من الانخراط فيه. أما عن مسار هذ ا النظام الدولي فيعود حسب الباحث إذا إلى تاريخ طويل بالرغم أنه يبدو جديدا، كما أنه قفز تدريجيا ففي فجر القرن الحالي بواسطة الفتوحات الاستعمارية... وإنشاء الأمم المتحدة التي أعلنت عن إدارة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات وتقنين وتنظيم وتطوير كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي". (15)

أما برهان غليون فيعرف العولمة "بأنها ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعلمية الحضارية، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضا... ". (16)

بناءا على ما تقدم فإن التعريفين قد اتفقا حول عملية التغيير الحاصلة في بنية المجتمع الدولي. رغم أنها بقيت غامضة فيما يتعلق بتحديد الفاعل الأساسي في عملية التغيير.

وعليه فالعولمة في بعدها السياسي هي مفهوم ديناميكي وُظِّف لوصف جملة من التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع الدولي في الفترة الراهنة.

- ***البعد الاتصالي:***

يرى أرمون ماتلار (Armand Mattellard) بأن مصطلح العولمة (Mondialisatin) المستعمل في

اللغة الفرنسية والمرادف لعبارة (Globalisation) الموظفة في اللغات

الانجلوساكسونية، يعكس "تدفق التبادلات والسيل غير المادي العابر للحدود"، على أساس أن شبكات الاتصال أصبحت في العصر الراهن تتحكم في طريقة تنظيم الكوكب. (17)

أما أوليفية دولغوس فعرف العولمة على أنها "تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون، يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن، ملغية المسافات ومقربة المعارف دون قيود". (18)

في نفس الصدد وضّح تشومسكي بأن العولمة زيادة عن إعلانها المكثّف للسلع الأجنبية، فإنها عبارة عن عملية تهدف إلى التعظيم المتسارع والمستمر في قدرات وسائل الإعلام والمعلومات على تجاوز الحدود السياسية والثقافية بين المجتمعات بفضل ما توفره التكنولوجيا الحديثة والإندماج بين وسائل الإعلام والاتصال والمعلومات في إطار عملية توحيد ودمج أسواق العالم من ناحية وتحقيق مكاسب الشركات العملاقة المتخصصة في الإعلام والاتصال من ناحية أخرى على حساب تقليص سلطة الدولة في المجال الثقافي والإعلامي. (19)

تنطلق هذه التعاريف من مسلمة أن العالم أصبح بفعل تكنولوجيا الاتصال ووسائل الإعلام إلى جانب المعلوماتية، عبارة عن قرية عالمية ترتبط أجزاؤها بعضها بالبعض بصورة تفاعلية وتعرف تدفقات إعلامية وثقافية بشكل غير مسبوق، وعليه فالعولمة في بعدها الاتصالي هي الاتجاه نحو تشكيل فضاء عالمي متشابك ومتفاعل من الناحية الاتصالية وهو ما يعرفه بعض الباحثين بالمجتمع الكوني (La société Globale).

- ***البعد الفلسفي:***

يذهب أصحاب هذا البعد إلى تفسير العولمة من زاوية فلسفية، بوصفها كمذهب فكري جديد حلّ محل التيارات الفكرية السابقة العاجزة عن تفسير تغير المشهد الفكري معرفيا واستيعاب المصطلحات والمفاهيم التي صاحبت هذا التغيير.

فالعولمة حسب جيدنز (A. Giddens) هي توسيع للحداثة من نطاق المجتمع إلى نطاق العولمة، على أن ما بعد الحداثة هي نسخة راديكالية من الحداثة، فالعولمة هي تكييف للعلاقات الاجتماعية على مستوى العالم بطرق تجعل الأحداث المحلية تتشكل بفعل الأحداث التي تقع على مسافة بعيدة والعكس صحيح. (20)

بينما ذهب محمد عابد الجابري أبعد من ذلك إذ اعتبر بأنها تمثل "ما بعد الاستعمار

باعتبار أن "ما بعد" في مثل هذه التعابير لا يعني القطيعة، مع "ما قبل" بل يعني الاستمرار فيه بصورة جديدة". (21)

ويعني ما بعد استعمار عند الجابري "جعل الشيء عالميا أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود الذي ينأى من كل مراقبة، والمحدود هنا هو أساسا الدولة القومية التي تتميز بحدود جغرافية... أما اللامحدود فالمقصود به "العالم" أي الكرة الأرضية. فالعولمة تتضمن معنى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاقتصادي وترك الأمور تتحرك في هذا المجال عبر العالم وتتحرك داخل فضاء يشمل الكرة الأرضية جميعها". (22)

أما عن المحرك الأساسي لحركة التحول هذه فيرى الجابري بأنها الأمركة التي تسعى إلى توسيع النموذج الأمريكي باعتباره الفاعل في العولمة.

- ***البعد التاريخي:***

إلى جانب ما تقدم هناك من الباحثين من رأى بأن العولمة هي تواصل لسلسلة تاريخية من الأحداث، إذ اعتبرها السيد يسين "حقبة محددة من التاريخ، أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا... تبدأ بشكل عام منذ بداية ما عرف بسياسة الوفاق التي سادت في الستينات بين القطبين المتاصرعين في النظام الدولي آنذاك، إلى انتهاء الصراع الذي يرمز له بانهيار حائط برلين الشهير". (23)

على ضوء ما تقدم نلخص إلى أن العولمة هي مفهوم ديناميكي لتفسير جملة التغيرات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية والثقافية بفعل عملية تداخل واندماج الأنظمة الاقتصادية في العالم من جهة والتدفقات الحرة في مجال الاتصال من جهة أخرى ثانية، على الصعيد العالمي في سياق التاريخ الراهن.

1-3- مراحل العولمة:

اختلف الباحثون بشأن تحديد نشأة العولمة كظاهرة، وتحديد ظهورها كواقع اقتصادي أو أساسي أو حتى ثقافي.

في هذا الصدد رأى عبد الخالق عبد الله بأن تحديد البداية التاريخية للعولمة ترتبط بالمفهوم أو المدلول المعطى للعولمة، أي أنها مرتبطة بالمعنى ذاته، فإذا كانت العولمة تعني حركة دمج العالم، فحركة دمج العالم قديمة كل القدم، وإذا كانت تشير إلى زيادة ربط العالم بروابط اقتصادية وتجارية واستثمارية، فإنه تم ربط العالم بروابط اقتصادية فعلا... أما إذا كانت تجسيد لتلك التطورات الحياتية والفكرية والتكنولوجية المتلاحقة... فإن العولمة هي حقيقة حياتية جديدة لم تبرز سوى في عقد التسعينات، أما إذا كانت تعني بروز عالم بلا حدود اقتصادية، ثقافية، وسياسية وبروز نظام عالمي موحد... فإن العولمة غير موجودة حتى الآن. (24)

من جهته قام الباحث رونالد روبرتسون (R. Robertson) بصياغتة نمودجا يؤرخ للولادة التاريخية للعولمة ويلخص تطوراتها، وذلك في شكل جدول زمني ينقسم إلى خمس مراحل. (25)

نمودج روبرتسون:

1- المرحلة الجنينية:

استمرت في أوربا منذ القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر، شهدت هذه المرحلة نمو المجتمعات القومية، وإضعاف القيود التي كانت سائدة في القرون الوسطى، كما تعمقت خلالها الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية وبالعالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة وداع التقويم الغريغوري وتوسعت الكنيسة.

2- مرحلة النشوء:

استمرت في أوروبا خلال القرن الثامن حتى عام 1870 وما بعده، إذ حدث تحول حاد في فكرة الدولة المتجانسة الموحدة وأخذت المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية تتبلور، فعلا عن زيادة الاتفاقيات الدولية وتنظيم العلاقات بين الدول وبداية قبول المجتمعات غير الأوروبية في المجتمع الدولي، إلى جانب بداية الاهتمام بالقومية والعالمية.

3- مرحلة الانطلاق:

استمرت من عام 1870 إلى غاية العشرينيات من القرن العشرين، ظهرت خلالها مفاهيم كونية

مثل المجتمع القومي، القومية، الفردية، وإدماج عدد من المجتمعات غير الأوروبية في "المجتمع الدولي" وبدأت عملية الصياغة[35]الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية... مع تطور

أشكال الاتصال، وتسجيل المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية، جوائز نوبل، تطبيق فكرة الزمن العالمي... ونشأة عصبة الأمم.

4- مرحلة الصراع من أجل الهيمنة:

استمرت من العشرينات إلى غاية منتصف الستينات، وبداية الخلافات حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة التي بدأت في مرحلة الانطلاق ونشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالها المختلفة مع التركيز على الموضوعات الإنسانية، مثل إلقاء القنبلة الذرية على اليابان وبروز دور الأمم المتحدة على الساحة العالمية.

5- مرحلة عدم اليقين:

بدأت منذ الستينات وأدت إلى اتجاهات وأزمات في التسعينات، إذ تم إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، كما تصاعد الوعي الكوني، وحدث الهبوط على سطح القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية، شهدت المرحلة أيضا نهاية الحرب الباردة وشيوع الأسلحة الذرية وزادت الحركات العالمية والمؤسسات الكونية إلى جانب ظهور مشكلة تعدد الثقافات داخل المجتمع الواحد وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا من خلال اعتبارات الجنس والسلالة، وظهرت حركة الحقوق المدنية، وأصبح النظام الدولي أكثر سيولة، وانتهاء النظام الثنائي القومية وزاد الاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، كما تم تدعيم نظام الإعلام الكوني.

تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الباحثين تبنت النموذج السابق القائم على أساس العرض الكرونولوجي للوقائع المساهمة في تبلور العولمة عالميا فيما قدم آخرون رؤى ربطت ظهور العولمة بأهم الأحداث التي شهدها العالم في القرن الماضي، كنهاية الحرب العالمية الأولى وإنشاء عصبة الأمم، أو بروز موجة الحداثة مع تطور الرأسمالية الحديثة... إلخ.

2-1- انعكاسات العولمة على الصعيد الاقتصادي:

ظهرت العولمة كمفهوم اقتصادي في**36**البداية قبل أن تتبلور كمفهوم سياسي، أو إعلامي...إلخ، ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين، الأول تمثل في ظهورها في مجال الاقتصادي

والثاني يتعلق بالمؤشرات والأسس التي تحكمها، التي بلغت حدا كافيا من الاكتمال مقارنة بالمجالات الأخرى، فالأنظمة الاقتصادية المحلية أصبحت خاضعة للأسس نفسها بحكم تعاملها مع المؤسسات والشركات الاقتصادية العالمية التي دمجتها في سياق عولمة الاقتصاد عن طريق مجموعة من الآليات.

2-1-1- آليات عولمة الاقتصاد:

- **تحرير التجارة الدولية:**

من بين تداعيات العولمة، تبرز عملية تحرير التجارة الدولية كعامل حاسم في هيكلة النظام الاقتصادي الراهن، من خلال إنشاء منظمات دولية تكفل لها حرية المعاملات التجارية.

وتجد نظرية تحرير التجارة الدولية جذورها في مؤلفات المفكر آدام سميث الذي دعا إلى تحريرها عالميا وذلك بتخصص كل دولة في فرع من فروع الإنتاج وفقا لما يكفل مشاركتها في التجارة الدولية. (26)

إلا أن التجسيد الفعلي لهذا المبدأ قد تم مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية بعد عزم الولايات المتحدة الأمريكية بعض دول أوروبا الغربية، على إقامة منظمات عالمية تمثلت في البنك الدولي الذي يسهر على مراقبة النظام المالي، وصندوق النقد الدولي الذي يحرس النظام النقدي ومنظمة الجات (GATT) الذي تسعى لتنمية التجارة، هذه المهمة لم تتجسد إلا في جولة الأوروغواي الأخيرة بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

تقوم هذه المنظمة حسب على الجروان على ثلاثة مبادئ (27) هي:

** ***المبدأ الأول***: تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية أي الضرائب المفروضة من طرف الدولة.

** ***المبدأ الثاني***: عدم التمييز بين البلدان المختلفة في المعاملات التجارية.

** ***المبدأ الثالث***: تحرير قواعد السلوك والمعاملات التجارية، بتحرير كل أنواع السلوك الجائز.

وعليه فإن إنشاء منظمة التجارة العالمية كان وراء التحرير الكبير لحجم التجارة التجارة

الدولية التي ظلت في تزايد مستمر على حساب عملية الإنتاج وذلك بعد تأسيس اتفاقية الجات.

بهذا الشأن يرى بول كروكمان (Paul Krugman) بأن نظرية تحرير التجارة الدولية قد فقدت براءتها، وذلك بانتقالها من موقع أفضل الحلول التطبيقية إلى موقع الحل المعقول بالنسبة

للسياسات الاقتصادية (28) التي تجد نفسها مرغمة لاتباع ما تمليه عليها المؤسسات الاقتصادية وتطبيق قواعد تحرير التجارة.

- ***تحرير حركة الرأسمال:***

شكلت عملية تحرير حركة الرأسمال على المستوى العالمي بدورها عاملا بارزا لإرساء قواعد عولمة الاقتصاد عامة، وعولمة المال خاصة (La Globalisation Financière)، بحيث عرفها جاك عدّة على أنها "مسار لتغيير القواعد المتفق عليها من طرف الدول المتطورة في ظل النظام المتعدد الأقطاب المسيّر للاقتصاد العالمي"، ويرجع التغيير حسبه للعوامل التالية:

1- ظهور أسواق الأورو-دولار (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي).

2- إعادة هيكلة البترو-دولار (Pétrodollars) وأزمة الديون.

3- اختلال التوازن شمال-شمال، وبروز التمويل المباشر. (29)

من جهته أكّد بول بيروخ بأن تحرير حركة الرأسمال قد أفرزت زيادة سريعة للغاية في تدفق الأسهم نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي غالبا ما تكون استثمارات طويلة الأمد أو استثمارات غير مباشرة، أي تحرير الاستثمارات المالية التي تتضمن تدفق الأموال الأجنبية إليها لشراء سنداتها أو أسهمها... مثلما على هذه الدول من جهة أخرى السماح بخروج رؤوس الأموال منها سواء كانت وطنية أم أجنبية من أجل الاستثمار المباشر أو غير المباشر. (30)

يقتضي هذا من الدولة أو تخول لجهازها المصرفي بيع العملات الأجنبية بدون أي حدود وذلك بسعر صرف ثابت، أو بسعر صرف عائم حسب محمد الأطرش لتمويل نزوح الرأسمال باعتبار أن هذا الإجراء يشكل المعيار العملي لحرية انتقال رؤوس الأموال عبر العالم. (31)

بالنسبة للبلدان الغربية المتطورة، قدّر تدفق الاستثمارات المباشرة بـ 206 بلايين من الدولارات الأمريكية في حين أن استثمارات السندات والأوراق التجارية (Portfolio) ارتفعت إلى 250 بليونا من الدولارات الأمريكية (32) لتتحقق بهذا النظرية النقدية (Monetarismus) للاقتصادي الأمريكي وحامل جائزة نوبل ميلتون فريدمان التي مفادها أن حرية انتقال الرأسمال

عبر جميع الحدود الدولية من شأنها أن تحقق الاستخدام الأمثل له، أي انتقال الأموال المدّخرة في العالم إلى المجالات التي تحقق لها أفضل استخدام عن طريق الاستثمار. بهذا تنتقل الأموال من البلدان الغنية برأس المال إلى المناطق الغنية بالفرص الاستثمارية، والتي من شأنها أن تحقق معدلات نمو معتبرة بتخفيضها من معدلات الفائدة لجلب الاستثمارات. (33)

بالموازاة مع الوعود الإيجابية التي تحملها عملية تحرير رؤوس الأموال فإن لها سلبيات تنتج بخلق مشاكل تنموية تلزم البلدان البحث عن معونات خارجية. وهو ما يؤدي بالدول المطبقة لهذا المبدأ إلى فقدان جزء من استقلاليتها في اتخاذ القرارات فيما يخص سياساتها الاقتصادية. كما يشكل هذا المبدأ على صعيد آخر حسب كل من بيترمان وشومان أملا ينطوي على مخاطر سياسية، إذ كلما كانت الدول أكثر خضوعا لإرادة المستثمرين تعين على الحكومات، دونما هوادة ومبالاة محاباة فئة تتمتع بالامتيازات أساسا أي الفئة المالكة للثروات، كما أن الانفتاح المالي للدول يجبر هذه الدول على التنافس في تخفيض الضرائب وتخفيض الإنفاق الحكومي والتضحية بالعدالة الاجتماعية... وستكون كل دولة تقف في وجه قانون الغاب هذا عرضة للعقوبة. (34)

- ***تحرير الأسواق:***

يعتبر تحرير الأسواق، نتيجة حتمية في إطار العولمة الاقتصادية لتحرير التجارة الدولية من جهة وتحرير حركة الرأسمال من جهة أخرى، كما أن تمتع الأسواق في العالم بقدر أوفر من الحرية يأتي أيضا كنتيجة للتغيرات البنيوبة التي تشهدها الأنظمة الاقتصادية لبعض دول العالم الثالث بسبب الضغوطات التي تتعرض لها من المراكز الرأسمالية لتأمين حرية التجارة التي تستلزم حسب محمد الأطرش (35) ما يلي:

- المزيد من الخصخصة بتقليص دور القطاع العام خاصة في حقل الإنتاج والتجارة داخليا وخارجيا وذلك لفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب لشراء ممتلكات وطنية وتحويلها إلى ممتلكات أجنبية.

- حرية الأسواق الداخلية، أي إزالة القيود الاقتصادية على فعاليات القطاع الخاص، لاسيما حريته في تحديد أسعاره دون تدخل الدولة.

- تعميم ثقافة السوق، أي أن يكون الاعتبار الوحيد في استيراد سلعة ما هو سعرها ونوعها وجودتها، وليس الاعتبارات الأخرى مثل الاعتبار السياسي، أو الوطني أو الثقافي أو الإنساني،

- علما أن هناك من الدول من قاطعت منتوجات جنوب إفريقيا لسياستها العنصرية، وأن اليابانيين يفضلون منتوجاتهم الوطنية عن المنتوجات الأجنبية، إذ تهدف رأسمالية حرية الأسواق بدرجة كبيرة إلى نشر ثقافة السوق في مجال التعامل الاقتصادي.

2-1-2- إفرازات العولمة اقتصاديا:

- ***التركيز:***

يؤدي النظام الاقتصادي المترتب عن عولمة الاقتصاد إلى تركيز الثروات في أيادي القلة، المسيطرة على المنشآت الاقتصادية والمحتكرة لحركة التجارة العالمية، وهذا من شأنه الزيادة في تمركز وسائل الإنتاج من خلال اندماج الشركات الكبرى المسيطرة على الاقتصاد العالمي من جهة وتعميق الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، من جهة أخرى، أما عن آلية تكريس هذا التركيز فتتمثل حسب كل من بيتر مارتن وشومان في سوق المال العابرة للحدود التي أصبحت بمثابة الحكام والمحلفين لكل سياسة اقتصادية. (36)

- ***تراجع دور الدولة:***

إن تراجع دور الدولة في ظل النظام الاقتصادي الجديد، نجم عن السيطرة المفروضة من طرف الاحتكارات الرأسمالية الكبرى، التي تعمل وفقا لمبدأ "المصلحة الخاصة"، المتعارض في معظم الأحيان مع المصالح الاقتصادية للبلدان الأخرى والمعرقل لنموّها، وذلك بارتفاع حجم مديونيتها بالإضافة إلى تراجع سيادتها الضريبية.

قدم كل من بيترمارتن وشومان مجموعة من الأمثلة المتعلقة بتراجع سيادة الدول الضريبية، إذ عادة ما تلجأ المؤسسات الصناعية إلى خفض العبئ الضريبي، مثلما فعلت الشركة الألمانية لإنتاج السيارات (BMW) بإعلانها عن الإفلاس رغم الأرباح المحققة مما مكنها من استرجاع 32 مليون مارك من الضرائب، كما قام العملاق في إنتاج الأجهزة الإلكترونية سيمنز (SIEMENS) بنقل مقره الرئيسي للخارج تهربا من الضرائب... ورغم محاولة تصدي البلدان لهذا الوضع بسن تشريعات قانونية إلا أنها لم تجد نفعا، إذ تمكنت هذه الشركات من توريط كل الدول تقريبا في منافسة حادة لجلب أكبر قدر من الاستثمارات لصالحها، بتخفيض نسبة المستحقات الضريبية. (37)

- ***التبعية:***

ترى المدرسة النيوماركسية بأن الإمبريالية تجعل من شروط الاستغلال تتكرر وتتفاقم باستمرار، مما يخلّد ويعمّق من تبعية المحيط بفعل هذا الاستغلال (38)، وعليه ينتج عن

استراتيجية الإمبريالية حسب هذه النظرية، إبقاء البلدان المتخلفة على بنية اقتصادية تتسم بأحادية للإنتاج والتبعية خاصة بالنسبة للتجارة الدولية، مما يجعلها تحت رحمة التقلبات الظرفية والتغييرات البنيوية للسوق العالمية.

نجد بأن هذا الطرح صالح إلى حد كبير لتفسير الواقع الاقتصادي للبلدان المتخلفة، التي وبالرغم من اكتساب معظمها للثروات طبيعية، بقيت في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة تعاني المديونية والتبعية، علما بأن هذه المديونية ليست ناجمة بالدرجة الأولى عن متطلباتها الإنمائية

بقدر ما هي ناتجة عن ضغوطات المصارف الدولية عند تقديم القروض لها، خاصة وإن كانت هذه الأخيرة تتمتع بقدر كبير من السيولة. (39)

- ***البطالة:***

إن السعي الدائم إلى البحث عن الكفاءات العالية، واستبدال اليد العاملة بالتكنولوجيا المتقدمة لتحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة، أدى في العديد من الدول سواء المتخلفة أو المتقدمة إلى تسريح اليد العاملة، وتفاقم بهذا، حدة البطالة بانخفاض فرص العمل، غير أن هذه النتيجة ليست بالغربية عن النظام الاقتصادي الرأسمالي الذي ظلّ يمر بأزمات دورية، انعكست بصفة سلبية على اليد العاملة.

2-2- انعكاسات العولمة على الصعيد السياسي:

2-2-1- الواقع الدولي الراهن:

شهد الواقع الدولي الراهن جملة من التغييرات، تتمثل فيما يلي:

- ***المد الديمقراطي:***

إن أهم ما ميّز الواقع الدولي خلال العقدين السابقين، هو تراجع الأنظمة الشيوعية في العالم وبداية انفتاح بعض الأنظمة الشمولية والعسكرية وحتى الدكتاتورية، وتبنيها لأنظمة أكثر ديمقراطية.

ففي سنة 1982، أنشئت أول حكومة منتخبة ديمقراطيا في البيرو بعد انقضاء قرابة عشرية من الحكم العسكري، متبوعة بمجموعة من بلدان أمريكا اللاتينية... وسقوط الحكم الدكتاتوري في كل من الفيلبين والشيلي خلال الثمانينيات... كما تراجعت الأنظمة الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية توازيا مع تحطيم جدار برلين وانهيار كل من ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفياتي.

امتد بعد ذلك المدّ الديمقراطي إلى القارة الإفريقية والآسياوية بشكل واسع ليقضي بصورة نهائية على الثنائية القطبية، فاسحا المجال أمام بروز نظام عالمي أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية.

يرى حسنين توفيق بأن النظام الدولي الحالي يتميز بتعددية قطبيه في مجال الاقتصاد وأحادية قطبية على المستوى الاستراتيجي والعسكري، تتربع على عرشها الولايات المتحدة، التي تعززت مكانتها بعد حرب الخليج، كما حصر تطورات النظام الدولي في ظل العولمة فيما يلي:

***- أولا**: إن تمدد دور الولايات المتحدة أدى بها إلى إعادة صياغة النظام العالمي وفقا للمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة فيها.

***- ثانيا**: حدوث موجة عالمية من التحول الديمقراطي، والتوجه نحو الاقتصاد الحرّ.

***- ثالثا**: مساهمة ثورة المعلومات والاتصالات في خلق واقع جديد، لم يعد في ظله أي نظام سياسي قادرا على إخفاء ممارساته، المرهونة من جهة أخرى بمؤسسات التمويل الدولي مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اللذان يشترطان قيام الدول بتحرير اقتصادها و تطبيق إجراءات الخصخصة إلى جانب الإنفتاح السياسي وتحسين سجل حقوق الإنسان. (40)

- ***تفاقم المشاكل العالمية:***

إن التطور الإيجابي الذي شهده العالم، والمتمثل في اتساع دائرة المدّ الديمقراطي والاعتراف بحقوق الإنسان... إلخ لم يكن الوجه الوحيد للتطورات السياسية في العالم، فقد شهد هذا

الأخير تصاعد حدة المشاكل العابرة للحدود، كالمخدرات، جرائم تبييض الأموال، الهجرة غير المشروعة، التطرف، الإرهاب الدولي، التلوث البيئي... إلخ.

يرى روبرت ليكن بهذا الشأن بأن الحكم الاستبدادي لم يعد للمرة الأولى على مدار ستة عقود، يشكل تهديدا دوليا، فمخاطر اليوم تنبع حسبه من التجارب غير المشروعة في المواد البيولوجية والكمياوية والنووية والجريمة المنظمة دوليا وتجارة المخدرات وعمليات التهريب، والرشوة عبر القومية، كما أرجع حدة هذه المخاطر إلى كونها تحظى بدعم من جانب الفساد الرسمي، كاشفا عن بعض ممارسات المنظمات الأجنبية في مجال الجريمة التي زاد نشاطها بفعل

تحرير التجارة الدولية وثورة الاتصالات، ففي الولايات المتحدة قامت بعض الشركات متعددة الجنسيات، بتقديم ما يقارب 11 بليون دولار من الرشاوي منذ سنة 1994، أثناء التعاقدات الدولية، وما يقارب ترليون دولار في سوق المشتريات السنوي في البلدان النامية، حسب تقرير وزارة التجارة لسنة 1994. (41)

أما في كل من قارات إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وحتى أوروبا، فقد اتسعت بؤر النزاع إلى جانب التطرف والعنف السياسي والديني... كما تنامت الطرق غير المشروعة للتعبير عنها.

وقد كانت الأزمات السياسية المحلية وراء تفكيك كيان بعض الدول وبروز أخرى، وذلك توازيا مع تصاعد وتيرة الصراعات العرقية والدينية والثقافية... إلخ. وعليه فواقع العولمة في بعده السياسي قد اصطدم بالواقع اللامتجانس لبعض المجتمعات وأرغمها على إعادة النظر في تركيبتها، مثلما حدث ليوغسلافيا والإتحاد السوفياتي سابقا.

- ***تصاعد دور المنظمات الدولية:***

شهد العقدان السابقان اتساعا معتبرا في نشاط المجتمع المدني المعروف باسم المنظمات الدولية غير الحكومية وهي مجموعة من الهيئات والإتحادات الدولية، تعمل باستقلالية تامة عن حكومات الدول التي تشكلها. (42) من بين هذه المنظمات منظمة العفو الدولية التي لعبت دورا رياديا في نشر مبادئ حقوق الإنسان عالميا، إلى جانب هذا اتسعت نشاطات هيئة الأمم المتحدة رغم عجزها في حفظ الأمن الدولي، إلى الاهتمام بالتحول الديمقراطي من خلال عملية مراقبة الانتخابات.

2-2-2- العولمة والدولة:

من بين أهم القضايا التي أثارتها العولمة في بعدها السياسي، هي قضية الدولة ويرجع ذلك إلى ما ألحقته التطورات الراهنة بها وبعناصرها، فقد ركّز العديد من الباحثين في تحليلهم لأثر العولمة سياسيا على تراجع سيادة الدولة، أمام سيادة ديناميكية تحرير التجارة والأسواق العالمية التي فرضت منطقها الاقتصادي القاضي بتحرير الاقتصاد وإعادة صياغة مفهوم السيادة، مما استوجب البحث في مآله أمام مبدأ الحرية المؤسس لمعاملات وتبادلات النظام الاقتصادي الرأسمالي.

بهذا الشأن يرى زكي العايدي بأن "الدولة تتعرض في ظل التحولات الجارية، إلى سوء فهم من جراء الإصرار على تحليل دورها من خلال وظائفها، رغم أنها مؤسسة تاريخية وعلاقة اجتماعية يتعدى دورها بكثير وظائفها". (43) ورغم هذا فالسياق العالمي الجديد يتميز حسب الباحث

نفسه بفقدان الدولة لشرعيتها وتأثيرها، وتراجعها كدولة منتجة للخيرات والخدمات لصالح الشركات والهيئات الدولية التي تعتبر القلب النابض للعولمة، فبعدما كانت تراقب السوق، أصبحت مراقبة من طرف أسواقها. (44)

من ناحية أخرى فإن دور الدولة في التدخل المباشر في عملية الإنتاج قد ولّى لصالح أرباب العمل لاسيما في الدول الاشتراكية سابقا، إذ لم يعد باستطاعتها حماية منتجيها من المنافسة الخارجية، بل رضوخها الكلّي لما تمليه متطلبات السوق الدولية وما تفرضه من قواعد تفكيكية لاقتصاد الدول، خاصة تلك السائرة في طريق النمو، إذ لم يعد بإمكانها اختيار سياسة اقتصادية أو مالية أو نقدية بكل حرية.(45)

من خلال ما تقدم يتضح بأن الإشكال الرئيسي الذي أثارته العولمة فيما يتعلق بالدولة يتمثل في تأثيرها المباشر على أحد العناصر الأساسية المشكلة لكيان هذه الأخيرة وهو السيادة. وقد قدم متروك الفالح مجموعة من الأشكال توضح سيرورة العولمة في كل من الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وآثارها:(46)

1- نموذج الدولة-القومية:

العولمة في إطار قوتها المحركة (الثقافة-الإنتاج-السوق) تعني أن الدولة القومية الحالية يعاد تكوينها أو تفكيكها لحساب الشركات المتعددة الجنسيات كما هو موضح في الشكل التالي:

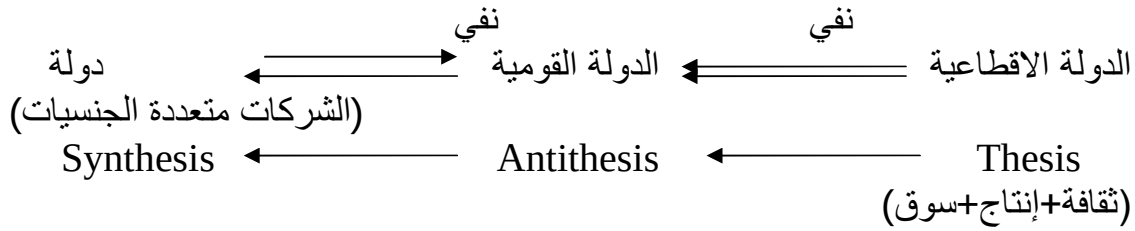

2- نموذج الدولة- القومية في البلدان الصناعية:

لا تزال القوة المحركة لتغيير وظائف الدولة في البلدان المتقدمة هي القوة القديمة نفسها أي أن التطورات التقنية وتطبيقاتها، وصلة ذلك بالفئات الاجتماعية لسلطة الدولة القومية في البلدان المتقدمة لا تزال قوية رغم تغير بعض وظائفها، وتبقى الدولة مرتبطة بالطبقة المسيطرة أي الشركات متعددة الجنسيات، كما في الشكل التالي:

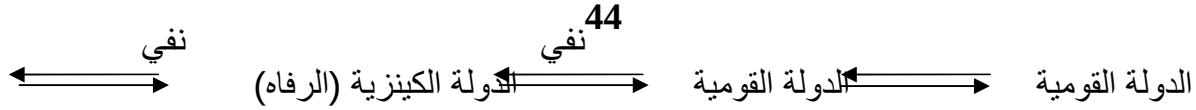

التجارية الصناعية الدولة القومية الريغانية والتاتشيري
عودة إلى الدولة-القومية-عصر الثورة
الصلة بالشركات متعددة الجنسيات

3- نموذج الدولة القومية في البلدان المتخلفة:

نفي

الدولة القومية في العالم الثالث (قوية ⟵⟶ الدولة القومية الرخوة

فترة الثلاثينات حتى نهاية السبعينات من هذا القرن (الدور المفروض عليها/المعونات/الحرب الباردة)

فترة ما بعد السبعينيات فصاعدا خاصة بعد الحرب الباردة (هيمنة الشركات متعددة الجنسيات)

يلاحظ من خلال هذه الأشكال مصير الدول ذات الإقصاءات الهشة أي بلدان العالم الثالث التي فقدت صلابتها السياسية أمام هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات عكس الدول الصناعية التي ساعدتها هذه الشركات رغم تغيير بعض وظائفها في تدعيم قوتها وتطويرها.

3-2-2- العولمة والديمقراطية:

إذ كان الاقتصاد المعولم قد فرض تحولات عديدة على كيان الدولة فإنه قد أحدث من جهة أخرى نقلة هامة في أنظمة الحكم السياسية التي اتجهت نحو الانفتاح على مبادئ الديمقراطية وذلك

بإرساء قواعدها كما هو الحال بالنسبة للعديد من الدول الأوروبية والآسيوية والإفريقية... -كما سبق الذكر- إذ يعتبر هذا التحول أحد مظاهر العولمة سياسيا.

توقع فرانسيس فوكوياما في مقاله الصادر عام 1992 بعنوان "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" بأن العالم سينتهي إلى نقطة الاستقرار المتمثلة في تبني الديمقراطية التي أصبحت تشكل "المطمح السياسي المنطقي الوحيد" الذي سوف يشمل مختلف مناطق وثقافات العالم، فالديمقراطية الليبرالية" تشكل نقطة النهاية في التطور الإيديولوجي للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشري، وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ" خاصة وأنه خلال السنوات القليلة الأخيرة ظهر اتفاقا بالنسبة لقانونية الديمقراطية اليبرالية نظرا لكونها حققت انتصارات على الاديلوجيات المنافسة مثل الملكية الوراثية والفاشية والشيوعية المعاصرة ذلك أنها لا تحمل تناقضات جذرية داخلية مثل هذه الأنظمة. (47)

بالرغم من الانتقادات الموجّهة لفرضية فوكوياما، فقد حملت بعدا تحليليا بالنسبة للواقع الجيوبوليتيكي الجديد الناجم عن تغيير موازين القوى السياسية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، كما فتحت النقاش والبحث في قضية الديمقراطية وآفاقها، والبحث أيضا في التطورات السياسية الراهنة.

أظهرت بحوث أخرى حدود عولمة الديمقراطية وآفاقها المستقبلية في ظل عولمة الاقتصاد الرأسمالي، إذ يرى غسان سلامة (Ghassan Salamé) بأنه "يجب الاحتراس أمام أي تعميم في فترة تتم فيها عولمة الديمقراطية كميكانزم انتخابي دور إفراز نظام ديمقراطي حقيقي" (48)، وبهذا يمكن القول بأن الديمقراطية الحالية هي ديمقراطية صورية ولا تتجاوز ذلك لتكون فعلية في جوهرها أو في ممارسات تطبيقها وهذا ما يختلف من نظام لآخر.

من جهته حصر توفيق حسنين مؤشرات الديمقراطية في ظل العولمة فيما يلي:

1) أنه يمكن اعتبار قيم الديمقراطية، قيما إنسانية عامة، أما بالنسبة للأشكال والصيغ المؤسسية التي تأخذها النظم الديمقراطية فهي متعددة، انطلاقا من مدى اقترابها أو ابتعادها من جوهر الديمقراطية.

2) أما فيما يتعلق بانتشارها على نطاق واسع فهذا لايعني بالضرورة أنها خالية من المشاكل والعيوب في تحقيق التنمية علما أن العديد من الدول قد حققت قفزات تنموية هائلة في ظل النظم التسلطية، أو أنها أكثر استقرارا من الأنظمة الأخرى.

3) إن انتشارها في دول العالم الثالث يواجه تحديات قد تؤثر عليها وعلى استقرارها المرتبط بالدرجة الأولى بمدى فعاليتها في مواجهة هذه التحديات وتدعيم الثقافة السياسية الديمقراطية وترسيخ قواعدها... إلخ.

4) بينما تتعامل القوة العظمى في العالم بعد الحرب الباردة مع هذه القضية بنوع من البرغماتية والانتهازية السياسية، وتجلى ذلك من خلال المعايير المزدوجة التي تطبقها بهذا الخصوص، فالولايات المتحدة الأمريكية لا تتبنى قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان كرسالة أخلاقية عالمية بل تتخذها كأداة لخدمة مصالحها وسياستها الخارجية. (49)

على أساس ما تقدم يمكن القول بأن العولمة في إطارها السياسي قد أفرزت العديد من التناقضات السياسية الناتجة بدورها عن أولوية الاقتصاد على السياسة، خاصة مع تشابك العلاقات التجارية في مجال الاقتصاد، وهيمنتها على العلاقات السياسية مثلما أفرزت أيضا على الصعيد المعرفي جدلا واسعا حول بعض القضايا كالديمقراطية وسيادة الدولة التي تستلزم في ظل التطورات الراهنة إعادة النظر في مكوناتها تبعا لمستجدات الساحة السياسية وإفرازاتها.

2-3- انعكاسات العولمة على واقع الاتصال:

يعتبر الاتصال بما حققه من مكاسب تقنية ومعلوماتية... من بين أهم الركائز التي مهدت وساعدت على ظهور العولمة كواقع عالمي جديد، فرض نفسه بواسطة الشبكات العالمية للاتصال التي قرّبت المسافات جعلت من الكواكب عبارة عن قرية عالمية، تماما مثلما تنبأ به الكندي مارشال مالكوهان. فبفضل ما وفّرته التكنولوجيا الحديثة للاتصال تسارعت عملية دمج أطراف العالم المتباعدة، مغيرة في نفس الوقت بأساليبها الجديدة من معطيات العمليات الاتصالية التي أضحت تفاعلية أكثر مما كانت عليه وتحمل أبعادا كانت وراء قيام بيئة اتصالية تختلف جدريا عن سابقتها هذا ما سنحاول تلخيصه فيما يلي:

2-3-1- الوضع الاتصالي الجديد:

إن أهم شيء يميّز الواقع الاتصالي الراهن هو الثورة التكنولوجية الحادثة في هذا المجال خاصة مع تسجيل الاندماج والربط بين تكنولوجيا وسائل الاتصال من جهة ونظم المعلومات من جهة أخرى، هذا الوضع قد ساعد في بلورة نماذج اتصالية جديدة تقوم على أساس

خلق علاقة تفاعلية في أنظمة الاتصال المختلفة وذلك بفضل الشبكات العالمية للاتصال مثل الأنترنات، والطرق السريعة للمعلومات التي أضفت بدورها الطابع العالمي على العملية الاتصالية، وقبل هذا نقف في بادئ الأمر عند أهم التطورات التكنولوجية التي أضفت البعد العالمي على العملية الاتصالية باعتبارها ظاهرة اجتماعية بالدرجة الأولى، دون الخوض في جانبها التقني بشكل واسع.

أ- التطورات التكنولوجية الحديثة:

سجلت الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تطورات عديدة في مجال تكنولوجيا الاتصال كانت وراء إقحام مفاهيم جديدة في مجال الاتصال ومن بين أهمها الإعلام المتعددة الوسائط (Le multimédia). الطرق السريعة للمعلومات (Les autoroutes de l'information)، التي تعتبر كنتيجة منطقية للمبتكرات والتطورات الحاصلة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية مرورا بالتلفزيون وأنظمته المختلفة، وصولا إلى الابتكارات المتعلقة بالبث عبر الأقمار الصناعية والألياف البصرية... والتي حدثت بالموازاة مع تطوير الإلكترونيات وأنظمة المعلوماتية، ويمكن تلخيص هذه التطورات كمايلي:

- ***على مستوى الاتصالات:***

تعتبر تقنية الاتصالات الشريك المكمل لتقنية المعلومات، إذ زادت في المدة الأخيرة أهمية

الاتصال على حساب منتج المعلومات، رغم أنها تدين الإلكترونيات والكمبيوتر بتطورها ونموها، ويمكن تلخيص التوجهات الكبرى لتقنية الاتصالات في النقاط الرئيسية التالية:

- من الصوتي إلى الرقمي.
- نحو الرخيص المتاح دوما.
- من الإلكتروني نحو الألياف الضوئية.
- من السلبي (أحادي الاتجاه) إلى الإيجابي (ثنائي الاتجاه).
- من الثابت إلى النقال.
- من الشفرة الإنجليزية إلى الشفرة متعددة اللغات. (50)

- ***على مستوى الكمبيوتر:***

تطورت تقنيات الكمبيوتر بمعدلات مذهلة سواء كان هذا على صعيد وحدة بنائه الأساسية (Bulding Block) أو على صعيد معماريته (Achitecture)، والطريقة التي تعمل بها ذاكرته وحتى وسائط تخزينه، وكيفية تفاعل الإنسان مع هذه الآلة، فقد اتجهت عملية بناء وحدة المعالجة المركزية والذاكرة نحو المزيد من التصغير (Miniaturisation) وتحولت من شرائح السيليكون إلى

أنسجة البروتين أي من اللاعضوي إلى العضوي وإلى الأسرع دائما. أما فيما يتعلق بمعمارية الكمبيوتر فقد اتجهت من المركزية نحو اللامركزية حيث يجري حاليا تصميم حاسبات تتكون من شبكة كثيفة من الحاسبات التي تعمل بطريقة متوازية. كما تحولت وسائل الإدخال والإخراج من المكتوب والمطبوع إلى المنطوق والمسموع والملموس، وأخيرا فيما يتعلق بوسائط التخزين، فقد عوضت وسائط التخزين الضوئية (Optical média) ومن بين أهمها الأقراص المبرمجة (CD.Rom)، وسائط التخزين المغناطيسية، حيث تتعدى سعة الأولى
ألف مرة سعة الثانية. (51)

بالإضافة إلى هذه التحولات الهائلة في مجال تقنيات الاتصال فقد كان للتحكم الأوتوماتي (Automatic Control) دورا بالغا في مجال هندسة التحكم مع فتح أو غلق البوابات والإشارات عن طريق آليات سريعة في التحكم، كما كان للشق الذهني لثقافة المعلومات فضلا في تواصل الإنسان مع الآلة من خلال: أولا: هندسة البرمجيات (Soft Ware) التي تطورت من قواعد البيانات وطريقة التعامل معها وتخزينها، وثانيا: هندسة المعرفة (Knowledge Engineering) وتطويرها لأساليب الذكاء الاصطناعي.

لقد عادت المكاسب التي حققها القطاع الإلكتروني بنتائج جدّ إيجابية على حقل الاتصال الذي استفاد منها ولا يزال يوظفها ويستثمرها في تطوير النماذج المختلفة لوسائل الاتصال. وبالرغم من أن التطورات المذكورة سابقا لا تلخص بصفة جامعة ومانعة الثورة التكنولوجية المحققة في هذا الميدان فإنها تعطي لنا فكرة عامة عن المظاهر الجلية لهذا التطور، خاصة مع ظهور الإعلام متعدد الوسائط والطرق السريعة للمعلومات وشبكة الأنترنات التي ما هي إلا ثمرة من ثمار التكامل الحاصل بين هذه القطاعات، كما سيتضح فيما يلي:

- ***الإعلام المتعدد الوسائط (Le multimédia):***

لقد كانت شركة آيبل (APPLE) السباقة في تطوير الإعلام متعدد الوسائط، خاصة بعد اكتساح ظاهرة ترقيم المعلومة أو تشفيرها (Numérisation de l'information) مجال الإلكترونيات والتي شملت حتى الاتصالات اللاسلكية لاحقا، فبعد اكتشافها وتطويرها عام 1984 للماكنتوش (Le macintoch) القائم على أساس جعل المعلومة في شكل خطوط ورسوم بيانية قابلة للمعالجة عن طريق الإعلام الآلي وظهور ما يعرف بالنشر عن طريق الكمبيوتر (Publication Assistée par Ordinateur) فضلا عن تقنيات عالية الدقة فقد مهدت لبروز الإعلام المتعدد الوسائط الذي يجمع بين الصوت والصورة إلى جانب المكتوب في تقديم المعلومة.

عرّف فرانك جاكلان (Frank Jaclin) الإعلام المتعدد الوسائط على أنه "العامل الذي نصف من خلاله بعض البرامج وذلك عن طريق جمع عدة وسائل مثل النّص، الصوت، الصورة عن طريق استخدام الكمبيوتر... أما تقنيا فيمكن تعريفه على أنه مجموعة من الوسائل التقنية تدرج في الكمبيوتر لمعالجة الصوت والمعلومة والصورة في آن واحد، (52)

إن المزاوجة بين الصورة والصوت والمعلومات المكتوبة في نفس السياق هي من أبرز مميزات الخدمات المقدمة عن طريق الإعلام الآلي كترجمة لقدرة الإعلام متعدد الوسائط في تحويل مختلف الرسائل إلى لغة رقمية تسمح بتفاعل المستخدم، خاصة عند استعمال شبكة الأنترنات والاتصالات عن بعد مثل الاتصال ببنوك المعلومات... فالإعلام متعدد الوسائط كسّر الرتابة المعهودة في سلوك المستخدم وسمح للمتلقي بالتفاعل مع المضامين الإعلامية والاتصالية التي يتلقاها.

- ***الطرق السريعة للمعلومات: (The information super highways)***

كان أول استعمال لكلمة الطرق السريعة في مجال الاتصال بفعل الصدفة، فبعد انتخاب

بيل كلينتون رئيسا للولايات المتحدة عام 1992، وتعيين نائبه آل غور (Albert Gore)، بادر هذا الأخير بالاستثمار في مشروع واسع في مجال البنية التحتية للإعلام (National Information Infrastructure) الذي شكل أحد أهم البرامج الاستثمارية التي صاغها للحكومة الأمريكية آنذاك ويتعلق الأمر بإنشاء شبكات للاتصال والإعلام جد قياسية تسمح بازدهار خدمات الإعلام متعدد الوسائط، ونمو القطاعات الاقتصادية القائمة على الإنتاج التجاري للإعلام.

وقد جاء مشروع الطرق السريع للمعلومات على يد AL.GORE تكميلا لمشروع أبيه المتعلق بتطوير شبكة الطرق السريعة في أمريكا بعد الحرب، بحيث تعود إليه أصل الصياغة، مثلما عرفت أوروبا هي الأخرى ظهور الطرق السريعة للمعلومات مع إنشاء شبكة مينيتال (Minitel) الفرنسية، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المشاريع الكبرى في مجال الاتصال ترتكز أساسا على مؤسسات قوية قادرة على خلق احتياجات جديدة عند المستهلك، عن طريق نشر ثقافة تسويقية تكفل بدورها الدفع اللازم والنفس الجديد للاقتصاد خاصة الأمريكي منه الذي رأى في هذا الإنشاء ضرورة اقتصادية بالدرجة الأولى. (53)

ومع اتساع رقعة التطور التكنولوجي وقدرات التوصيل المباشر بإدخال أجيال تكنولوجيا الألياف البصرية أو الضوئية، سَهُلَتْ عملية تأسيس شبكات عريضة التفاعل هي اليوم أساس الطرق السريعة للمعلومات خاصة مع اندماج الإعلام المرئي والسمعي وحتى المكتوب بعالم

الإلكترونيات لتشكيل عالم الإعلام متعدد الوسائط، الذي يعبّر الوحدة الأساسية للمجتمع الإعلامي اليوم.

- ***الأنترنات***:

يعتبر الأنترنات من بين أهم شبكات الاتصال التي جذبت أعظم اهتمام. فالأنترنات "ليست شبكة اتصالات تجارية كما أنها ليست حتى شبكة اتصالات واحدة بالمعنى الضيق، بل بالأحرى هي عدة شبكات اتصالات فردية وكمبيوترات حول العالم مرتبطة معا في كتلة لم يتبلور لها شكل بعد، إنها اتحاد كونفدرالي مفكك الأوصال رغم أنها لم تبدأ على هذا النحو، فقد ظهرت الأنترنات إلى الوجود في الستينات كشبكة اتصالات لوكالة مشروعات البحوث المتقدمة التابعة لإدارة الدفاع الأمريكي". (54)

انتقل مجال خدمة هذه الشبكة من المجال العسكري نحو مجال البحث العلمي وذلك بربط الجامعات الأمريكية فيما بينها.

قام مارك أندريسين (Marc Andreessen) بتطوير خاصية يطلق عليها اسم الموزاييك (Mosaïc)، ساعدت في إطلاق قدرات الشبكة خارج القاعات الأكاديمية، والدخول بها إلى عالم الواقع بتبسيط قدرات التخزين، وإجراءات الوصول للبيانات وتداولها وإدارتها على الشبكة بدرجة كبيرة، كما أتاحت هذه الخاصية خدمات أكثر بساطة من ناحية الاستخدام، وسهلت من إجراءات العملية الاتصالية داخل الشبكة. (55) ومع ظهور خدمات أخرى مثل: البريد الإلكتروني، اتسعت دائرة ومجالات شبكة الأنترنات إلى تقديم خدمات أخرى إلى جانب نقل البيانات النصية والمعلومات، مثل تعميم ونشر المخاطبة المرئية (Viséoconférence)، والتسوق من المنزل... إلخ.

كما لا تزال التطورات التكنولوجية تحدث تغييرات جذرية علىمستوى الخدمات المقدمة من طرف شبكات المعلومات التي كانت بفضل مميزاتها وراء تغيير واقع وأبعاد العملية الاتصالية، وقد أجمع العديد من الباحثين على أن هذه المميزات الخاصة بتكنولوجيا الاتصال الحديثة تتلخص فيما يلي: (56)

مميزات تكنولوجيا الاتصال الحديثة:

- ***التفاعلية***: وتعني المشاركة في العملية الاتصالية، حيث أصبح بإمكان تبادل الأدوار بين أطراف العملية الاتصالية، إذ أن كل من المرسل والمستقبل يقومان في نفس الوقت بالإرسال والاستقبال، ويصبح القائم بالاتصال مشاركا في هذه العملية بدلا من كونه مصدرها كما في السابق.

- ***اللاجماهرية***: أصبحت الرسالة توجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة، بدلا من الجماهير الضخمة، كما هو الحال بالنسبة لوسائل الإعلام سابقا، أي أصبح من الممكن التحكم في توصيل الرسالة حتى في غياب مستقبل لها إذ لا يشترط استعمال المشاركين للنظام في نفس الوقت.

- ***قابلية الحركة***: أي من الممكن تنقل الفرد عند استخدامه وسائل الاتصال الحديثة أينما كان.

- ***قابلية التحويل***: تتمل في قدرة وسائل الاتصال التفاعلية في تحويل الرسائل والمعلومات من وسيط إلى آخر، كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسائل المسموعة إلى رسائل مطبوعة، أو العكس.

- ***قابلية التوصيل***: القصد منها إمكانية توصيل الأجهزة الخاصة بالإعلام والاتصال بتشكيلة كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها.

- ***الشيوع والانتشار***: ويعني الانتشار المنهجي لنظام الإعلام متعدد الوسائط حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، فكلّما زاد عدد الأجهزة المستخدمة، كلما زادت قيمة النظام لكل الأطراف المعنية.

- ***التدويل أو الكونية***: هي البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال، التي تتميز بميزة التدويل، إذ تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة في أي مكان من العالم، وفي أقل من الثانية، مثل المعلومات وحتى الأموال التي أصبحت تتدفق إلكترونيا على المستوى العالمي.

تجدر الإشارة في نفس السياق إلى أن هذا التطور الهائل المسجل في ميدان الاتصال، قد جعل من هذا الأخير أحد القطاعات الاستراتيجية عالميا، نظرا لما له من مزايا تمتد إلى القطاعات الأخرى، ففي المجال الاقتصادي كما وأن سبق وذكرنا، ساهمت التكنولوجيات الحديثة للاتصال في عملية تداول رؤوس الأموال إلكترونيا وتحرير الحركة التجارية عالميا... مثلما توقع بعض الباحثين على الصعيد السياسي بأنها سوف تعزز التعددية، المشاركة الشعبية والديمقراطية... إلخ.

بينما طرحت هذه التكنولوجيا بشكلها ومميزاتها الرّاهنة في الحقل الثقافي إشكالا حقيقا، يحمل رهانا يهدد بقاء الثقافات المختلفة، فأمام هيمنة قطب واحد على الصناعة الإعلامية والاتصالية بشقيها المادي والمعنوي، المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية، يستحيل إقامة نظام ثقافي متكافئ يكفل تفاعل جميع الثقافات بصفة متساوية هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه لاحقا... وحتى وإن كانت التكنولوجيا الحديثة للاتصال تتميز بالعديد من الإيجابيات فإن هناك من الباحثين من يتوقع بأنها تنطوي بداخلها على نفس بذور الإخفاق التي لازمت تاريخيا كل الابتكارات التي شهدها حقل وسائل الاتصال فبدلا من دعوتها إلى خلق مستقبل جديد، تدعو التكنولوجيا الحديثة جمهور الشعب للمشاركة في طقس من السيطرة والتوجه. (57) ولكن قبل الولوج في هذا الإشكال نحاول

تحديد إفرازات الوضع الجديد للاتصال.

2-3-3- الإفرازات العولمة على واقع الاتصال:

أفرزت الثورة التكنولوجية وضعا جديدا للاتصال، يختلف جذريا عن الوضع القديم، وكان لها انعكاسات متباينة على واقع الاتصال خاصة بعد الاندماج الذي حدث بين هذه التكنولوجيا من ناحية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى، هذا الاندماج كان بدوره وراء خلق فضاء اتصالي وإعلامي تفاعلي (Interactif)، من خلال التحولات الهيكلية في بنية العمليات الاتصالية التي

أتاحت لكل من المرسل والمستقبل إمكانيات غير محدودة في انتقاء الرسائل الإعلامية والمعلومات، وقد نتج عن هذا الوضع تبلور معطيات جديد، من بين أهمها:

أ- إعادة تعريف الاتصال:

يرى محمد شومان بأن تكنولوجيا الاتصال الجديدة، قد فتحت آفاقا جديدة لوظائف الاتصال واستخداماته من خلال تحطيم الفواصل التقليدية بين الإعلام والاتصال الجماهيري من ناحية، والاتصال الشخصي من جهة ثانية، إذ تقود نحو نمط اتصالي جديد يتسع لكل أنماط الاتصال وهو الاتصال التفاعلي القائم على التفاعل الحر والمباشر بين المرسل والمستقبل، وتبادل أدوار الاتصال بين طرفين فضلا عن اتساع وتنوع حرية المتلقي في الاختيار. وأدى هذا إلى إعادة تعريف المسلمات المتعلقة بالاتصال إذ أن العملية الاتصالية في حد ذاتها تخضع للتغيير لصالح المتلقي على حساب المرسل. (58) مما وضع حدا للنموذج الاتصالي القديم وأسس لقيام فضاء اتصالي كوني يتعدى شكلا الحواجز الفيزيائية، ومضمونا العملية الاتصالية التقليدية نحو أبعادا أخرى تشمل كل أشكال الاتصال والإعلام في آن واحد.

ب- تزايد أهمية اقتصاديات الإعلام والاتصال:

قدر حجم صناعة الاتصالات عام 1995 بألف مليار دولار والتي سترتفع الخمس سنوات الموالية حسب جريدة لوموند ديبلوماتيك إلى ما يعادل 10% من التجارة العالمية (59)، وهذا ما يؤكد على تزايد أهمية قطاع الاتصالات عامة والمعلومات في اقتصاديات الدول الأخرى التي أصبحت تنشط في مجال هذه الصناعات الخفيفة. فصناعة الإعلام أصبحت تمثل قوة لا يستهان بها في النظام الدولي الجديد، وعناصر قوة أي دولة أصبحت تقاس بمدى امتلاكها للمنتوجات الإعلامية والمعلوماتية. وهذا ما يفسر تنافس الولايات المتحدة الأمريكية واليابان... إلخ، من أجل

السيطرة على سوق الاتصالات وصناعة المعرفة التي أصبحت من بين وسائل السلطة، ويفسر أيضا ظهور شركات عملاقة حديثة، توازيا مع الاحتكارات الإعلامية التقليدية المتمثلة في وكالات الأنباء العالمية.

من بين نماذج هذه الاحتكارات الحديثة نجد محطة سي. أن. أن (CNN) الأمريكية، شركة أ. بي، أم (IBM) التي تعتبر الشركة الرائدة على المستوى العالمي في مجال الإعلام الآلي، وشركة ميكروسفت (Microsoft) المختصة في صناعة البرمجيات، بالإضافة إلى شركات أخرى تتنافس على احتكار السوق العالمية للاتصالات في إطار آليات عولمة الاقتصاد التي فرضت التكتل

على العديد منها لمواجهة هذه المنافسة من جهة ومواكبة التطورات التكنولوجية من جهة أخرى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المنتوجات الثقافية المرتبة الثانية بعد الطائرات وبهذا فإن النمو المحقق في قطاع الاتصالات والمعلومات سواء على المستوى الوطني أو العالمي يشير إلى الجانب الاقتصادي في عولمة الإعلام، أين تتداخل على نحو بالغ متطلبات السوق وآليات الاقتصاد الرأسمالي المعلوم مع المنتوجات الإعلامية والترفيهية والمعلوماتية كرموز ثقافية حاملة لقيم ومعانٍ وعادات وسلوك وأنماط حياة، مما دفع إلى:

1- تنميط المنتوجات الإعلامية المعلوماتية بهدف توحيد العالم وفق متطلبات اقتصاديات الإنتاج الإعلامي الأمريكي المسيطر على السوق العالمية.

2- مراعاة الخصوصيات الثقافية والعمل من خلالها وتجنب الاصطدام بها لتحقيق مكاسب اقتصادية. (60)

ج- احتكار قطاع الاتصال والمعلومات:

جذبت الأرباح التي يوفرها قطاع الاتصال والمعلومات، العديد من الشركات المتعددة الجنسيات نحو الاستثمار في هذا المجال، الذي شهد بدوره احتكارات متعددة في إطار قوانين المنافسة التي يفرضها النظام الاقتصادي الرأسمالي على المستويين المحلي والعالمي، وقد أدى هذا الوضع إلى الزيادة المفرطة في تكريس الهيمنة الإعلامية على هذا القطاع بزعامة مجموعة من الشركات مثل شركة ديزني (Disney) التي تعمل تبعا لآليات السوق الحرة وتتمتع بالمراتب الأولى من ناحية الإنتاج والتسويق لموادها الإعلامية.

وبالإضافة إلى هيمنتها على قطاع الاتصال عملت هذه الشركات في ظل المنافسة وفقا لما يعرف بالتكامل الرأسي، الذي يعني الملكية المتعددة لوسائل الإعلام من خلال استثمارها في العديد من القطاعات مثل: الصحافة، النشر، التوزيع، التلفزيون، استديوهات الإنتاج، محطات

البث الفضائية... إلخ، من أجل الوصول إلى منافذ جديدة للتوزيع ودعم فعالية المضمون المقدم عبر أكثر من وسيلة إعلامية، أما من ناحية علاقة هذه الشركات بالوطن الأم فهي دون أدنى شك تقوم على أساس التعاون ومصالح الدولة الأم ولعل خير دليل على ذلك التغطية التي قامت بها محطة سي. أن. أن خلال حرب الخليج. (61)

بناءا على هذا فإن الرّهان الذي تطرحه التكنولوجيا الحديثة للاتصال يتمثل في إيجاد صياغة ملائمة لميكانيزمات جديدة تطبقها السياسات الإعلامية وحتى الثقافية للأنظمة الاجتماعية

والسياسية المختلفة حتى تتمكن من مواجهة الهيمنة والاحتكار الأمريكيين لهذا القطاع، خاصة وأن التدفق الإعلامي والمعلوماتي الراهن من شأنه أن ينقص من دور الحكومات التي ظلت تعتمد على وسائل الإعلام وتسخرها للمحافظة على أنظمتها.

د- نحو مجتمع الإعلام:

أثرت التحولات الراهنة في مجال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، على بنية التفاعل الاجتماعي عبر العالم، كما أسست لظهور ما اصطلح بعض الباحثين على تسميته بمجتمع الإعلام، وهو شكل جديد للمجتمع جاء خلفا للمجتمع الصناعي الذي ظهر بدوره على أنقاض المجتمع الزراعي. كما جاءت هذه التسمية تتويجا للتطورات الحاصلة في أشكال وأساليب الإعلام والاتصال، إذ يعتبر "أقل اعتمادا على الموارد الطبيعية، ويقلل من أهميتها الإستراتيجية، ومن ناحية ثانية يسلط الضوء على الموارد البشرية التي صارت أكثر أهمية من ذي قبل، إنه يضخم طاقاتها ويضاعف إنتاجيتها..."(62)

إن المعنى من تراجع الموارد الطبيعية لصالح الموارد البشرية، هو أن الموارد البشرية أصبحت المصدر الرئيسي لإنتاج الصناعات الخفيفة (Soft Ware) التي أصبحت تشكل كما سبق وأن ذكرنا، قطاعا إستراتيجيا في مجال الاستثمارات العالمية، وذلك باستقطابها لاهتمام الشركات المتعددة الجنسيات".

وبالرغم من اختلاف الباحثين حول تاريخ ظهور هذه التسمية بالإضافة إلى تباين المفاهيم المتعلقة بها، فإن المؤكّد هو أن هذا الشكل الجديد من المجتمع جاء كنتيجة حتمية للثورة المعلوماتية إلى جانب الثورة الحادثة على مستوى تقنيات الاتصال، بالإضافة إلى تزايد أهمية المعرفة التي أصبحت تشكل مصدرا من مصادر القوة عالميا.

إلا أن القيام الفعلي لهذا المجتمع مرهون بالدرجة الأولى بانتشار الثورة التكنولوجية في جميع بقاع العالم، حيث تعاني مناطق كثيرة في العالم من مشاكل تنموية تحول دون

تمتعها بمزايا هذه الثورة، مما يجعلها في موقف ضعف في ظل هذه التطورات، بينما تتكرّس بشكل واسع هيمنة البلدان المتقدمة على هذه الثورة، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، التي تسيطر شركاتها المتعددة الجنسيات على هذا القطاع، ليس فقط في شقه المادي المتعلق بالتجهيزات وإنما أيضا بالشق المعنوي المتعلق بإنتاج المحتويات والرسائل الإعلامية المبثة عبر هذه التكنولوجيات الحديثة.هذا ما سوف نتطرق له بشيء من التفصيل في الفصل الثاني من هذا البحث، الذي خصصناه للحديث عن العولمة الثقافية وإفرازاتها.

** هـــوامش الـــفصل الأول:

(1) *Marshall Macluhan, p390……*

(2) *Armand Mattelard, Dangereux éffets de la Globalisation des reseaux- le monde- Diplomatique, 1995, p24.*

(3) *IBID, p24……..*

(4) *Armand Mattelard, La mondialisation de la communication, p79……*

(5) *محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، ص144.*

(6) *IBID, p79……*

(7) *Robert Boyer et autres, p15……*

(8) *Maurice Angers, p108……*

(9) *سهيل إدريس، ص794.*

(10) *السيد يسين، العرب والعولمة، ص26.*

(11) *Zaki Laïdi, p14.*

(12) *داني رودريك، المعقول وغير المعقول في الجدل الدائر حول العولمة، مجلة الثقافة العالمية، 1997 ص105.*

(13) *Jaques Adda, p3……..*

(14) *محمد الأطرش، حول تحديات الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية، مجلة المستقبل العربي، 2000 ص9.*

(15) *قاسم حجاج، ص ص195-196.*

(16) *السيد يسين، مرجع سبق ذكره، ص6.*

(17) *Armand Mattelard, OP. Cit,*

p3.....

(18) عبد الله أبو راشد، العولمة-إشكالية المصطلح ودلالاته في الأدبيات المعاصرة- مجلة معلومات دولية، 1998 ص23.

(19) محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، 1999 ص ص160-161.

(20) المرجع نفسه، ص159.

(21) محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص138.

(22) المرجع نفسه، ص136.

(23) السيد يسين، العالمية والعولمة، ص40.

(24) عبد الخالق عبد الله، العولمة وجذورها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، 1999 ص56

(25) السيد يسين، العرب والعولمة، ص ص30-31.

(26) محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص10.

(27) سيف بن علي الجروان، العولمة والسوق العربية المشتركة، مجلة المستقبل العربي، 1999 ص143.

(28) Paul Krugman, p196.....

(29) Jaques Adda OP. Cit, p94.....

(30) بول بيروخ، المبادئ الاقتصادية المؤسسة للعولمة من منظور تاريخي، مجلة الثقافة العالمية، 2001 ص54.

(31) محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص17.

(32) بول بيروخ، مرجع سبق ذكره، ص60.

(33) هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، ص121.

(34) المرجع نفسه، ص123.

(35) محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص26.

(36) هانس بيتر مارتن وهارالد شومان، ص122.

(37) المرجع نفسه، ص351.

(38) فيليب بيار وبيار دوسيناركلنز، ص125،

(39) محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص30.

(40) حسين توفيق ابراهيم، العولمة: الأبعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم

الفكر، 1999 ص190.

(41) روبرت س. لنكن، وباء الفساد الكوني، مجلة الثقافة العالمية، 1997 ص108.

(42) حسن توفيق ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص193.

(43) Zaki Laïdi, OP. Cit, p94……..

(44) IBID, p96……

(45) Gerard Fuchs, p30……..

(46) متروك الفالح، العرب والعولمة، ص171.

(47) ف. برلوف، نهاية التاريخ أم البحث عن طريق جديد؟ مجلة الثقافة العالمية، 1997 ص ص10-11.

(48) Ghassan Salamé, p106……

(49) حسين توفيق ابراهيم، مرجع سبق ذكره، ص206.

(50) أنطوان زحلان، العرب والعولمة، ص109.

(51) المرجع نفسه، ص108.

(52) Frank Jaklin, p24-25……

(53) Antoine Iris, p70…….

(54) فرانك كليش، ص280.

(55) المرجع نفسه، ص261.

(56) محمود علم الدين، ص ص82-84.

(57) هربرت شيللر، ص ص243-244.

(58) محمد شومان، مرجع سبق ذكره، ص162.

(59) المرجع نفسه، ص163.

(60) المرجع نفسه، ص164.

(61) المرجع نفسه، ص166.

(62) المهدي المنجرة، ص41.

1- ماهية العولمة القفافية:

1-1- مفهوم الثقافة:

يحيل مفهوم الثقافة في اللغة العربية إلى كل ما يجعل الإنسان مثقفا، والمثقف في المجال التداولي العربي الراهن، هو كل من مهنته استهلاك المواد الفكرية، والمساهمة في إنتاجها ونشرها. (1) علما أن مفهوم الثقافة، مولّد حديث الاستعمال في اللغة العربية.

أما في اللغة الفرنسية، فإن أصل كلمة الثقافة (Culture) يستمد مرجعيته من اللغة اللاتينية (Cultus) التي تعني الشرف وعبادة الآلهة، فيما تعني كلمة (Cultum) زراعة الأرض، لتصبح لاحقا تدل على تربية الإنسان وتهذيبه وجعله نبيلا. (2)

قُدم أول تعريف علمي لكلمة ثقافة عام 1871، من طرف المفكر الإنجليزي تايلور (E. Taylor) الذي اعتبرها "ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعرفة والعقيدة والفن والقوانين والأخلاق والعادات والتقاليد والقدرات الأخرى التي يكتسبها الإنسان بصفة عضوا في المجتمع". (3)

وُظف بعد ذلك هذا المفهوم في مجالات علمية مختلفة، مما أضفى عليه دلالات ومعاني متنوعة بحسب هذه المجالات، وعليه نكتفي بذكر أهمها وفقا لمقتضيات الدراسة.

عرّف عبد الوهاب الكيالي الثقافة على أنها "الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع، يتكون الشق المعنوي من حصيلة النتاج الذهني والروحي والفكري والفني والأدبي والقيمي ويتجسد في الرموز والأفكار والمفاهيم والنظم وسلم القيم والحس الجمالي... والشق الثاني يتكون من مجمل النتاج الاقتصادي والتقني.. أما الإطار الاجتماعي الذي يتحقق من خلاله هذا الإرث المستمر والمتطور من جيل إلى جيل فهو المؤسسات والطقوس والجماعات وأنماط التنظيم الاجتماعي الأخرى".(4)

من جهته اعتبر كرم شلبي الثقافة في معناها العام "نظرة عامة إلى الوجود والحياة والإنسان، وهي كذلك موقف من هؤلاء جميعا وقد تجسد هذا الموقف في العقيدة أو في تعبير فني أو مذهب فكري أو مبادئ تشريعية أو مسلك أخلاقي عملي، وبذلك تكون الثقافة هي البناء العلوي للمجتمع الذي يتألف من الدين والفلسفة والفن والأدب والقيم العامة السائدة". (5)

يتضح من هذين التعريفين بأن مفهوم الثقافة يتكون من شقين أساسيين، يتمثل الأول في المادي المتعلق بمحصلة ما ينجزه الإنسان من أعمال ومنتوجات فنية بمختلف أنواعها موسيقية، أدبية، تشكيلية... والثاني في المعنوي، أي أنماط السلوك والقيم والمعايير التي تميز كل مجتمع عن غيره في سياق تطوره.

وعليه فالثقافة في جانبها المعنوي ترتبط أساسا بالبيئة أو بالمجتمع الموجودة فيه، فهي تحقق له التجانس في أنماط سلوكات أفراده، في فترة زمنية معينة وهذا بإشراكهم في نفس النسق القيمي المتكون من جملة من الرموز والدلالات والمعايير... إلخ.

من جهته عرّف على حرب الثقافة في شقها المعنوي على أنها منظومة رمزية من القيم والمعايير تعطي بواسطتها جماعة بشرية معينة معنى لوجودها وتجاربها ونشاطاتها، كما أن لكل فرد ثقافته أيًّا كانت مهنته أو حرفته... إنها صناعة الحياة وتنظيم الوجود المجتمعي من خلال أنظمة المعنى ومرجعيات الدلالة والأنساق الرمزية اللاشعورية التي تضع المخيال الجمعي لشعب من الشعوب أو طائفة من الطوائف التي تتخلل كل النشاطات الإنسانية... (6)

أما عزي عبد الرحمن فقد قدم رؤية خاصة في تعريفه للثقافة إذ اعتبرها "كل ما يحمله المجتمع (الماضي) وما ينتجه (الحاضر والمستقبل) من قيم ورموز معنوية ومادية وذلك في تفاعله مع الزمان (التاريخ) والمكان (المحيط: بما في ذلك المحيط الاجتماعي) انطلاقا من بعض الأسس التي تشكل ثوابت الأمة وأصولها". (7) وعليه تضفي عملية التفاعل على الثقافة بعدًا ديناميكيا يحكم تغير بنيتها وفقا للظروف المكانية والمعطيات الزمانية، كما تكتسب الثقافة بفعل استجابتها للمعطيات التي يفرضها سياق التطور البشري لرموز ودلالات تجدد من خلالها بنيتها.

توازيا مع قابلية الاكتساب بالنسبة للبنى الثقافية المختلفة، عرف مفهوم الثقافة بدوره إدخال مؤشرات جديدة في تعريفه كما جاء في تعريف الباحث الفرنسي موران (E. Morin) الذي اعتبر الثقافة جسما معقدا من المعايير والرموز والأساطير والصور التي تؤثر على الإنسان وتعكس أحاسيسه وتوجه مشاعره". (8) لتدخل بهذا الصورة حيّز العناصر المشكلة لهذا المفهوم، ويأتي هذا كانعكاس منطقي للدور المتنامي الذي تلعبه وسائل الإعلام الجماهيرية في بث ونشر سلسلة من القيم والرموز عبر المحتويات السمعية-المرئية، التي أضحت تنافس الجماعات الأولية كالأسرة والمجتمع في تشكيل الثقافات.

أما في ظل التطور التكنولوجي، فالثقافة كمعطى وكمفهوم، أصبحت في العصر الراهن عرضة لسلسلة من التحولات يصعب الإلمام بها، وهنا لابد من طرح التساؤل التالي: هل

سيتمكن التطور التكنولوجي في ظل التحولات الاقتصادية العالمية من فرض نمط ثقافي معين على باقي الثقافات؟

في الأخير يمكن القول أن مفهوم الثقافة في جانبه المعنوي يحيل إلى محصلة القيم والمعايير والرموز التي تشترك فيها مجموعة بشرية معينة في فترة زمنية ما، هذه الأخيرة تعكس نموذجها السلوكي ومرجعيتها الدلالية المكتسبة والمطورة من جيل إلى جيل.

1-2- مفهوم العولمة الثقافية:

انطلاقا من كون الثقافة في شقها المعنوي تشير إلى محصلة القيم والمعايير والرموز التي تشترك فيها مجموعة بشرية معينة، في فترة زمنية ما، تعكس نموذجها السلوكي ومرجعياتها الدلالية التي تكتسبها الأجيال المتعاقبة وتطورها، فإن الإشكال المطروح في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة هو مآل البنيات الثقافية المتنوعة في هذا السياق خاصة مع اتساع تعميم أليات العولمة اقتصاديا، وتراجع دور المؤسسات الاجتماعية في الحفاظ على هذه البنية أمام التدفقات الإعلامية الأجنبية، التي تعكس نمط منتجيها بالدرجة الأولى، فماهية العولمة الثقافية؟

قدم جلال أمين في هذا الصدد محاولة ربطها بالجانب الاقتصادي فالعولمة الثقافية حسبه "تؤدي إلى تغيير "سلة السلع" المتاحة للاستهلاك... وتؤدي أيضا إلى تغيير أذواق المستهلكين، وباعتبار الذوق أحد المكونات الأساسية لثقافة مجتمع ما، أو بالأحرى، فإن استخدام هذا اللفظ "الذوق" يشير إلى المجتمع ككل وليس لفرد أو مجموعة من الأفراد، كما أن الذوق يصبح مجرد اسم آخر لثقافة المجتمع". (9)

يربط الباحث من خلال هذا التعريف العولمة الثقافية بالتغير الحاصل في الأذواق عامة وأنماط الاستهلاك خاصة من خلال تأثر ذوي الدخل الزهيد بنمط استهلاك ذوي الدخول العليا، وبهذا يحصل التأثير على العناصر المكونة للثقافات الوطنية، كما قدم الباحث شرحا لهذا التغير من خلال أربع نقاط نلخصها فيما يلي:

- أولا: من الصعب إنكار بأن العولمة الثقافية هي في الأساس عولمة الثقافة بعينها فالناس في كل مكان تقريبا من الكرة الأرضية يخضعون الآن لمؤثرات تعمل على تغيير أذواقهم وقيمهم وأنماط سلوكهم في اتجاه الأذواق والقيم وأنماط السلوك الغربية، وعلى هذا فالعولمة الثقافة هي في الأساس عملية "تغريب".

- ثانيا: إن اتصال ثقافة بأخرى هو ظاهرة قديمة ترجع إلى بداية التاريخ الإنساني، وبالرغم من أن اقتباس ثقافة من أخرى، كان دائما جوهر التقدم الإنساني، فإن اقتران هذا الاقتباس وهذا

التأثر بالقهر والإجبار، يُسبب بالضرورة بعض الانخفاض في مستوى الرفاهية الإنسانية، فيصرف النظر عن القيمة الذاتية لأي عنصر من عناصر ثقافة أمة ما، كما تسبب خسارة في التخلي عن بعض مكونات أي ثقافة خاصة وأن هذا لا يحدث عن طوع بل يحدث من خلال القهر الثقافي.

- ثالثا: ليست كل مكونات الثقافة الوطنية جديرة بالصيانة والبقاء وليس كل تخل عنها غير مرغوب فيه، فمن المؤكد أن هناك جوانب في الثقافة تعطل بدل من أن تنمي القدرة على الاستمتاع بالحياة.

- رابعا: بالرغم من أن المجتمع بأسره تقريبا قد يكون معرضا لتأثير الثقافات وأنماط الاستهلاك الأجنبية، فليس لدى كل شرائح المجتمع القدرة والرغبة على الاستجابة لإغرائها خاصة مع عدم توفر القدرة الشرائية الكافية لديها فضلا عن تمسكها بتقاليدها. (10)

إن البعد الأول لمفهوم العولمة الثقافية الذي يمكن استخلاصه مما سبق، هو اقتران هذا المفهوم بالحقل الاقتصادي خاصة في استجابة لما تمليه المعطيات الاقتصادية، فهناك من العوامل ما يساعد حسب جلال أمين في تسهيل عملية التغريب، وذلك باحتواء بعض الثقافات على مكونات لا تخدم تطورها بل تعطله. ففي مسعى اقتصادي بحت تتم عملية تجانس وتنميط الحاجيات والأذواق التي تؤسس بدورها حسب إدغار موران (Edgar Morin) "لانتشار حضارة جديدة، تشكل الثقافة الجماهيرية –باعتبارها ثقافة كونية- في سياقها، رهانا حقيقيا ناتجا عن التطور التقني والاقتصادي". (11)

في نفس الإطار أكّد السيد يسين بأن العولمة الثقافية تسعى من خلال خلق ثقافة عالمية وتوحيد الآراء في المسائل العالمية، إلى فرض أذواق واحدة عن طريق سوق استهلاكية عالمية، ليس لها سابقة، وإلى التغيير من العادات المحلية، فهي تنزع بالناس إلى العالمية في الفكر، وفي السلوك. (12) ليتأكد بهذا أن تداعيات العولمة هي العمل على توحيد السلوكات بين مختلف ثقافات العالم، وتنميط أشكال الاستهلاك في دول العالم في إطار سيرورة ربط أجزاءه بعضها بالبعض من الناحية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس فإن العولمة الثقافية ما هي إلا امتداد للعولمة الاقتصادية وتجسيد لها في الحقل الثقافي، كما أنها تمهيد لتجسيد نموذج ثقافي عالمي تفاعلي يضم مختلف ثقافات العالم تحت زعامة أقواها التي أصبحت في العصر الراهن مصدر إنتاج الرموز والقيم الثقافية

والمسيطرة على وسائل بثها.

يرى فارنيي (Jean Paul Warnier) بأن "العولمة الثقافية تتعلق بعملية انصهار ثقافي واسعة تسيطر عليها الصناعات الخاصة للثلاثي الغني والمهيمن الأمريكي-الأوروبي-الآسياوي، تحت تشجيعات حكوماتها". (13)

وإذا كانت التعاريف السابقة قد أعطت لمفهوم العولمة الثقافية بعد اقتصاديا مفاده تعميم أنماط الاستهلاك على المستوى العالمي فإن هناك تعاريف أخرى تناولت هذا المفهوم وربطته بالبعد المتعلق بالتطورات التكنولوجية الحاصلة في مجال الاتصال والمعلومات والتي ساعدت حسبها في تبلوره. من بين جملة هذه التعاريف، أكّد عزمي بشارة على أن العولمة الثقافية تجلت في وسائل الاتصال الحديثة وفي اختراق الحدود القومية، التي هي حدود ثقافية وذلك باتجاهين: تأثر بمراكز صناعة الثقافة، وتعددية ثقافية تتجلى في اكتشاف الهويات ضمن الدولة القومية... (14)

كما رأى عبد الإله بلقيز بأن العولمة الثقافية ليست سوى السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات، بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال، وهي التتويج التاريخي لتجربة مديدة من السيطرة... هذه السيطرة تنطوي على علاقة أخرى من السيطرة التي تجعل ثقافات غربية عديدة في موقف تبعي لثقافة أقوى أما السيطرة التي نغني فهي التي يمكننا التعبير عنها بعبارة "الأمركة" (Americanisation). فالعولمة حسب عبد الإله بلقيز ما هي إلا الاسم الحركي للأمركة. إن العولمة الثقافية هي اغتصاب ثقافي وعدوان رمزي على باقي الثقافات. (15)

وعلى هذا الأساس فإن مفهوم العولمة الثقافية يقترن على صعيد آخر بما أفرزته الثورة التكنولوجية التي كانت وراء ظهور بوادر عولمة الثقافة من خلال تسهيل اتصال الثقافات المتنوعة وتحرير تبادل المعلومات والأفكار والقيم والمعارف ككل بين المجتمعات من خلال المكتسبات التقنية والمعلوماتية المتمثلة في الشبكات العالمية للاتصال كالأنترنات، الطرق السريعة للمعلومات... وغيرها. أسست في مجملها هذا المفهوم واقعيا وتبلوره معرفيا.

من جهته يرى أرمون ماتلار بأن هذا المفهوم قد ظهر في أعقاب مفهوم "الثقافة الكونية" (Culture Globale) الذي دخل مجال إدارة الأعمال على المستوى العالمي وتسويق المنتوجات من خلال تجزئة الأسواق والأهداف المتعددة حول نفس الرموز. وذلك في سياق عملية التركيز التي تشهدها الشبكات الإشهارية والمجموعات الاتصالية المتعددة الوسائط، عن طريق البث الفضائي المتعدد الجهات. (Chaines Pan-satellitaires). (16)

كما رأى في نفس الإطار بأن مفهوم العولمة قد وُظِّف كمذهب للمصادقة على النظام الدولي

الجديد، على اعتبار أن مجتمع الاتصال (La société de la communication) هو مجتمع الشفافية الذي وُظِّف بدوره لنفي الاختلافات الموجودة بين المجتمعات وإبقاء علاقات القوة... حيث تتراجع كل المبادرات السياسية أمام الإرادة القاطعة للتقنيات التجارية. (17)

توضح هذه الرؤية بصفة شاملة الأبعاد المختلفة لمفهوم العولمة الثقافية الذي ظهر كما وضحه ماتلار في سياق اقتصادي بحث وساعدت التكنولوجيات الحديثة للاتصال والإعلام بدورها على تبلوره، كما تجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاق واضح بين التعاريف السابقة فيما يخص أهداف هذا المفهوم الذي يسعى من الجانب الواقعي إلى توحيد الأنماط السلوكية والأذواق خدمة لمصالح التكتلات التجارية المختلفة التي أدركت الدور المتزايد للإعلام والاتصال على معظم المستويات في الوقت الراهن.

وبالرغم من أن التعاريف السابقة غلب عليها الطابع النقدي لمفهوم العولمة الثقافية، فهذا لا يمنع أنه ثمة تعاريف تناولت المفهوم من زاوية إيجابية فقد رأى عبد الخالق عبد الله بأن "العولمة الثقافية هي ظاهرة جديدة، تستمد خصوصياتها من عدة تطورات فكرية وقيمية وسلوكية، برزت بشكل واضح خلال عقد التسعينيات، ويأتي في مقدمة هذه التطورات انفتاح الثقافات العالمية المختلفة وتأثرها بعضها بالبعض فلم يحدث في التاريخ أن أصبحت المناطق الثقافية والحضارية بما في ذلك أكثر المناطق انعزالا ورغبة في الانعزال متفتحة ومكتشفة يقدر ما هي متفتحة ومتكشفة حاليا" (18). وحتى وإن جاء الانفتاح كنتيجة حتمية للتطورات التكنولوجية التي ضاعفت من الاتصال بين الثقافات المختلفة فإن هذا التعريف لا يفسر لصالح من يتم هذا التأثير؟ وهل هو ذو اتجاهين؟ ولا حتى الجهة التي تقف وراء العولمة.

يمكن لنا على ضوء ما تقدم أن تلخص إلى القول بأن العولمة الثقافية تمثل أحد أبعاد العولمة الاقتصادية في تظافرها مع الثورة التكنولوجية، فهي مفهوم ديناميكي لوصف محاولة تعميم النمط الثقافي الأمريكي، بواسطة مجموعة من الرموز والأساطير، لتسويق منتوجات الصناعة الثقافية للشركات الكبرى للاتصال.

2- مراحل العولمة الثقافية:

2-1- نحو نظام ثقافي جديد:

2-1-1- التجزؤ الثقافي للنظام البشري:

تحيل أي محاولة للحديث عن مراحل العولمة الثقافية، وتشكلها عبر التاريخ إلى كل ما يمد بالصلة إلى الصناعة الثقافية وعملية فبركة المواد الثقافية، وإن كان التصنيع الثقافي يحتل الصدارة في تفسير بروز العولمة الثقافية كمعطى جديد في تفسير المشهد الثقافي العالمي، فلا يجب تجاهل المراحل التي سبقت هذا التصنيع والتي تتمثل حسب جون بول فارنيي (J. P. Warnier) في ثلاث مراحل أساسية (19) كانت وراء إعادة بناء نظام ثقافي جديد يختلف جدريا عن النظام الذي سبقه كما سنوضح من خلال العرض التطوري التالي:

أ- التجزؤ الثقافي عبر العالم:

يصنف فاريني الثقافة في ظل العولمة إلى صنفين أساسيين الأول يمثل الثقافات التقليدية باعتبارها مجموعة متشابكة تحتوي على القدرات والتقاليد المكتسبة من قبل الإنسان باعتباره فردا من المجتمع، أما الثاني فتمثله الثقافة المعلومة الراهنة. (20) ويحيل هذا التصنيف إلى قدم الصنف الأول وتنوعه عكس الصنف الثاني كما يتلازم مع التجزؤ الثقافي، خاصة وأن طبيعة البشرية في حد ذاتها كانت وراء تباين البنيات الاجتماعية وتنوع أساليبها في الحياة وبشكل أدق اختلافها الثقافي.

هذا ما جعل من الخصوصية والمحلية السمات الرئيسية للثقافات التقليدية المنعزلة جغرافيا وبشريا عن الثقافات الأخرى باعتبار أن لكل جماعة بشرية خصائصها النفسية والفكرية والعملية في التأقلم مع محيطها البيئي والتي شكلت بها تجمعات وراثية ذات تقاليد مشتركة في الملبس والمأكل واللغة والشعائر الدينية... إلخ. هذا ما أطلق عليه في علم الأنثربولوجيا الأمريكي مفهوم "النوع الثقافي" (Cultural Pattern) الذي يشير إلى "محصلة بنية الميكانزمات التي تتكيف بها الثقافة مع محيطها". (21) وبهذا فالعالم إذن يتألف من مجموعة من الأجزاء الجغرافية يتمتع كل جزء بثقافته الخاصة، وحتى وإن كانت معالم الجزء الجغرافي محددة مكانيا، فإنه من الصعب محاولة تحديد أو حصر بنيته الثقافية، بل يمكن فقط وصفها أو التعرف عليها من خلال رموزها.

ونظرا لرغبة الإنسان الدائمة في الاتصال مع غيره من بني جنسه من جهة، ومع الطبيعة من جهة أخرى، فقد كانت هذه الحاجة وراء العديد من الاكتشافات التي ساعدته على التواصل،

ونمّت رغبته أيضا في البحث عن فضاءات للاتصال، لتسجل بذلك البدايات الأولى للالتقاء بين الثقافات عن طريق وحدتها الرئيسية آنذاك المتمثلة في الإنسان.

ب- الاتصال بين الثقافات:

تكمن البدايات الأولى للاتصال بين الثقافات قديما، وراء أحد أهم الاكتشافات التي عرفها الإنسان على وجه الأرض، حيث كانت بدورها وراء ظهور أسواقا لبيع المنتوجات الزراعية، وتطوير المدن التي كانت تنشأ حول ثلاث فضاءات أساسية هي المعابد الإلاهية وقصور الحكام والأسواق لتشكل بذلك الفروق بين ثقافة المدن وثقافة القرى.

كما ظهرت في نفس السياق صيغة جديدة للمبادلات التجارية التي كانت تعتمد أساسا على مبدأ المقايضة، وهي النقود التي سهلت بطريقة فعالة في تطوير التجارة وتسهيل عملية الاتصال بين أفراد الثقافات المختلفة وتفاهمهم لتتم بذلك أولى بوادر التغيير في أسلوب حياة تلك التجمعات وثقافاتها من جراء التبادل التجاري، إلى جانب التقسيم الاجتماعي للعمل والتخصص الجهوي في مجال الإنتاج فضلا على الاتساع المستمر لدائرة التسليع في العديد من القطاعات. (22)

كل هذه العناصر سهلت عملية التأسيس لقيام نظام ثقافي جديد على أنقاض النظام القديم الذي تميّز لفترة معتبرة بانعزال الجماعات البشرية وتشتتها.

ج- النظام الثقافي في الحديث:

إذا كانت الثقافة التقليدية قد ظلت المحرك الأساسي للنظام الثقافي البشري القديم فإن النظام الثقافي الحديث يقوم على أساس الثقافة المعولمة التي ترجع جذورها إلى تقنيات المبادلات والاتصالات، التي ظلت محرك المجموعات البشرية وما صاحبها من تطورات، خاصة الحروب، حيث كانت الحاجة إلى خلق أساليب جديدة للاتصال تطبع انشغالات الإنسان في سياق تطوره.

ومع النمو المسجل في اختراع أشكال متنوعة من وسائل النقل، زادت سهولة حركة تنقل الأفراد، وعملية تبادل الأخبار بين الأشخاص وبين المناطق، خاصة مع ظهور الرسائل البريدية، التلغراف... إلخ (23) كما اتسعت عملية التفاعل بين الثقافات المختلفة وتأسست المدن الكبرى عبر العالم.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى ظهور سلسلة من العناصر سبقت هذه الاختراعات ومهدت لظهورها،

كالكتابة التي بدأت في شكل نقوش ورسوم تعبيرية (Pictogrammes) ثم تطورت في صيغة رموز

كتابية (Idiogrammes) تربط المعنى بالرمز الكتابي... وظهور في الأخير الحروف الأبجدية، كما ساعدت الطباعة في انتشار الثقافات فضلا عن الكشوفات الجغرافية التي مهدت بدورها إلى عولمة وسائل النقل والاتصال، في حين ظل النظام الرأسمالي التجاري، ينتشر في بعض المدن الأوروبية والعالمية (24) وقد انجر عم هذه الحركة التجارية العالمية، حدوث تفاعلات ثقافية، (مثلا بين اللغات والتقاليد)، إلا أنها لم تكن إيجابية في معظم الأحيان خاصة باصطدام هذه الحركة بهوية بعض الجماعات العرقية، التي رفضت أي نوع من التواصل بالثقافات الأخرى.

كما تبلورت لدى فلاسفة الأنوار في أوروبا رغبة في توحيد بعض القيم العالمية والقضاء على الخصوصيات، وبالرغم من أن تحرير المبادلات التجارية على المستوى العالمي وتطور وسائل النقل والاتصال، قد أعطى الدفع اللازم لانتشار محاولة عولمة الثقافة، إلا أن العنصر الأساسي والحاسم في هذا الانتشار على أرض الواقع يعود إلى التصنيع الثقافي.

2-1-2- الصناعة الثقافية:

قبل التطرق إلى ما أحدثته الثورة الصناعية في المجال الثقافي، تجدر الإشارة إلى البدايات الأولي للصناعة الثقافية التي تمت حسب أرموند ماتلار (Armand Mattelard) عقب تشكل المجموعات الصحفية، التي كانت بدورها وراء ظهور الأنواع الصحفية الأولى للمنتوجات الثقافية الجماهيرية. (25)

كما اعتبرت الروايات المسلسلة التركيبة التصديرية الأولية للثقافة المخصصة للجمهور العريض بأوروبا حيث شكلت مصدرا موجها لعالمية الأحاسيس وكانت بذلك موضع العديد من الترجمات والإعادات لتكييفها مع الخصوصيات المحلية. ولغرض تجاري محض هادف إلى زيادة حجم السحب عمدت الاحتكارات الصحفية الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية إلى نوع آخر من المنتوجات الثقافية يتمثل في مسلسلات الرسوم المتحركة (les comics) (26) التي أصبحت لاحقا تصدر في شكل ملاحق.

كما كان للاختراعات المنجزة في المجال الفونوغرافي الدور البارز في تطوير الصناعة الثقافية الفوتوغرافية عامة والسنماتوغرافية خاصة، لاسيما بعد عرض الأخوة لوميير Les frères lumières، لأول فيلم سنة 1895، حيث باشرت الشركات الأوروبية والأمريكية بعد ذلك الاستثمار في هذا المجال. هذا الاستثمار سجل سرعة هائلة في الوصول إلى بلدان أمريكا اللاتينية

وآسيا وأوروبا، كما تم التصوير في العديد من البلدان منها مصر، البرازيل، الصين والهند.

إن التكوين التدريجي للسوق العالمي للفيلم، أخضع المنتوجات المحلية للتراجع، كما كان للحرب العالمية الأولى الدور البارز في نشر الأفلام الأمريكية خارج جذورها الوطنية، إلى جانب الشركات الكبرى للصناعة السنمائية مثل هوليود (Hollywood) التي كانت تسيطر سنة 1919 على 90% من حجم الأفلام المبرمجة في قاعات العرض الأوروبية، (27) بالإضافة إلى ظهور تقنيات عديدة للإرسال عن بعد. في ظل ذلك أصبح الحديث عن الصناعة الثقافية من مخلفات الثورة الصناعية التي كانت وراء ظهور عدة احتكارات فرضت نفسها على الساحة العالمية مثل شركة برامونت (Paramount)، ميترو قولدوين ماير (M.G.M)، وارنر بروس (Warner Bross)... التي أوجدت نظام الاستديو.

لم تتوقف الثورة التقنية عند حدود ظهور الاستديوهات الكبرى للإنتاج السنمائي والتصنيع الثقافي بل أن اختراع وتطوير الكمبيوتر والتسجيل الرقمي والكابل والبث عن طريق الأقمار الصناعية والأنترنات –الذي شكل نواة الشبكة العالمية للاتصالات- أعطاها دفعا جديدا سهل عملية نقل شتى أشكال المنتوجات الثقافية ذات البعد الاستهلاكي، وساعد على ترويجها في كافة أنحاء العالم، وتشكلت بذلك المظاهر الأولى لعولمة تدفق المواد الصناعية من جهة وعولمة الثقافة عبر التدفق الحر للمنتوجات الثقافية النمطية والسلع الإعلامية من ناحية أخرى.

إن التطورات التكنولوجية التي لم تتوقف، قربت المسافات بين مختلف النماذج الثقافية في أرجاء المعمورة لحد التصادم، مما تسبب في تصاعد الاحتجاجات على الصعيد العالمي بشأن عملية التصنيع في كل ماله صلة بالحقل الثقافي، خاصة مع تسارع وتيرة هذا الأخير وتعدد أشكال تسويق منتوجاته. هذه العملية تسببت حسب بيان اللجنة الدولية عام 1979 في آثار جد متباينة، نظرا لما تحمله من إيديولوجيات فهي لا تقتصر على الترويج لهذه الإيديولوجية بل أنها تخلق الإيديولوجية بالفعل وتدافع عن صفتها الصناعية وإنكارها لالتزاماتها تجاه الفن والثقافة يمثل في حد ذاته موقفا إيديولوجيا واضحا وعدوانيا.

ومن الواضح أنه إذا كان المبدأ الذي تقوم عليه أنشطة الصناعة الثقافية هو مبدأ الترويج التجاري، فإن ما تنقله من منتوجات ثقافية سوف يؤثر بالضرورة، ومن الواضح أيضا حسب البيان نفسه أن الصناعة الثقافية تلعب دورا رئيسيا في تشكيل عقلية مستهلكيها وتمارس تأثيرا ملحوظا ومتزايدا على تنظيم الاتجاهات النفسية. (28)

تتضح بهذا المبادئ الأساسية التي تحكم الصناعة الثقافية القائمة على مبدأ التسليع وإخضاع المنتوجات الثقافية للنهج التجاري المتبع في إنتاج أي مواد أو سلع ذات قيمة تبادلية فضلا عن مبدأ آخر يتمثل فيما قد تحدثه هذه السلع المنمطة، التي أصبحت مألوفة لدى باقي المجتمعات، في البيئة الثرية لثقافات العالم بفعل محاولاتها الدائمة والمتكررة لترسيخ أبعادها لدى مستهلكيها، ونقصد هنا بأبعادها كل ما تحمله من رموز ودلالات تشجع بدورها تكريس بعض السلوكات الاجتماعية في البلدان التي تتعرض لمحتوياتها.

ويرى من جهته بيار أ. بونتوازو (Pierre A. Pontoizeau) بأن الثقافة أصبحت تشكل، بفعل الموضة، القاعدة الأساسية للاستهلاك، في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي وأن العمل الإعلامي في هذا النظام قد ساهم وأبدع في خلق سياق اجتماعي ونفسي يضمن الاستمرارية في الرغبات الجديدة، عبر الموضات الجديدة التي يخلقها المحيط الثقافي المتكون من الصور، الأبطال، طرق اللباس، الأذواق الغذائية... إلخ، والتي هي في تطور دائم. (29) وهذا ما يؤكد على الجانب الاقتصادي وإن كان فيما مضى السبّاق في تقريب الثقافات فيما بينها، فقد أضفى عليها حاليا بعدا استهلاكيا أكثر منه قيميا، عن طريق تحويل المواد الثقافية إلى سلع تنتج، تباع وتشترى ويتم تبادلها وفقا لمبادئ السوق.

وتجدر الإشارة في نفس الصدد بأن عملية التصنيع هذه والتي ألّفت بين الثقافة والاقتصاد، قد تمت على وجه الخصوص، عن طريق التلفزيون الذي شكّل أهم الوسائط لنقل هذه الثقافة الجديدة، كما كان من جهة أخرى وراء بعث وسائط أخرى من المنتوجات الثقافية، على سبيل المثال ما أحدثه فيلم "فورست جامب" (Forrest Gump) –الذي حقق ثالث أكبر نجاح في تاريخ السنما حسب المختصين- بعد تكييف القصة التي سمحت ببيع 1.8 مليون نسخة من الرواية في حين لم تتعد 9 آلاف نسخة قبل إنتاج الفيلم. (30) أما عن طريقة معالجة وتكييف الأعمال الفنية من روايات وقصص فتتم حسب إدغار موران عن طريق البحث المتواصل عن عناصر جديدة لتجاوز النمطية (Standartisation) التي تميز المنتوجات السنمائية الأمريكية، ومن بين هذه العناصر حسب موران هو "النجم" (La star) وذلك بتركيز المنتوج حوله (31)، وحتى وإن كانت هذه العملية قد أثمرت في العديد من الأعمال (مثلما هو الحال بالنسبة لفيلم التينانيك (Titanic) 1997 للمخرج الأمريكي جامس كاميرون (J. Camron) الذي حقق رواجا كبيرا بعد إعادة إخراجه بتوظيف نجوم جديدة تستجيب لمتطلبات الجمهور) إلا أن جميع الأعمال الفنية التي دخلت حيّز دائرة التصنيع قد

فقدت بصفة أو بأخرى طابعها الفكري الأصلي مقابل اكتسابها طابعا صناعيا يميز نسبة

كبيرة من المنتوجات السنمائية الأمريكية.

- الواقع الحديث للصناعة الثقافية:

اقترن الواقع المعاصر للصناعة الثقافية ببروز مجموعة من التطورات، كانت وراء توسيع انتشار تأثيرات هذه الصناعة في جميع بقاع العالم بالرغم من الاختلافات الإثنية والثقافية... ومن بين هذه التطورات التي سبق وأن أشرنا إليها في الفصل السابق، ظهور الإعلام المتعدد الوسائط، الذي شكل اهتمام العديد من الناشرين، نظرا لسعته الكبيرة وقدرته على التخزين، بالإضافة إلى استيعابه للصورة والصوت والنص في نفس الوقت. وظهور بهذا نوع جديد من الصناعة الثقافية يتمثل في صناعة البرامج (L'industrie des programmes) خاصة مع ظهور القنوات التلفزيونية الرقمية، التي استقطبت استثمارات الشركات الدولية الكبيرة في قطاع الاتصال مثل برامونت (Paramount)، فوكس (Fox)، تايم وارنر (Time Warner)، تاد تورنر (Ted Turner) وديزني (Disney) في محاولتها لفرض منتوجاتها على مختلف القنوات. (32)

وقد توج هذا المسعى بإنشاء احتكارات جديدة ميزت على صعيد آخر الواقع المعاصر للصناعة الثقافية التي أصبحت متمركزة في يد مجموعة معينة من الشركات المتعددة الجنسيات (مثلما يوضحه الجدول التالي)، والتي من شأنها أن تضاعف من الآثار السلبية لمنتوجاتها على الثقافات المحلية، بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أضخم مركز لاحتكار الصناعات الثقافية في العالم.

التجمعات	العمليات الحديثة	المجالات	رقم الأعمال
*تايم وارنر تورنار (Time Warner Turner) (الولايات المتحدة الأمريكية).	*ناتجة عن اندماج تايم مع وارنر 1989 وشراء CNN, TNT, MGM من طرف تايم وارنر 1995. *شراء كابل آندوستريز التقرب من (AT& AT) أول شركة أمريكية في مجال الاتصالات (Telecommunication).	*الإنتاج السنيماتوغرافي، التلفزيوني، البث التلفزيوني، الإنتاج والتوزيع الموسيقي... صحافة مكتوبة، الإعلام التفاعلي (CD-Rom). *الاستثمار في شبكات الكابل. أعمال في أوروبا واليابان.	19.8 مليار دولار في 1994.

*برتلسمان (Bertelsmann) (ألمانيا)	*1995 اجتمعت مع أمريكيان لاين لعرض خدماتها في مجال الإعلام المتعدد الوسائط.	*التمركز العمودي في مجال الطباعة. نشر الكتب... صحافة مكتوبة، التلفزيون RTL. *أعمال في أوروبا، آسيا والولايات المتحدة في مجال النشر (Bantan Bouks)...	*الاحتكار الأوروبي الأول في الاتصال 14.6 مليار دولار. 32% في مجال النشر 33% في القطاع السمعي-البصري 19% الصحافة المكتوبة 16% في صناعة الورق، الطباعة، التوزيع.
*فياكوم برامونت، (Viacom Paramount) (الولايات المتحدة)	*1994 إعادة شراء برامونت (9.6 مليار دولار) *1989 إعادة شراء كلومبيا تريستار (5مليار دولار)	*النشر (12% من السوق الأمريكي برامج-قنوات الكابل منها MTV (120 مليون شارك في العالم) 4000 محل لبيع الأشرطة السمعية قاعات للعرض، التسلية، الرياضة.	7.3 مليار دولار في1994.
ديززني أ. ب. س. (Disney ABC) (الولايات المتحدة)	* 1995 شراء كابتل سايتيز	*سنما... *تلفزيون	16.5 مليار دولار في 1994
*نيوز كورب (News Corp) (أمريكية-أسترالية) يحكمها روبرت موردوخ	*1994أسست مؤسسة للإعلام الإلكتروني مع MCI الثانية في مجال الهاتف في الولايات المتحدة.	*صحافة (هاربر كولينز ذي التايمز...)، تلفزيون سنما (فوكس...)شبكات وأقمار صناعية.	8.86 مليار دولار في1994.
سوني Soney (اليابان).	*1989 شراء كلومبيا وتريستار تنازل عن 12.5 من أعمالها السمعية البصرية لشركة توشيبا 1992.	*الصناعة الثقيلة (راديو، تلفزيون، منيتوسكوب...). *الصناعة الخفيفة (موسيقى SP, SMI)	0.038 مليار دولار في 1994.

جدول (1): يوضح الحتكارات الكبرى في مجال الاتصال ومجالات اختصاصها ورقم أعمالها بالمليار دولار سنة 1994. (33)

يتضح من خلال هذا الجدول بأن الشركات المتعددة الجنسيات في حقل الاتصال قد اهتمت بدرجة كبيرة بكل التطورات التكنولوجية وحاولت استغلالها قدر الإمكان وتسخيرها لتدعيم مواقعها في السوق العالمية للاتصالات (Télécommunication) مثلما هو الحال بالنسبة للإعلام المتعدد الوسائط –كما رأينا سابقا- والأنترنات... إلخ وذلك في سياق يحكمه المنطق التجاري الرأسمالي.

كما يتضح من ناحية أخرى –إلى جانب الهيمنة الأمريكية في مجال إنتاج الصور،

والمعلومات –بأن ٥\٥ الإحتكارات قد بسطت نفوذها في كل مجالات الاتصال والنشر والتوزيع والبرامج السمعية والتلفزيونية والسنمائية... وحتى في مجال البث والإرسال، وغيرها من التكنولوجية الحديثة، مما يفسر تصاعد حدة التخوفات بشأن التأثيرات التي تتعدى المجالين الاقتصادي والسياسي نحو الحقل الثقافي وما قد تلحقه بالأنماط الثقافية الأخرى وذلك بصياغتها وتصديرها لنموذج ثقافي ذي بعد استهلاكي يستحيل على البلدان الأخرى التصدي له، طالما أنها لا تملك التجهيزات والمستلزمات التي تسمح لها بذلك.

إذا كان هناك إجماع حول الدور الإيجابي الذي تلعبه مضامين البرامج التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات المتمثل في نقل الثقافة والتعريف بها لدى مختلف الجماهير، وجعلها في متناول الجميع، فإن هناك اتفاق شبه مطلق بين الباحثين حول العواقب السلبية لعملية التصنيع الثقافي، وذلك لعدة اعتبارات نذكر أهمها فيما يلي:

- ***التسطيح***: بمعنى تقديم مادة إعلامية-ثقافية ذات مضمون معرفي مسطح يخاطب مشاعر الجمهور لا عقله، مما يقلل من إدراكه لواقعه وللحقائق من حوله.

- ***التنميط***: أي سعي مضامين وسائل الإعلام الأمريكية إلى فرض رؤية جاهزة موحدة من الأفكار والقيم على المشاهد أولا ثم على المجتمعات الأخرى ثانيا، العامل الذي يقضي على خصوصيات الثقافات الأخرى وعلى تنوعها.

- ***التدفق في اتجاه واحد***: إن السيطرة الأمريكية على حقل الاتصالات، قد سهلت من تدفق صناعتها الثقافية نحو بلدان العالم ككل بأحجام هائلة ورفع بهذا شعار التبادل الحر في هذا المجال بالرغم من كل الاحتياجات.

- ***ثقافة ذات بعد تجاري***: بحلول الربح كهدف أساسي لثقافة وسائل الإعلام الساعية إلى خلق سلوكات استهلاكية لدى الجماهير فقد تعرضت بهذا وظائف وسائل الإعلام إلى التعريف عن الدور المنوط بها.

هذا ما أدى إلى تبلور المسألة الثقافية بصيغها الراهنة كإشكال العصر.

2-2- المسألة الثقافية:

إن الاقتران الذي حدث بين عملية التصنيع والثقافة، قد أسس القاعدة الأولية لمساعي التنميط الثقافي، وذلك بمحاولة تعميم نموذج معين على باقي النماذج ذات الأبعاد المختلفة تاريخيا

وجغرافيا وحضاريا... وتحدي أيضا الاستثناءات التي تشكلها هذه النماذج مثل محاول النموذج الثقافي الأمريكي لفرض نفسه على الساحة العالمية ملحقا بذلك تأثيرات متفاوتة على باقي المجتمعات هنا وهناك، إلا أن البداية لفعلية لهذا المسعى تجسدت مع تسجيل التفاعل الثقافي بين المجتمعات التي حاولت فرض وجودها بصفة أو بأخرى.

وقد عبّر المفكرون من جهتهم على هذا الوضع الذي تناولوا من خلاله هذه المسألة الثقافية التي أصبحت في التاريخ المعاصر على حد قول محمد عابد الجابري المحرك الأساسي للتاريخ. (34) وبالرغم من أن لهذه المسألة جذور تاريخية كما سنرى لاحقا إلا أنها طرحت بشدة في العقدين الأخيرين من زوايا مختلفة.

2-2-1- فكرة العالمية: (L'universalisme)

يعكس شعار "العالمية" الذي تبنته دول أوروبا الغربية في القرن الثامن عشر، عقب الثورة الفرنسية منه 1789، النموذج الأوروبي لحضارة العالمية (La civilisation Universelle)، ويعد من بين أولى الاهتمامات بالحقل الثقافي كمجال لتحقيق السيطرة على الصعيد العالمي ولتوضيح هذه الفكرة تجدر الإشارة أولا إلى بعض التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، من بينها تعريف المفكر السياسي الفرنسي برترون بادي (Bertrand Badie) الذي رأى بأنه "مفهوم يفرض نفسه في علاقة وطيدة جدا بمفهوم العولمة، إذ يصف قدرة بعض المبادئ، أو بعض القيم، أو بعض القواعد على السموّ فوق التاريخ الخاص فتزدهر بشكل متشابه في جميع السياقات الاجتماعية". (35)

على هذا الأساس تشكل العالمية القانون العام لكل المجتمعات الإنسانية باعتبارها مذهبا فكريا يسعى لإضفاء البعد العالمي على الإنسان حديثما كان، ليصبح إنسانا عالميا (Cosmopolitain) يرفض الانغلاق في إطار الانتماءات الضيقة والخصوصيات المحلية خاصة الثقافية منها وشخصا عابرا للقوميات يكون بدوره أساسا لتشكيل المجتمع الكوسموبوليتي، المتعدد الأعراف والثقافات والأديان والجنسيات... إلخ.

وإذا كانت الوعود الإيجابية التي يحملها هذا المفهوم أمرا مفروغا منه بالنسبة لمستقبل التاريخ البشري، فإن الاستخدام المتطرف له قد أدى إلى تحريفه عن مجراه، وعن السياق الذي ظهر فيه، حيث أصبح يشكل ذريعة لقمع الخصوصيات والانتماءات المحلية والإقليمية، وحتى

الهويات الثقافية المتنوعة، بفعل توظيفه بصفة تعصبية ودوغماتية بحتة، ولمعرفة درجة عالمية

أي ثقافة يجب قياسها أو مقارنتها بالنموذج الأوروبي للحضارة، الذي يحاول بدوره بلوغ أقصى درجة من العالمية بتبنيه ونشره لمجموعة من المبادئ والقيم، مثل المساواة الديمقراطية، سيادة العقل... إلخ.

هذا ما أطلق عليه المفكر الأمريكي وليام ج. سامر (William G. Sammer) عام 1906 عبارة التفكير الأثنو-مركزي (L'ethnocentrisme) وهو "مصطلح تقني لرؤية مثل هذه الأشياء، إذ يدل على الوضعية المركزية التي تحتلها نجموعة بشرية بالنسبة للمجموعات الأخرى معتبرة بذلك أن تقاليد (Folkways) وثقافتها أرفع وأفضل من تلك المجموعات". (36)

يوضح هذا التعريف نوع الروابط التفاعلية بين المجتمعات البشرية والتي تكون على ضوء ما سبق خاضعة أساسا إلى السيرورة الحضارية التي يفرضها النموذج المركزي الذي يعمل بطريقة واضحة على تفكيك وطمس معالم الثقافات الأخرى وإبادتها (Ethnocide) ويتم ذلك وفقا لمرجعية اقتصادية تقضي بتهنئة هذه المجتمعات للمبادلات التجارية الرأسمالية على مستوى عالمي، وتحقيق الولاء الثقافي الذي تطمح إليه.

كما ساعدت الكشوفات الجغرافية على تبلور هذا المسعى واكتسابه نوعا من الشمول خاصة فيما يتعلق ببعض المسلمات المعرفية والفلسفية مثل المساواة وسيادة العقل التي انتشرت على الصعيد العالمي وساهمت في تكريس الفكر الإثنو-مركزي الذي يدعي تفوق النموذج الحضاري الأوروبي على سائر الحضارات الأخرى، ومحاولة تقريبها من هذا النموذج، لتبرير بذلك النزعة التسلطية لمثل هذه الشعارات الرامية ظاهريا إلى عكس ما تريد تحقيقه.

وتبقى فكرة العالمية التي فقدت في العصر الراهن بريقها من جراء الأزمة المعرفية التي تعيشها بكل مكوناتها المفهومية، بسبب انهيار بعض المسلمات الفكرية حول الإنسان والطبيعة، بفعل التطور البشري والتكنولوجي من جهة وافتقارها للإجماع المعرفي حول بعض القيم والمرجعيات التي صيغت بعيدا عن الثقافات الأخرى من ناحية أخرى (37) من بين أُولى الاهتمامات الساعية لتحقيق التجانس الثقافي على الصعيد العالمي، حتى وإن كان ذلك يكلّف الثقافات غير الأوروبية الخضوع للنموذج المركزي والتخلي عن تراثها القيمي الرمزي الذي يعكس هويتها مقابل اكتسابها للبعد الحضاري العالمي.

2-2-2- تنبؤات والز: (Les anticipations de Wells)

على أساس الهيمنة اللغوية، صاغ الروائي الإنجليزي هربرت ج. والز (Herbert G. Wells) تنبؤاته متسائلا عن اللغة التي ستسود العالم باعتبارها رمزا من رموز الهوية الثقافية الوطنية، وعن الثقافة التي ستهيمن بدورها وتفرض نفسها على باقي الثقافات، وذلك في كتابه المعنون بـ "تنبؤات" (38)، الصادر في نهاية القرن 19.

اعتمد والز في تحليله هذا على عرض معطيات استشرافية حول أفاق نهاية القرن العشرين، وبالأخص ما يتعلق بتطور أشكال الاتصال وأساليب التفكير والحياة مؤكدا على أن بعض اللغات مثل الأسبانية، الروسية، البرتغالية سوف تتصارع من أجل ضمان بقائها في الواجهة أمام الاحتكام الفعلي الذي سيجمع اللغة الفرنسية والإنجليزية لكسب المزيد من الانتشار على الصعيد العالمي. ونظرا لأهمية كل من هاتين اللغتين ومزاياهما العديدة، فإن بعض المجتمعات الأوروبية، ستقوم في مطلع الألفية الثالثة، عند تضاعف أنماط الاتصال والتنقل، حسب والز، بتبني كلتا اللغتين، وأسماها باللغات الجامعة (Les langues rassembleuses) الناتجة عن تطبيق الاتفاق اللغوي (Le compromis bilingue)، لاسيما مع اتساع النظام الاجتماعي الذي تتشابك مستقبلا مكوناته بفعل تقاطعها الثقافي واختلافها.

ظلت المسألة اللغوية تشغل بال والز مع إصداره لرواية أخرى بعنوان "العالم المحرر" (The word set free) التي ألّفها في مطلع الحرب العالمية الأولى، وقد قدم من خلالها تصوّرا طوباويا لمصير العالم الذي بعد أن قضت حرب كونية على حضارته القديمة. إختار تأسيس حضارة جديدة في مكانها تقوم على أساس الحرية الكاملة في المناداة، وحرية النقد والحركة، التي ستقضي بدورها على مختلف التناقضات، وتحقق "الوحدة اللغوية العالمية" و"الوحدة النقدية" على المستوى العالمي. (39)

بناءا على ما تقدم فإن مساهمة والز حتى وإن كانت من وحي الخيال فهي تعتبر من بين أولى الانشغالات بمستقبل الثقافات العالمية ومصيرها، مما يؤكد على أن هذه الثقافات تحمل في ذاتها البعد التسلطي تجاه الثقافات الأخرى، وهذا ما ترجمه بصفة ضمنية روايات والز التي اهتمت بهذه المسألة.

2-2-3- الثقافة الجماهيرية:

في نفس السياق عكست أطروحة الثقافة الجماهيرية التي قدمتها مدرسة فرانك فورت

(المشهورة بموقفها المعارض للوضعية الاجتماعية) انشغالها بالمسألة الثقافية حتى وأن كان لهذا الانشغال بعدٌ آخر يرتبط أشد الارتباط بالمضامين التي تبثها ووسائل الإعلام الجماهيرية. ترى هذه المدرسة التي زاوجت في أعمالها الماركسية والتحليل النفسي، بأن البنية الفوقية في المجتمعات الشمولية تقوم بتوظيف الاتصال من أجل المحافظة على استقرار النظام الاجتماعي، ويتم ذلك بصفة أداتية محضة تبرر سيطرة هذه البنية على النظام عن طريق "الثقافة الجماهيرية" (La culture de masse) التي نددت بها.

إن طعن هذه المدرسة في الثقافة الجماهيرية التي ترى بأنها المسؤولة عن اغتراب البنية التحتية للمجتمع الأمريكي، لم يأت من باب الحنين للثقافة النخبوية أو الثقافة التقليدية، ولا حتى من باب احتقار الحشد (La masse)، بل نابع من رؤية نظرية تعتقد بأن هذه الثقافة لا تقرّب البنية التحتية من واقعها الاجتماعي، كما لا تسمح لها بأي تغيير اجتماعي وعلى هذا الأساس اعتبرتها ثقافة لا ديمقراطية. وتقترح للتأكد من صحة هذا الطرح مقارنة الثقافة الجماهيرية بالنماذج الثقافية التي كانت سائدة قبل أن تظهر هذه الأخيرة، مثلما تقترح مقارنتها بالمنتوجات الفنية النهائية (Les œuvres d’art accomplies)، مثل موسيقى شونبرغ (La musique de Schonberg) أو شعر بودلار (La poésie de Baudlaire)، أو روعات ستاندهال (Les romans de Standhal)، حتى يتبين بأنها تتضمن وعدا بالسعادة ذا بعدين متعارضين، يتمثل الأول في عملية الاعتراف بظروف الحياة الحقيقية، بينما يحاول البعد الثاني تجاوز هذه الظروف بطريقة مثالية.(40)

وعلى هذا الأساس فإن الثقافة الجماهيرية تحاول عن طريق إشباع الجماهير بمواد إعلامية واتصالية وهمية، أن تجعل هذه الأخيرة في حالة وعي مزيف دائم على حد تعبير ماركيوز (H. Marcuse) فيما يتعلق بواقعها الاجتماعي، أو ظروفها المعيشية عامة حتى تتعزز النظرة الإمتثالية لدى الطبقة التحتية، ويتعزز ولائها للنظام الاجتماعي الذي تفرضه البنية الفوقية.

وفي إطار فهم أبعاد الثقافة الجماهيرية اقترحت المدرسة النقدية مفهوم الصناعة الثقافية الذي يرتكز على مبدئين أساسيين هما: أولا الوصول بالمنتوج الثقافي لكل أفراد المجتمع وثانيا: اتباع رغباتهم وحاجاتهم بالمنتوجات الثقافية، هذه المنتوجات تخضع حسب كل من أدورنو وهوركيمو (Adorno et Horkheimer) إلى آليات التصنيع التجاري أي أن الإنتاج الثقافي لوسائل

الإعلام (برامج تلفزيونية، سنمائية، إذاعية... إلخ) يتم وفق نفس المخطط التنظيمي الذي يخضع له أي منتوج صناعي، مما يؤدي إلى تحويل قيمته الفنية إلى قيمة استعمالية تبادلية تقوم بالقضاء

على البصمات الأصلية للمنتوجات الفنية وتحولها في سلع استهلاكية أو مواد ثقافية منمطة (Produits culturels standartisés).(41)

إلى جانب اسهامات كل من أدورنو وهوركيمر، قدم من جهته ماركيوز (H. Marcuse) أطروحة: "الإنسان ذو البعد الواحد" والمجتمع ذو البعد الواحد (42) في تفسير أبعاد الثقافة الجماهيرية التي تساهم في خلق وعي مزيف لدى الطبقة التحتية بواقعها الاجتماعي، مما يجعلها تعيش في ظل فكرة العالم الأفضل (La société unidimentionnelle) التي اعتبرتها ماركيوز فكرة طوباوية.

**** الوظيفة المزدوجة للثقافة الجماهيرية:***

في إطار الأبعاد المتناقضة للثقافة الجماهيرية، قدم الباحث بول عطا الله (Paul Attallah) أمثلة عديدة عن توظيفات الثقافة الجماهيرية للعقل الأداتي وانعكاساته الاجتماعية مستشهدا بما أحدثه المسلسل الأمريكي دلاس (Dallas) (43) الذي جعل الأسطورة (Le Mythe) تحل محل التطور التاريخي (Le développement Historique)، وذلك بتحول أبطال هذا المسلسل إلى قيم عالمية (Des Valeurs Universelles) ليس لها أدنى علاقة بالوسط، أو البيئة الثقافية بإبرازها الخصائص وسمات إنسانية تخرجها من كل سياق، مما يفقد المسلسل بعده التاريخي، بتحول كل من التمثيل والشكل الدرامي إلى قيم في حد ذاتها من أجل خدمة عملية ربط المشاهد واستهلاكه للفلم كما حلت المشاكل الشخصية محل المشاكل الاجتماعية وعوضت النرجسية (le Narcissisme) السياق الاجتماعي كونها أصبحت عبارة قيمة اجتماعية مثالية يحاول الأفراد الوصول إليها بتقليد أبطال المسلسلات بمراعاة مظاهرهم الخارجية واتباع الموضة، حينها يصبح الفرد خاضعا لمعايير اجتماعية غير ديمقراطية، ناتجة عن منظومة صناعية، تحل الجسم محل العقل.

كما أكد من جهته المفكر الفرنسي ادغار موران (edgar Morin) الذي رأي بأن الثقافة الجماهيرية تحمل بعدين متعاكسين: الأول عندما يحل الممثل، محل الأفراد، يؤنسهم ويسليهم، والبعد الثاني هو عندما يدعوهم إلى الاقتداء به باعتباره مثالهم في البحث عن السعادة، وعندما يعجز هؤلاء الأفراد في إشباع هذه الرغبات واقعيا يحدث التصادم بين الواقع والخيال، وبهذا فالثقافة الجماهيرية حسب موران تؤدي وظيفين متعاكسين، الأولى: تغدي حياة الأفراد، والثانية: تضعفها في نفس الوقت.(44)

فيما رأى بيار أ. بونتوازو (P. A. Pontoizeau) بأن التطور الثقافي مرهون بالتطور الاقتصادي للرأسمالية منذ بداياته، وقد أثر هذا أثر هذا عليها سلبا إذ أنها تحطمت في سياق خلق الرغبات... والتي أصبحت تمثل رغبة جماهيرية (Un loisir de masse) تتغدى على المواد

الثقافية العالمية. (45)

ويبقى أن المدرسة النقدية وإن كانت قد غالت كثيرا في نظرتها التشاؤمية لتفسير الإشكال التنظيمية للمجتمع وبالغت في انتقاد العقل الأداتي (La raison instrumentale)، إلا أنها قدمت رؤية صالحة لتفسير ظهور بعض القيم الثقافية العالمية التي تسعى في جوهرها إلى تحقيق النمطية وتوسيع دائرة الإمتثال لها، حتى وإن كان ذلك على حساب ثقافات أخرى أصبحت بدورها تعاني بشكل أو بآخر الاغتراب الثقافي الذي شكل محور اهتمام تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال.

2-2-4- تقرير ماكبرايد:

أكدت توصيات تقرير ماكبرايد (Sean Macbride) على ضرورة الحد من الاغتراب الثقافي في الناتج عن التدفق غير المتكافئ للإعلام بين الدول الشمالية والجنوبية، حيث وصف في الكلمة الافتتاحية لتقرير اللجنة لدراسة مشكلات الاتصال، النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال بأنه "عملية أكثر منه مجموعة محددة من الشروط والممارسات وستكون تفاصيل هذه العملية في تغيير مستمر بينما ستظل غايتها ثابتة مزيدا من العدل والإنصاف والمعاملة بالمثل في تبادل المعلومات، وقدرا أقل من التبعية في تدفق الاتصال والإعلام، وقدرا أقل من الرسائل الإعلامية المتدفقة من أعلى إلى أسفل ومزيدا من الاعتماد على النفس، ومن دعم الذاتية الثقافية، ومزيدا من المكاسب للبشرية جمعاء". (46)

أما عن علاقة الاتصال بالثقافة، اعتبر بأن الاتصال هو الناقل الأساسي للثقافة، أي أن الاتصال عبارة عن أداة ثقافية تساعد في دعم المواقف والتأثيرات فيها، وبالتالي نشر وتعزيز أنماط معينة من السلوكات إلا أن التطور السريع للتكنولوجيا ونمو البنى المصنعة من شأنه أن يخلف مشاكلا وأخطارا عديدة بشأن مستقبل الثقافة الذي سيتغير لا محالة من ناحية طبيعته وقيمه. ومن بين أبرز هذه الأخطار حسب ماكبرايد هو خطرالسيطرة الثقافية التي تتخذ شكل الاعتماد على نماذج مستوردة تعكس نماذج ثقافية وقيم غربية تؤثر مباشرة في الذاتية الثقافية القومية، لذا فقد

نادى بضرورة التصدي لتأثيرتها المحتملة، وذلك بإقامة نظام متكافئ لتبادل المواد الإعلامية والاتصالية يكون نائما علىأساس الاحترام المتبادل.

ومن بين أهم ما جاء في التوصيات التي صاغتها اللجنة الدولية: ضرورة دعم الذاتية الثقافية،(47) وذلك في توصيات أرقام: 28- 29-30 التي نصت على:

- وضع سياسات ثقافية قومية تؤكد على الذاتية الثقافية والقدرة الإبداعية مع إشراك وسائل الإعلام في هذه المهام.

- ينبغي أن تضمن سياسات الاتصال والسياسات الثقافية للفنانين، المبدعين ولشتى الفئات الشعبية إمكانية إسماع أصواتهم عبر وسائل الإعلام.

- وضع خطوط توجيهية بشأن محتويات الإعلان وما تشجعه من قيم ومواقف بما يتفق والمعايير والممارسات القومية، وينبغي أن تتلائم هذه الخطوط التوجيهية مع سياسات القومية ومع الجهود الراسية إلى صوت الذاتية الثقافية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال قد تعرّض للعديد من الانتقادات نوجزها فيما يلي:

1- *من ناحية الشكل*: جاءت صيغته القانونية في شكل قرار بينما كان مطلب الدول النامية أن يكون في شكل ميثاق دولي أو إعلان عالمي، حتى يتمتع بالصفة القانونية الإلزامية في التطبيق.

2- *من ناحية المضمون*: أغفل عدة محاور رئيسية، لم يتضمنها النص النهائي للمشروع الذي تمت المصادقة عليه مثل الديمقراطية الإعلامية وإقرار حق الاتصال... كما تم تجاهل الإشارة إلى مبدأ التوزيع العادل للطاقات الدولية المشتركة والثروات الطبيعية مثل المدار الثابت للأقمار الصناعية.

ويذكر مصطفى المحمودي أن المواقف الدولية من مشروع النظام الدولي الجديد للإعلام والاتصال قد تباينت من دولة إلى أخرى، (48) كما حصرها في ثلاث وجهات نظر مختلفة بالنسبة للدول النامية:

1- هناك من يرى بأن هذا النظام الجديد للإعلام والاتصال يلعب دورا إيجابيا في حماية الاستقلال والهوية الثقافية، بينما يرى آخرون ضرورة التحرير الكامل للإعلام لإقامة هذا النظام، وتحقيق الملكية الجماعية لوسائل الإعلام، فيما ذهب الاتجاه الثالث في تقديره لهذا المشروع إلى المناداة أولا وقبل كل شيء بتغيير أنظمة الحكم في الدول النامية.

2- أما في الدول المتقدمة فقد انعكست المواقف من خلال تيارين، الأول تمثله الشركات الاحتكارية الكبرى المتعددة الجنسيات والعاملة في قطاع الصناعات، وإنتاج المواد الإعلامية بحيث يرى التيار الذي يقف وراءها بأنه ليس من حق الدول النامية المطالبة بمثل هذا النظام كونها ليست أهلاله، إذ أنها لا تملك الإمكانيات والكفاءات اللازمة للمطالبة به، فيما ألحّ التيار الثاني الذي يمثله المفكرون المتعاطفون مع انشغالات العالم الثالث على شرعية مطلب البلدان النامية.

وبالرغم من هذه الانتقادات والمواقف المتعددة، إلا أن تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال، شكل أول وثيقة رسمية تصدر عن المجتمع الدولي، طرحت مسألة عدم التوازن بين الشمال والجنوب، فما يتعلق بالتدفق الإعلامي والتجهيزات والمنتوجات الثقافية بصفة جلية وواضحة، وتكمن أهمية هذا التقرير على صعيد آخر في تأزم الوضع بعد استقالة الولايات المتحدة الأمريكية من منظمة اليونسكو المشرفة على هذا التقرير سنة 1985، متبوعة بسنغفورة، وبريطانيا مما أدى إلى التفطن الاستراتيجي للمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمسألة الاتصال، وخير مثال على ذلك ما قامت به شبكة من هذه المنظمات غير الحكومية بين 1974 و1976، بتصديها لحملة إشهارية لشركة متعددة الجنسيات (Nestlé) التي سعت إلى الترويج لمنتوجاتها على حساب حليب الأم الطبيعي في بلدان العالم الثالث. (49)

2-2-5- الخصوصية الثقافية:

شكلت أوروبا، وعلى رأسها فرنسا، الوطن الثاني بعد تقرير شون ماكبرايد لتبلور المسألة المتعلقة بأخطار تدويل (L'internationalisation) المنتوجات الثقافية العاكسة للنمط القيمي الأمريكي، وتأثيره على الثقافات الأوروبية من خلال الصناعة الثقافية الأمريكية التي تحكمها الشركات المتعددة الجنسيات. جاء ذلك من خلال تأكيد الوساطة الفرنسية المختصة، أثناء عرضها أمام المجلس الأوروبي في نهاية السبعينيات، على مفهوم الصناعة الثقافية، إذ رأت فيه السبب المباشر للمضاربة غير المتكافئة بين الأهداف التي سطرتها سياسات السلطات العمومية من أجل دمقرطة (La Democratisation) الملكية الفكرية من جهة، وتصاعد شكل آخر من الدمقرطة، تفرضه قوى السوق عن طريق المنتوجات الثقافية الجماهيرية من جهة أخرى. (50) وكل ما يترتب عن ذلك من أخطار التهميش الذي تتعرض له الثقافات الأوروبية من خلال تعمل الصور والرسائل الثقافية الأمريكية الرامية إلى توحيدها، وهدم بهذا مقومات هويتها.

الطرح نفسه أكّد عليه فيما بعد الوزير الفرنسي جاك لانغ (Jack Lang) في بداية الثمانينيات باستعماله لعبارة الامبريالية الثقافية (L'impérialisme Culturelle)، مشيرا به إلى تغلغل قيم الثقافة الأمريكية، وتراجع الثقافة الفرنسية أمامها وذلك باعتمادها على هذه الأخيرة (أي الثقافة الأمريكية) في إنتاج المعارف والقيم التي تحتاجها.

إن جملة هذه الأفكار ساعدت في تزايد الاهتمام بمفهوم الخصوصية الثقافية (L'exception culturelle) الذي لاقى قدرا واسعا من التداول في العقدين الأخيرين، فمؤدي هذا المفهوم هو أن الثقافات قد تكون غنية ومرضية في ذاتها، ولكنها ضعيفة نسبيا بالمقاييس المعاصرة، لا

تستطيع استيعاب مضامين وسائل الإعلام الرّخيصة المنتجة خارجيا وليس بوسعها أيضا إنتاج مواد خاصة بها تعادل تلك المحتويات في قوة تأثيرها على جمهور المستمعين، المشاهدين والقراء. (51)

هذا ما أدى بالدول الأوروبية في إطار مواجهتها لمخاطر هذه السيطرة إلى صياغة نصوص قانونية، مفادها التقليص من نسبة بث البرامج الأمريكية، وتخصيص مقابل ذلك أكبر حصة من البث للمنتوجات الأوروبية. وقد أعطت مناقشات الجات (Gatt) لسنة 1993 البعد العلمي لهذه المسألة الثقافية، على إثر تجسد الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية على الواقع، وبصفة مباشرة -من خلال المعارضة الفرنسية المتبنية لشعار "الخصوصية الثقافية"- لجملة قواعد التبادل التجاري الحرّ في مجال المنتوجات السمعية-البصرية المقترحة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تشكلت هذه المعارضة على أساس التقاليد الفرنسية القديمة المعمول بها لحماية السنما، بالإضافة إلى تخوف السلطات الفرنسية من تراجع مكانة ثقافتها على المستوى الأوروبي والعالمي، كما استندت هذه المعارضة من جهة أخرى على خلفية تاريخية وتتمثل في الاتفاق المبرم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من أجل تحرير التجارة بين البلدين، إذ نص أحد بنود الاتفاق على احترام "الاستثناء الثقافي" (L'exemption Culturelle) القاضي بحماية الهوية الثقافية الكندية (من منتوجات سنمائية، تلفزيونية، المنشورات...)في إطار هذا التبادل التجاري الحر. (52)

وبالرغم من الاعتراف بمبدأ الخصوصية الثقافية سنة 1993، إلا أن الانتصار الفرنسي لم يدم طويلا أمام المنظمة العالمية للتجارة (OMC) التي خلفت الجات، وأمام الثورة التقنية الرقمية التي ضاعفت من إمكانيات إعادة بث الأقمار الصناعية عبر مختلف المناطق.

على صعيد آخر ساهمت أطروحة الخصوصية الثقافية في انتشار الوعي بالمسألة الثقافية، التي كانت وراء إدراك الأخطار المترتبة عن سيطرة النموذج الثقافي الأمريكي على باقي الثقافات

العالمية، وذلك باحتلال الولايات المتحدة الأمريكية الصّدارة، من ناحية إنتاج المواد السمعية-البصرية وتسويقها، ومن بين هذه الاهتمامات الطرح الذي أتت به المدرسة النيوماركسية التي نددت بالتبعية الثقافية، باعتبارها أحد أبعاد التبعية الاقتصادية والناجمة عن سريان قيم وأنماط الاستهلاك الغربي الأمريكي خاصة على سلوك العالم الثالث، مما أدى حسبها إلى عرقلة أي عملية تنموية. فيما تبنت دول أخرى مصطلح الغزو الثقافي للدلالة على معارضها الصريحة للثقافة الغربية جملة.

لتصبح بذلك المسألة الثقافية المحرك الأساسي للتاريخ حسب الجابري الذي وظّف في هذا الصدد مصطلحا آخرا هو "الاختراق الثقافي" مفضلا إياه على الألفاظ الأخرى مثل "التبعية"، "الإمبريالية"، "الغزو" وذلك للاعتبارات التالية: (53)

- إن عبارة التبعية الثقافية تشير إلى علاقة تنطلق من التابع إلى المتبوع فهي تعبّر بهذا عن نقص في التابع كالنقص في التطور الثقافي العام.

- تشير عبارة الإمبريالية الثقافية إلى علاقة تنطلق من المتبوع إلى التابع وبالتالي فهي تعبّر عن قوة وهيمنة يمارسها الطرف الأول على الطرف الثاني.

- بينما تحمل كلمة الغزو -التي راج استعمالها في كل من الخطاب السلفي والثوري العربي- بطانة إيديولوجية معينة، فضلا عن دلالتها اللغوية التي غالبا ما ترافقها شحنة انفعالية.

وإضافة إلى عجز هذه المصطلحات على تفسير الوضع الرّاهن حسب الجابري فإن هناك حقائق أخرى تفرض مصطلح الاختراق الثقافي بقوة، الأولى: هي تعرض العالم، بما فيه أوروبا نفسها لاختراق ثقافي أمريكي، والثانية: هي أن العالم غير الأوروبي، وفي مقدمته الوطن العربي معرض لاختراق ثقافي مضاعف (إنجليزي، أمريكي، فرنسي). أما الحقيقة الثالثة فهي التنافس على اختراق العالم الثالث ثقافيا من طرف أمريكا من جهة وأوروبا من جهة ثانية. (54)

بناءا على ما تقدم فإن الاختراق الثقافي يستهدف حسب الجابري السيطرة على الإدراك، اختطافه وتوجيهه، أما عن وسيلة السيطرة على الإدراك، فهي الصورة السمعية-البصرية، وما ينتج عن ذلك من "تسطيح للوعي وجعله يرتبط بما يجري على السطح من الصور ومشاهد ذات طابع إعلامي إشهاري، مما يؤدي إلى إخضاع النفوس، أي تعطيل فاعلية العقل، وتكييف المنطق، والقيم وتوجيه الخيال وتنميط الذوق، وقولبة السلوك، والهدف هو تكريس نوع معين من الاستهلاك لنوع معين من المعارف الإشهارية والسلع... أنه نمط الحياة الأمريكي، لكن فقط في الجانب الاستهلاكي منه الذي يعمم تعميما على العالم كله، والوطن العربي في المقدمة". (55)

إن الانشغالات التي أبداها الجابري فيما يخص نتائج ما أسماه بالاختراق الثقافي، هي ذاتها التخوفات التي عكستها أطروحة الخصوصية الثقافية وما شابهها، فكلها نددت بخطورة التنميط الثقافي (L'uniformisation Culturelle) الناجمة عن استهلاك المواد السمعية-البصرية المنتجة حسب المقاييس الصناعية الناشرة للنمط الأمريكي.

2-2-6- الأمركة: (L'americanisation)

ظهرت عبارة الأمركة حسب ميشال بالمر (Michael Palmer)، المختص في تاريخ وسائل الإعلام بعد أول لقاء بين النموذج المهني ما وراء الأطلسي والنموذج الأوروبي وتسجيل بداية التفاعل بينهما، كما تم استخدام هذه العبارة على أثر المقارنة التي أجرتها الصحافة الباريسية

بين النموذج الأوروبي والأمريكي، في مجال الترفيه، بعدما أبدت اهتمامها الواسع بفرقة أمريكية للتسلية (La troupe de Buffalo Bill). أثناء المعرض العالمي الذي أقيم بفرنسا سنة 1889. (56)

تبلورت فيما بعد هذه العبارة في شكل تخوف من الصناعة الثقافية الأمريكية التي بدأت تهدد قيم "العالمية" الأوروبية وتقاليد ثقافتها، حيث ثارت ضد خطورة هذه الهيمنة الثقافية مثلما، ضحّ في هذا الصدد فرانك والدو (Frank Waldo) الذي رأى بأن استخدام الأوروبيين لهذا اللفظ، بعد 1920، كان موجّها للدلالة على المؤشرات المتعلقة بشريعة الغاب الأمريكية المتميزة على وجه الخصوص بحب السيطرة، والإرادة الشخصية، والتصنيع، والاحتكارات، ودين الملكية، والمادية... إلخ والتي تمثل في مجملها الخطر المحدق من الخارج بالعقل الأوروبي، فالأمركة حسب هؤلاء لا تتعدى كونها المرض القادم من أمريكا، ولهذا السبب يتهم فرانك والدو الأوروبيين بمحاولة التهرب من القيام بتحليل الأسباب الحقيقية للأزمة التي أصابت الحضارة الأوروبية، والتي وجدت في الأمركة الحجة المناسبة لتفسير هذه الأزمة.(57)

إن أزمة العقل الأوروبي التي شكلت الهاجس الأساسي في أوساط المفكرين، ساعدت في اتساع دائرة النقاش حول الأمركة، إذ اقترح بول فاليري (Paul Valéry) سنة 1939، في كتابه حرية العقل (La liberté de l’ésprit) لمواجهة هذه المعضلة وتشكيل ما أسماه برأس المال من المواد الثقافية (من كتب ولوحات...) باعتبار أن هذه المواد تشكل ثروة مدّخرة (مثل قطعة من الذّهب، أو من الأرض الصالحة للزراعة) فيجب تفعيلها كي تصبح عبارة عن رأسمال ثقافي

وإيجاد من يهتم بها ويستعملها بطريقة واعية، خاصة وأن أزمة هذا الرأسمال تعود حسب بول فاليري أساسا "لغياب من يسمع (يستمع ويعيد الاستماع) من يرى ويقرأ ويعيد القراءة في هذا الموروث الثقافي". (58)

وإن كانت بداية الحديث عن مخاطر الأمركة مقتصرة على القارة الأوروبية، فإنها اتسعت لتشمل مناطق عدة في فترة ما بعد الحرب العالمية خاصة مع ارتفاع وتيرة التصنيع، حيث أصبحت عبارة الأمركة تشير إلى تلك الثقافة التي لها القدرة على الوجود في أي مكان هنا وهناك، تحكمها وتحركها القوة الأمريكية، وأيا كانت التضمينات التي حظيت بها هذه العبارة، رفضا أو قبولا، فإن تعييناتها على الصعيد المعرفي عكست رؤية موحدة فيما يتعلق بمخاطرها، مثلما زادت تطورات الوضع الاقتصادي بإدخال مفاهيم جديدة (مثل إدارة الأعمال، التسويق...) من تجسيد الأمركة في بعدها الاقتصادي على مستوى بعض المؤسسات الاقتصادية العالمية.

كما سجل على صعيد آخر التداخل بين الرؤية النقدية الرافضة للأمركة وبين أطروحة

الثقافة الجماهيرية الناتجة عن مجتمع الوفرة (la société de l'abondance)، وبين الرأي الرافض لكل ما يمدّ بالصلة لثقافة المجتمع الاستعراضي.... لتتوحد بذلك الرؤى والمواقف من الأمركة، وحتى وإن اختلفت التسميات في ذلك فإنها قد نددت كلها بعواقب تصدير النمط الثقافي الأمريكي نحو البلدان الأخرى، مهما كانت الوسائط المستعملة في ذلك.

أما عن فعالية هذه المواقف، فإنها لم تثمر بنتائج كفيلة بتقديم البديل اللازم لمواجهة هذا الواقع، بل انحصر معظمها في معاينة الواقع دون محاولة تجاوزه بطريقة عملية وعقلانية، من شأنها التصدي لرهانات وتحديات العصر.

- ***المسألة الثقافية الراهنة:***

في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الرّاهنة، أصبح الحديث عن المسألة الثقافية في بعدها العالمي يقترن بمخاطر تعميم النموذج الأمريكي ثقافيا، كتتويج لتفوقه إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا... إلخ، لاسيما وأن هناك مجموعة من العوامل تساعد على ذلك، يمكن إيجازها فيما يلي:

- كونه نموذج ذو تركيبة غنية من المعايير الثقافية يعكس مزيجا من السلوكات والقيم التي حلّت بالقارة من مختلف أنحاء العالم، وانصهرت في وسط اجتماعي سمح لها بالازدهار، على غرار الأنماط الثقافية الأخرى ذات الطابع التقليدي الجامد.

- كونه النموذج الثقافي الأكثر قدرة على الاتصال بالثقافات الأخرى، لماله من تجهيزات مادية ومحتويات إعلامية وثقافية أي احتلاله الصدارة في هذا المجال.

ولّد هذا الوضع من الناحية المعرفية مسألة ثقافية لدى بلدان العالم، تتعدى خطورتها أو حدتها مشكلة تفوق النمط الأمريكي، إلى ما هو أبعد وذلك ببروز نوعا جديدا من الثقافة، تعمل شركات الاتصال الكبرى على ترسيخه لدى كافة الشعوب خدمة لمصالحها الثقافية الاستهلاكية.

يأتي هذا المسعى في سياق اقتصادي بحث، كنتيجة لتوظيف الشركات المتعددة الجنسيات للحقل الثقافي، واستثمارها فيه بغرض تسويق منتوجاتها المختلفة، وذلك بتكديس الرموز في ظل المرجعيات الثقافية المعروفة عالميا عبر الوسائل السمعية-البصرية، وفي هذا الصدد أكّد مختص من شركات التسويق العالمية سنة 1986، بأن صورة الرجل الأمريكي القوي البنية مكّنت العلامة التجارية للسجائر مارل بورو (Marlboro) من الانتشار عالميا. (59) هذا ما يعبّر عنه في فلسفة

الأسواق العابرة للحدود بالالتقاء الثقافي للمستهلكين، أي أن الثقافات المختلفة متساوية من ناحية عملية الاستهلاك.

يعتبر هذا الوضع حسب المدرسة النيوماركسية المرآة العاكسة للاستعمار الذاتي الناتج عن الاستلاب الثقافي الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات باعتباره نتيجة حتمية للإمبريالية التي انتهت إلى إستيطان أنظمة القيم المشبّعة بالإيديولوجية الأمريكية، بعد ما تراجع الاستيطان السياسي وذلك بتشجيع عملية التكيف مع طريقة الاستهلاك الرأسمالي. (60) بينما أطلق أرمون ماتلار على هذه العملية تسمية النموذج الإيديولوجي الجاهز (Le pet-à- porter idéologique) مشيرا بها إلى حرية التعبير التجارية، باعتبارها أحد مقومات التنظيم العالمي الجديد، والتي لا تتجزأ في جوهرها عن أحد مبادئ الدبلوماسية الأمريكية لما بعد الحرب الباردة، والمتمثل في التبادل الإعلامي الحر (The Free flow of informations). (61)

كما أن العولمة حسب الباحث نفسه: تهدف إلى إرساء قواعد معاملات تشجيع حرية تبادل المنتوجات الثقافية في إطار تحرير حركة الاقتصاد، مما صعّد من حدة خطاب الهوية غير أن العالم ردّا على هذه الإيديولوجية التجارية التي تمكنت من فرض فلسفتها نظرا لمحتواها البسيط ذي الأبعاد المعقدة الدّاعي إلى ممارسة الفرد لحريته في اختيار ما يريد، فالرقابة الوحيدة التي يمكن فرضها على أي منتوج تكمن في نجاحه في فرض نفسه على مستوى الأسواق. (62)

على أساس ما تقدم فإن العولمة بما تحمله من انعكاسات، أصبحت تشكل حاليا صلب المسألة الثقافية الرّاهنة، لاسيما بعد اقتران الحقل الثقافي بالاقتصاد وإضفاء صبغة التصنيع على المحتويات الثقافية، وفقا لما يخدم مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، مثلما أكّد عليه الباحث سمير أمين الذي اعتبر أن هذه النزعة الثقافوية تخدم أهداف الخطاب الاستعماري الذي يجهل التناقضات التي يمكن ملاحظتها في كل مكان... إذ تصبح الشعوب غير الغربية أمام خيار ثنائي الأطراف، إما أن تقبل القيم الغربية كما هي في الرأسمالية القائمة بالفعل، أو أن تنغلق في خصوصياتها الثقافية... بمعنى أن خطاب الاستعمار يضمن لنفسه الانتصار في جميع الفرضيات، إذ أن انغلاق الشعوب غير الغربية على خصوصياتها الثابتة، يجعلها غير قادرة على مواجهة تحدي العصر. (63)

فالتحدي إذن بالنسبة لثقافات العالم يتمثل في مواجهة معطى المدّ الثقافي الأمريكي المدعوم باستراتيجيات التسويق للمؤسسات الاقتصادية الكبرى، والتفاعل معه بصورة عقلانية.

3- إفرازات العولمة على الصعيد الثقافي:

3-1- الواقع الرّاهن للنظام الثقافي:

يشهد النظام الثقافي في العصر الراهن مجموعة من التحولات الجذرية، نوجزها فيما يلي:

3-1-1- التبادل الحر للقيم:

أضفى الانتشار الواسع للشبكات العالمية للاتصال، بعدا جديدا على عملية الاتصال الثقافي الذي كان في السابق يتم عن طريق المبادلات التجارية والحروب... إلخ، إذ اتسعت دائرة التفاعل بين مختلف البنى الثقافية، لتشمل الأفكار والمعلومات والمنتوجات وحتى القيم على الصعيد العالمي.

فالعولمة حسب علي حرب "تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء حتى الأشخاص بصورة لا سابق لها من السهولة والآنية والشمولية والديمومة، إنها قفزة حضارية تتمثل في تعميم التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على نحو يجعل العالم واحدا أكثر من أي يوم مضى، من حيث كونه سوقا للتبادل أو مجالا للتداول أو أفقا للتواصل" (64) وعليه فالربط بين أجزاء العالم عن طريق التكنولوجيات الحديثة للاتصال قد أثر على البيئة الثقافية، وذلك بإضفائه

البعد التفاعلي على عملية الاتصال الثقافي. فما من ثقافة اليوم بما تحمله من قيم ومعايير، إلا وتتفاعل بهذه الدرجة أو تلك مع غيرها من ثقافات العالم في ظل هذا الواقع، لاسيما أمام تراجع الحدود الفزيائية للدول التي ظلت تشكل حاجزا أمام تواصلها وتفاعلها.

يرى عبد الخالق عبد الله بأن الدول في ظل العولمة الثقافية قد فقدت القدرة على التحكم في تدفق الأفكار والقيم والقناعات فيما بين المجتمعات والأجيال... كما فقدت السيطرة على التداول الحر للأخبار والمعلومات الذي يتم عبر وسائل ووسائط وتقنيات جديدة لم تبرز إلا في التسعينيات. (65)

يأتي التبادل الحر للقيم، على ضوء ما تقدم، كنتيجة للتبادل الإعلامي الحر، وذلك بفعل اتساع استخدام التكنولوجيات الحديثة للاتصال التي قربت الثقافات، وجعلت قيمها في تواصل دائم وشامل. وإذا كان هذا الوضع يحمل وعودا إيجابية بالنسبة لمستقبل البشرية فإنه ينطوي على حقائق سلبية، ذات علاقة مباشرة مع ملكية التكنولوجيات الحديثة المحتكرة من جانب ثقافي واحد، مما يجعل هذا التبادل غير متكافئ.

3-1-2- التبادل غير المتكافئ:

يعرف مجال الاتصالات في العصر الراهن، سيطرة شبه مطلقة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي تحتكر قطاع الصناعة الإعلامية والمعلوماتية، وحتى وسائل تصنيعها، فبالرغم من توفير التكنولوجيا الحديثة لفرص عديدة في انتقاء المضامين الإعلامية من طرف الجمهور وتسهيلها لعملية التفاعل مع هذه المضامين، فإن هذه التعددية والخيارات المفتوحة لا تعني حسب محمد شومان التدفق الحر للمعلومات وحرية التلقي، فهناك فرق بين الحق في الاتصال والقدرة على ممارسة هذا الحق من النواحي الاقتصادية والثقافية، خاصة وأن المعلومات والمضامين والبرامج أصبحت سلعا تباع... وأن تعددية وسائل الاتصال والمعلومات على أرضية الانقسام الاجتماعي والثقافي من الممكن أن تعمق هذا الانقسام لصالح الطبقات والفئات المهيمنة. (66)

كما أن الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام من قبل القوى السياسية، حسب نبيل علي، يتم لإحكام قبضة القوى السياسية على سير الأمور، والمحافظة على استقرار موازين القوى في عالم شديد الاضطرابات وزاخر بالصراعات والتناقضات. (67) ليبرز بذلك الدور الاستراتيجي الذي أصبح يلعبه قطاع الاتصال باعتباره قوة اقتصادية وسياسية وثقافية في عالم ما بعد الحرب الباردة، مما أدى إلى تنامي النزعة الاحتكارية في هذا القطاع.

فسّر الباحث نفسه هذه النزعة الاحتكارية من منظور تاريخي، إذ أن الاتصال

تزامن على مدى عصور التاريخ مع قابلية شديدة للاحتكار، بدءا من احتكار كهنة الفراعنة لنقوشهم المقدسة (الكتابة الهيروغليفية)، إلى الاحتكار الذي تفشى في أرجاء منظومة الإعلام الرسمي وشبه الرسمي مرئيا كان أم مطبوعا أم مسموعا، مدعما نظرته هذه بمجموعة من الأمثلة:

- أربع وكالات أنباء عالمية، تحتكر 80% من فيض المعلومات.
- أربع مجموعات إعلام رئيسية تتحكم في 90% من الصحف البريطانية.
- احتكار عدد قليل من شركات الإعلام المتعددة الجنسيات للإرسال الجماهيري التلفزيوني والسنمائي.
- 10% من شركات الإعلان الأمريكية تسيطر على 80% من إجمالي الإنفاق الإعلامي في الولايات المتحدة.
- 100 موقع فقط على الأنترنات تستولي على 80% من إجمالي زوار مواقعها تاركة الخمس تتنافس عليه ملايين المواقع الأخرى.

- تلوح في الأفق بوادر صراع عالمي لاحتكار الإلكترونيات الاستهلاكية، شاشات الجيب الصغيرة، هاتف نقال، الكتب الإلكترونية... (68)

أما عن أسباب الاحتكار فقد أرجعها نبيل على الأساليب التالية:

- ضعف الارتباط العضوي بين محتوى المعلومات والوسيط الذي يتم تبادلها من خلاله أي سهولة نقل المواد الإعلامية من وسيط إعلامي إلى آخر مثلا من الإذاعة أو الصحافة إلى الأنترنات.
- سهولة السيطرة على الكم الهائل من الرسائل الإعلامية وذلك بفضل وسائل التحكم والرقابة المتوافرة لشبكات الاتصال.
- عامل اقتصاد الحجم الذي يعمل لمصلحة الكيانات الإعلامية الضخمة مثلا محطات التلفزيون العملاقة وحدها قادرة على شراء حقوق نقل الأحداث المهمة كالألعاب الأولمبية وغيرها. (69)

تجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن السيطرة الإقليمية على إنتاج المضامين الإعلامية، أدت إلى تقليص فرص تنوع هذه المضامين، ويرجع ذلك إلى الروح التجارية التي تميزها من جهة وطابع الترفيه، والاستعراض... إلخ الذي يغلب عليها من جهة أخرى، فما يشاهده الناس وما يقرؤونه أو ما يستمعون إليه، وما يرتدونه، وما يأكلونه... وما يتصورون أنهم يفعلونه، كل ذلك أصبح حسب هربرت شيللر، عبارة عن وظائف يمارسها جهاز إعلامي يقرر الأذواق والقيم التي تتفق مع معاييره الخاصة، التي تفرضها مقتضيات السوق.**88**(70) وبهذا بضاف التبادل غير المتكافئ للقيم

والمعايير الثقافية، إلى دائرة التبادل غير العادل في المجال الاقتصادي، كما يكرّس التفاوت التقليدي في ملكية وسائل الإعلام والاتصال ومضامينها المحتكرة من طرف الولايات المتحدة.

3-1-3- الهيمنة الأمريكية:

تعززت السيطرة الأمريكية خلال العقدين الأخيرين لقطاع الإعلام والاتصال، باحتكارها التكنولوجيات الحديثة للاتصال، فباستثناء شركة برتلسمان الألمانية (أكبر شركة نشر في الولايات المتحدة)، فإن معظم الشركات العملاقة الفاعلة على الساحة الدولية هي شركات ألمانية مثل شركة ديزني تايم وارنر وغيرها.

قدم محمد شومان جملة من التفسيرات لتفوق صناعة الإعلام والترفيه الأمريكية على

مثيلاتها في باقي الدول المتقدمة خاصة من ناحية إنتاجها والترويج لها بحيث تتجاوز هذه التفسيرات قيود الملكية والقيود الثقافية، نحاول إيجازها فيما يلي:

- ***التفسير الثقافي***: مفاده أن المجتمع الأمريكي في أصله مجتمع هجين، قائم على تنوع وتعدد ثقافي فريد، مكّن من إنتاج برامج ومضامين تعكس هذا الوضع وتستجيب له أي أنها ثقافة معلومة بالأصل.
- ***التفسير الاقتصادي***: يعتمد هذا القانون على حجم السوق من زاوية اتساع السوق الأمريكي المحلي وقدرته على استهلاك المنتوجات الإعلامية والترفيهية الأمريكية، وتغطية تكلفتها الضخمة قبل أن تصدر إلى الخارج.
- ***التفسير السياسي***: يربط بين قوة الولايات المتحدة الأمريكية وانفرادها بقيادة العالم بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبين قوة صناعات الإعلام والترفيه الأمريكي، على أساس أن هذه الأخيرة تعتبر من وسائل السياسة الخارجية الأمريكية، كما أن الإعلام يدعم قوة الولايات المتحدة ونفوذها السياسي والمعنوي على الصعيد العالمي.
- ***التفسير الرأسمالي الرمزي***: تعمل الصناعات الترفيهية في الولايات المتحدة على استقطاب أكثر العناصر البشرية كفاءة وموهبة وبالتالي تطوير ما تقدمه من منتوجات.(71)

يرى نبيل على أنه بقيام إعلام عصر المعلومات كقوة ناتجة عن عملية التكامل الرأسي بين الشركات الكبرى في هذا القطاع التي يحكمها معيار الربح والخسارة، فإن مآل ذلك هو اتساع الهوة بين من يملك المعلومة وبين من يفتقدها مما سيؤدي إلى إفراز وضع مأساوي يضاف إلى رصيد البؤس لسكان هذا الكوكب. وأيا كانت تسمية إمبريالية إعلامية أم ثقافية، فإنه يظل نوعا من القدر

الإعلامي يفرضه المركز على أطرافه، يسلب الصغير حق إنتاج رسالته الإعلامية، فلا يجد أمامه بسبب ارتفاع تكلفة إنتاجها سوى استيرادها، أو أن يسود نظامه الاتصالي الإعلان على حساب الإعلام أو أن يتبع فلسفة عمل وتوجيه الشركات المتعددة الجنسيات. (72)

يتضح من خلال ما تقدم انعدام الخيارات أمام الهيمنة الأمريكية، التي عرفت كيف تبسط نفوذها اقتصاديا وإعلاميا في حقل الاتصالات إلى جانب احتكارها للتكنولوجيات الحديثة للاتصالات وهيمنتها على التدفقات الإعلامية والثقافية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهيمنة إن كانت في شقها المادي المتعلق بالوسائل والرسائل سيطرة شبه مطلقة، فهي في شقها المعنوي نسبية ويرجع ذلك إلى ارتباطها من جهة بمدى انتشار التكنولوجيات الحديثة عالميا وبمدى تفتح البنى

الثقافية لمجتمعات العالم، وقابلتها لاكتساب عناصر وقيم ثقافية جديدة من جهة أخرى.

3-1-4- تعزيز التصنيع الثقافي:

إن تعزيز التصنيع الثقافي والإعلامي الذي ظل ولا يزال يميز الإنتاج الأمريكي في هذا المجال قد تضاعف في ظل التطور التكنولوجي، خاصة مع توسيع مجال النشاط الرأسمالي المشجع لمثل هذه العمليات سعيا وراء الربح الأوفر.

من بين النتائج المترتبة عن هذا الواقع هو تعزيز ثقافة الاستهلاك عبر العالم، إذ تقضي فلسفة عمل الشركات الاقتصادية الكبرى، بتسويق منتوجاتها أيا كانت، وذلك باستغلال الحقل الثقافي لتمرير رسائلها، من أجل الوصول إلى أكبر قدر من الاستهلاك. وتؤدي هذه العملية بدورها إلى ظهور مجتمعات استهلاكية وهي حسب الجابري عبارة عن تتويج طبيعي للمجتمع الإنتاجي في كل من أمريكا ودول أوروبا، أما في دول العالم الثالث والوطن العربي، فإن نمط المجتمع الاستهلاكي الذي يفرض بواسطة الاختراق الثقافي فيقمع المجتمع الإنتاجي ويجهض فعاليته، فضلا عن إحداثه لانشطار خطير، وثنائية عميقة المجتمع ككل، وتعويقه للتنمية، وتخريبه للادخار والاستثمار. (73)

أما على مستوى الفعل الثقافي، ذاته فإن سقوطه في حلقة التسليع والتصنيع مثله مثل أي منتوج ذي قيمة تبادلية، فمن شأنه أن يحوله حسب كل من أرمون ماتلار وجون ماري بيام (Pièmme) إلى قيمة تجارية تقضي على قدرته النقدية وتمحي بصمات التجربة الأصيلة الكامنة فيه، (74) وعليه فالدور الوجودي للثقافة في أي مجتمع باعتبارها نظاما ضروريا لإنتاج المعاني والرموز والقيم المحددة لسلوك أفراده، سوف يتراجع بحيث تصبح هذه الأخيرة مجرد وسيلة لتعبئة الجماهير وحثهم على استهلاك مختلف السلع.

من ناحية أخرى تؤدي عملية التصنيع إلى تضييق الخناق على الإبداع، مقابل تصاعد وتيرة الإنتاج المعياري الذي يخضع المضامين لنمط موحد من التصنيع، يعتمد بالدرجة الأولى على الجماليات الشكلية والفنية وحتى التقنية، كما تضفي السطحية وضحالة المضمون على الرسالة من خلال معالجتها الهامشية والمفتعلة للواقع وإغفالها لجوانبه الهامة والمعقدة، بالإضافة إلى تكريسها للترفيه والتماثل الاجتماعي.

1-1- إفرازات النظام الثقافي الراهن:

3-2-1- العولمة ومسألة الهوية:

أثار مفهوم الهوية في ظل التفاعل الثقافي الراهن نقاشا واسعا، نبع من مواقف مختلفة تطرقت لتأثيرات العولمة على ثقافات العالم وهوياتها. وقبل التطرق إلى هذا النقاش نحاول في بادئ الأمر التعريف بماهية هذا المفهوم.

يرى دنيس كوش (Denys Cushe) بأن مفهوم الهوية الثقافية مرتبط بمفهوم الهوية الاجتماعية، إذ أن لكل جماعة هويتها المستمدة من تعريفها الاجتماعي، الذي يسمح لها بتحديد موقعها في إطار التركيبة الاجتماعية الكلية. كما أنها إحتواء واستثناء بحيث تشخص الجماعة وتميزها عن باقي الجماعات. ومن هذا المنظور تظهر الهوية الثقافية كنموذج للتصنيف والتفريق بين "نحن" و"هم" القائم على أساس التنوع الثقافي. (75)

بناءا على هذا التعريف فالهوية هي تحديد للمقومات التي تبني شخصية مجتمع ما وتحدد معالمه بإقصاء كل ما لا يمد له بالصلة. وقد حدد الجابري بدوره مفهوم الهوية على أنه كيان يصير ويتطور، وليس معطى جاهزا ونهائيا، فالهوية تتطور إما في اتجاه الانكماش وإما في اتجاه الانتشار، كما تغتني بتجارب أهلها ومعاناتهم وانتصاراتهم وتطلعاتهم وأيضا باحتكاكها سلبا أو إيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما. (76) وعليه فإن هذا المفهوم في حركية دائمة في تفاعله مع غيره سواءا تعلق الأمر بهوية الفرد داخل الجماعة الواحدة، أو هوية الجماعات داخل الأمة، أو هوية الأمة داخل سائر الأمم. (77)

إن المسألة التي تطرحها العولمة، بالنسبة لهذا المفهوم ترتبط بالعلاقة بين هويات الأمم، أي هوية الأمة داخل سائر الأمم، لاسيما في ظل التطورات التكنولوجية التي جعلت من هذه الهويات

تتفاعل بشكل دائم وشامل وبصورة لم يسبق لها مثيل. مما يشكل خطرا على تنوعها بسبب حركيتها، وتعرضها للمد الثقافي الأمريكي المسيطر على إنتاج القيم والرموز الثقافية ووسائل تصديرها.

يزعم نقاد العولمة بأن عملية التفاعل هذه ستقود إلى تجريد البشر من هويتهم وإلى عالم أورويلي (Orwellian) (نسبة للكاتب الإنجليزي جورج أورويل الذي صوّر في روايته المجتمع الاستبدادي غير الإنساني الذي ينسحق فيه الإنسان تحت سطوة الدولة عليل وحيد النسق، فيما يذهب العض آخر إلى أنه من مقتضيات العصر التخلي الجزئي عن الرمز الرئيسي للهوية الوطنية

–أي السيادة- لصالح الكيانات فوق القومية مثل المنظمات الدولية. (78)

يرى من جهته حيدر إبراهيم بأن العولمة لا تهدد الهوية أو الهويات الثقافية بالفناء أو التذويب، بل تعيد تشكيلها أو حتى تطويرها لتكييف مع الحاضر فالإنسان الآن يتجه نحو إمكانية أن يعيش بهويات متعددة. وخير نموذج على ذلك أجيال المهاجرين. (79)

وبين هذا الرأي وذلك فإن مسألة الهوية في ظل العولمة، تبدو أكثر تعقيدا بالنظر إلى بروز ثقافة موازية لثقافات الأمم المختلفة، وهي ثقافة ذات طابع استهلاكي لا تخدم نسقها القيمي بقدر ما تنمي نزعة الاستهلاك لديها، فالتحدي يصبح مزدوجا داخليا وخارجيا.

3-2-2- السلطة الرمزية للصورة:

عرّف عبد إله بلقيز العولمة على أنها ثقافة ما بعد المكتوب، الثقافة التي يُؤرخ ميلادها لاحتضار الثقافة المكتوبة، وليست ثقافة ما بعد المكتوب سوى ثقافة الصورة.

فالصورة حسب الباحث ذاته تمثل أساس النظام الثقافي الجديد ومفتاحه السحري، باعتبارها المادة الثقافية الأساسية التي يجري تسويقها على نطاق جماهيري واسع، فهي في حد ذاتها خطاب مكتمل يملك سائر مقومات التأثير الفعّال، باعتبارها لغة بذاتها، وهذا ما يشكل أساس شعبيتها وتداولها الجماهيري الواسع، وهذا تكمن في نفس الوقت خطورتها نظرا لتحطيمها الحواجز الجغرافية عبر أنظمة البث الفضائية، فالنظام الثقافي المسيطر هو النظام السمعي-البصري الذي تحكمه إمبراطوريات إعلامية تبث ملايين الصور، تستقبل في جميع أنحاء المعمورة، وتستهلك بوصفها مادة استعمالية ذات عائدات. (80)

ومنه فإن تعاظم سلطة الصورة بواسطة الأنظمة السمعية-البصرية المختلفة أصبح يميز النظام الثقافي الراهن، الذي يؤسس حسب العديد من الباحثين لتراجع ثقافة المقروء في ظل الثورة المعلوماتية والإعلامية التي تسهل عملية تلقي الرسالة لتصبح في متناول الجميع، علما

أن خير سبيل لذلك هو الصورة، لما لها من مزايا وقدرات على التبليغ.

يذهب علي حرب في تحليل إشكالية سلطة الصورة إلى طرح سؤلا جوهريا: هل الصورة المتلفزة تتم على حساب الثقافة حيث أن الغلبة هي للشهادة على الحجة أو الانفعال على الدقة أو النبرة على العمق والتحليل؟

في إجابته على هذا الإشكال يوضح الباحث بأنه لا ينبغي عدم المبالغة في هذا الخصوص،

فالسنما قد أسهمت في رواج الأدب والروايات كما أن التوسع التقني في البلدان الغربية لم يؤثر على رواج الكتاب، على أساس أن التقنية الإلكترونية الكاسحة أفرطت في النصوص بفعل الأنظمة البصرية والرموز التلفزيونية الرقمية بسعتها الهائلة وتقنياتها المتنوعة التي تساهم في حفظ وإنقاذ المخطوطات وتخزينها. (81)

إن كان علي حرب قد تطرق إلى هذا الإشكال في شقه المادي المتمثل في الإنجازات الحضارية المتعلقة بحيز مكاني في البلدان الغربية، فإنه أغفل حقيقة ما قد يلحقه النظام السمعي-البصري بثقافات الدول المختلفة، على إثر دخوله في منافسة واسعة معها فعملية بث وتصدير قيم ورموز غريبة عنها، من شأنه تهجينها، كما أن الصورة –بالنظر إلى سهولة الحصول عليها- دخلت في العصر الراهن في منافسة مع المؤسسات التربوية لهذه المجتمعات، التي لا تملك من العدة ما يؤهلها لمواجهة المدّ الثقافي الوافد إليها من الغرب، كما أنها لا تعي –نظرا لارتفاع مستوى الأمية بها- مدى خطورة هذا المدّ في بعده الثقافي والحضاري.

3-3-4- تسطيح الوعي:

من بين أهم الخاصيات الناجمة عن المنظومة الإعلامية-الثقافية المهيمنة على سوق إنتاج الرسائل والمحتكرة لوسائل إنتاجها، يبرز معطى نمطية وتماثل المحتويات في البداية، متبوعا بمعطى آخر أكثر خطورة يتمثل في تسطيح وعي الأفراد بواقعهم وحجب تفكيرهم فيه.

في هذا الصدد يرى هربرت شيللر بأن تسطيح الوعي يتم عن طريق ترسيخ نوعا من الوهم لدى الجماهير، الذي من شأنه أن يزيف وعيهم ويعلّبه، ويضلل عقولهم من أجل تطويعهم، وكسب تأييدهم للنظام القائم الذي لا يخدم المصالح الحقيقية للأغلبية، وذلك عن طريق تكريس الاعتقاد لديهم بخمس أساطير. وبما أن تدفق المعلومات حسبه هو مصدر سلطة لا نظير لها، فليس من الواقعية في شيء أن يتم التخلي عن هذه السلطة. (82) تتمثل هذه الأساطير فيما يلي:

- ***أسطورة الفردية والاختيار الشخصي***: تهدف إلى جعل الإنسان يعتقد بأن حقيقة وجوده تتمثل في فرديته، أما غير ذلك فلا يعنيه. يساهم هذا الوهم في تجاوز الروابط الجماعية.

- ***أسطورة الحياد***: حيث يقتضي التضليل الإعلامي واقعا زائفا هو الأنكار المستمر لوجوده أصلا ولذا يجب أن يؤمن الشعب بحياد مؤسساته الاجتماعية، في حين يتم اللجوء إلى هذا الحياد لوصف الأداء الوظيفي للأنشطة المحملة يقيم وأغراض محددة تقدم الدّعم للنظام المؤسساتي السائد.

- ***أسطورة الطبيعة الإنسانية الثابتة:*** تهدف هذه الأسطورة التي تجنب تغيير الواقع وتخفيف المطالبة بالتغيير الاجتماعي، والمطالبة بإلغاء الفوارق الاجتماعية، وذلك بإعطاء النظام الاجتماعي بعدا استاتيكيا تماما مثل النظام الطبيعي (كتعاقب الليل والنهار).

- ***أسطورة غياب الصراع الاجتماعي:*** أي عدم التركيز على مميزات المجتمع في الإبداعات الثقافية الأمريكية وعلى انقساماتها الطبقية، العرقية، وخاصة المادية منها. فضلا سطحية وتفاهة البرامج في تغطية هذا الصراع وتشخيصه.

- ***أسطورة التعددية الإعلامية:*** هي إحدى مرتكزات التضليل الإعلامي الشامل، فبالرغم من حرية الاختيار والتنوع تمثلان مفهومين مستقلين إلا أنهما لا ينفصلان عن الواقع، على اعتبار أن حرية الاختيار لا تعني وجود خيارات واقعية نظرا لتشابه المضامين.

أما عن تقنيات تشكيل هذا الوعي، يقترح هربرت شيللر عنصرين أساسيين لترسيخ هذه الأساطير هما:

أولا : ***التجزيئية (Fragmentation)***: بإدخال هذه الأساطير على نحو غير محسوس في الوعي الشعبي خاصة مع تسارع معدل التدفق الإعلامي دون أدنى تنوع في المعنى.

ثانيا: فورية المتابعة الإعلامية (Immidiacy of information): التي ترتبط بعملية التجزيئ وتشكل عنصر من عناصر وجودها، خاصة وأن المادة الإعلامية المقدمة سريعة الزوال، لا تخلف ورائها بنية باقية أو ثابتة لذا فهي تعوض حسبه عملية الفهم، وبالرغم من تأكيده على فائدة التكنولوجيا الحديثة، إلا أنه يرى بأنها تستخدم للتشويش على المعنى، وذلك بترويجها لتوجهات دون تاريخ، توجهات يعتبرها بأنها ضد المعرفة. (83)

على هذا الأساس فإن فلسفة عمل المنظومة الإعلامية-الثقافية المهيمنة تقوم من أجل ضمان بقائها بشكل دارويني، على مجموعة من المرتكزات تقوي نفوذها في مختلف الذهنيات وتفعِّل تأثيرها فيها. لاسيما منها الترفيه الذي يطغى على المواد المنتجة ويؤدي إلى بروز مجموعة من الظواهر السلبية مثل تسطيح الوعي، النمطية، الهروبية... إلخ.

من جهته يرى أديب خضور بأن أهم الظواهر السلبية تتمثل في العقم الثقافي للمواد المنتجة بغرض التصدير إلى البلدان النامية، وذلك بإحجامها عن ذكر أي شيء عن الثقافات الحقيقية للدول التي تأتي منها، وذلك لأن عملية الإنتاج تتم وفقا للقانون القاضي بأن نجاحها يتناسب عكسيا مع وجود وبروز طابعها الثقافي المحلي الخاص. وعليه لابد من تخفيف وتطهير هذه المواد من أي

مضمون ثقافي-حضاري أصيل محلي وخاص وجعلها سلعة موجهة إلى كل الأذواق، أي أنها نماذج حسب الطلب خالية من أي هوية وخصوصية، ترسخ السطحية والنمطية. (84)

3-3-5- الشيوع والكونية:

تعتبر ظاهرتي الشيوع والانتشار أحد أهم إفرازات النظام الثقافي الراهن، ويرجع ذلك بطبيعة الحال إلى التطور التكنولوجي المسجل على هذا الصعيد، والذي أسس لعهد جديد يرتكز على التبادل الحر للإعلام والقيم والرموز، كنتيجة منطقية لشيوع استخدام الشبكات العالمية للاتصال والانتشار المنهجي لنظام الإعلام المتعدد الوسائط حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.

كما ساهمت خصوصية التكنولوجيات الحديثة للاتصال في تكريس ظاهرة الكونية ببعديها الاتصالي والثقافي، لاسيما مع المستجدات المسجلة على مستوى العملية الاتصالية التي أصبحت تتسم بالتفاعلية واللاجماهيرية وقابلية حركة الأفراد، وقابلية تحويل الرسالة وقابلية توصيل الأجهزة، فضلا عن ما تتيحه من خيارات الإرسال والتلقي والمشاركة.

وإن كانت هذه المعطيات تفصح عن الجوانب الإيجابية الكامنة وراء انتشارها بفعل تعميم استخدامها عالميا، فإنها تنطوي بالموازاة مع \لك على مخاطر عديدة بالنسبة لواقع التنوع الثقافي عبر العالم لاسيما إذا اقترن الحديث عنها بمعطى ملكيتها.

على أساس الولايات المتحدة الأمريكية تحتكر ملكية هذه التكنولوجيات الحديثة للاتصال وتحتل الصدارة في تصنيع المحتويات الإعلامية والثقافية فمن البديهي أن يكون التفوق لنموذجها الثقافي على حساب الأنماط الثقافية الأخرى، خاصة في ظل التبادل غير المتكافئ للقيم والرموز الذي يميز الاتصال الثقافي في العصر الراهن. أدى هذا الوضع إلى اتساع دائرة النقاش حول المسألة الثقافية وطرحها بشدة لاسيما مع تصاعد خطاب شمولي جديد يجد مرجعيته في الاستراتيجيات التسويقية والشبكات الإشهارية العالمية للشركات المتعددة الجنسيات، التي تعمل على التأسيس لثقافة كونية تمكنها من التغلغل في اقتصادات دول العالم وذلك لتنميط سلوكاتها الاستهلاكية.

يتضح على ضوء ما تقدم بأن الحديث عن إفرازات النظام الثقافي الراهن، قد تزامن مع تبلور المسألة الثقافية بصيغة جديدة تتعزز في ظلها الهيمنة الأمريكية على حقل الإنتاج الإعلامي والثقافي بمختلف الوسائل والآليات، وما العولمة بجميع تجلياتها إلا دليلا على ذلك.

** هــوامش الـــفصل الـــثاني:

(1) محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، ص18.

(2) Louis Dollot, p19……..

(3) Denys Cushe, p16……..

(4) عبد الوهاب الكيالي، ص844.

(5) كرم شلبي، ص149.

(6) علي حرب، ص123.

(7) ليلى فيلالي، ص94.

(8) Edgar Morin, p16……

(9) أمين جلال، ص115.

(10) نفس المرجع، ص ص116-122.

(11) IBID, p223…….

(12) السيد ياسين، ص313.

(13) Jean Paul Warnier, p62……

(14) عزمي بشارة، بعض جوانب جدلية العولمة إسرائيليا، مجلة المستقبل العربي، 1998 ص52.

(15) عبد الإله بلقيز، ص ص318-319.

(16) Armand Mattelard, La mondialisation Audela des Mythes, p87

(17) IBID, p87-88…….

(18) عبد الخالق عبد الله، العولمة، جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، 1999 ص75.

(19) Jean Paul Warnier, p20……

(20) IBID, p7…….

Denys Cushe, p32…….. (21)

Jean Paul Warner, p23……... (22)

IBID, p25……... (23)

IBID, p28……..... (24)

Armand Mattelard, La mondialisation de la communication, p26 (25)

IBID, p30……... (26)

IBID, p32…… (27)

شون ماكبرايد، ص339. (28)

Pierre Antoine Pontoizeau, p34…… (29)

Françoise Ben hanou, p63…….. (30)

Edgar Morin, p35……... (31)

Françoise Ben hanou, p81…… (32)

IBID, p82-83…….. (33)

محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، ص13. (34)

قاسم حجاج، ص55. (35)

Denys Cushe, p21…….. (36)

قاسم حجاج، ص181. (37)

Encyclopédia Universalis, 1998…… (38)

IBID…… (39)

Paul Attalah, p197…….. (40)

Paul Attalah, p203…… (41)

السيد الحسيني، ص98. (42)

Paul Attalah, p204…… (43)

Edgar Morin, p238……. (44)

Pierre Antoine Pontoizeau, p141……... (45)

شون ماكبرايد، ص20. (46)

المرجع نفسه، ص ص536-537. (47)

صالح بن بوزة، ص120. (48)

(49) *Armand Mattelard, La mondialisation de la communication , p75*

(50) *IBID, p75……*

(51) *شون ماكبرايد، ص344.*

(52) *Armand Mattelard, OP. Cit, p91……*

(53) *محمد عابد الجابري، مرجع سبق ذكره، ص175.*

(54) *المرجع نفسه، ص179.*

(55) *المرجع نفسه، ص192.*

(56) *Armand Mattelard, OP. Cit, p27……*

(57) *Encyclopédia Universalia, 1998……*

(58) *IBID……..*

(59) *IBID……..*

(60) *فيليب بيار وبيار دو سينار كلنز، ص132.*

(61) *Armand Mattelard, Dangereux éffets de la Globalisation de réseaux, le mond-diplomatique, 1995 p24.*

(62) *IBID, p25……...*

(63) *برهان غليون وسمير أمين، ص98.*

(64) *علي حرب، ص29.*

(65) *عبد الخالق عبد الله، ص76.*

(66) *محمد شومان، عولمة الإعلام ومستقبل النظام الإعلامي العربي، مجلة عالم الفكر، 1999 ص171.*

(67) *نبيل علي، ص ص344-345.*

(68) *المرجع نفسه، ص354.*

(69) *المرجع نفسه، ص355.*

(70) *هربرت شيللر، ص355.*

(71) *محمد شومان، ص ص165-166.*

(72) *نبيل علي، ص157.*

(73) *محمد عابد الجابري، المسألة الثقافية، ص200.*

(74) *نصر الدين العياضي، ص106.*

(75) Denys Cushe, p84……

(76) محمد عابد الجابري، العرب والعولمة، ص298.

(77) المرجع نفسه، ص ص298-299.

(78) دافيد روثكويف، مرجع سبق ذكره، ص ص28-32.

(79) حيدر إبراهيم، العولمة وجدل الهوية الثقافية، عالم الفكر، 1999 ص103.

(80) عبد الإله بلقيز، ص315.

(81) علي حرب، ص ص143-144.

(82) هربرت شيللر، ص ص17-34.

(83) المرجع نفسه، ص ص38-44،.

(84) أديب خضور، سوسيولوجيا الترفيه في التلفزيون، عالم الفكر، 1999 ص280.

II- تشخيص جريدة "الخبر" اليومية:

نعتمد في تشخيصنا لجريدة "الخبر" اليومية، على النموذج الذي قدّمه الباحث جاك كايزر (Jaques Kayser)، في كتابه المعنون اليومية الفرنسية (Le quotidien Français)، يتألف هذا التشخيص من قسمين الأول يتعلق بعرض بطاقة وصفية لأهم التفاصيل المعرّفة بالجريدة، أما الثاني، فيتمثل في ملف هويتها. (1)

1- بطاقة وصفية:

1-1- اسم الجريدة: "الخبر":

1-2- مقر الجريدة: دار الصحافة، 1 بشير عطار، ساحة أول ماي الجزائر. (المقر يضم جميع هيئات الجريدة، بما في ذلك هيئة التحرير، الإدارة، قسم الإشهار والأرشيف).

1-3- دورية الجريدة: يومية تصدر باللغة العربية.

1-4- فترة الصدور: صباحية.

1-5- تاريخ أول عدد: صدر العدد التجريبي لجريدة "الخبر" اليومية بتاريخ 6 جوان 1990، في الفترة الصباحية، بسحب 1000 نسخة وزعت في الأحياء الكبرى للعاصمة، وذلك بعد الحصول على تسريح رسمي من السلطات العمومية. وقد صادف صدور العدد الأول من هذه الجريدة ذكرى الفاتح من نوفمبر سنة 1990. كما اتسع بعد ذلك صدورها ليشمل باقي ولايات الوطن، حيث صدرت في ولايات الشرق بتاريخ 17 مارس 1991، تلتها ولايات الغرب الجزائري.

1-6- منطقة التوزيع الأساسية: يغطي توزيع الجريدة معظم التراب الوطني، لكن يبقى أن العاصمة تعتبر المنطقة الأساسية للتوزيع.

1-7- السحب: تحتل جريدة "الخبر" اليومية المرتبة الأولى من ناحية حجم السحب وذلك على المستوى الوطني، حيث قدر معدل سحبها سنة1999 بحوالي 030-340 نسخة. (2) كما يتضح في الجدول التالي:

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991
304.030	220.000	-	-	40.000	80.000	60.000	20.000	50.000

أما من خلال فترة 2000-2001 فقد ارتفع معدل سحب الجريدة إلى ما بعادل 400.000 نسخة يوميا، لتبقى بذلك تحتل الصدارة من ناحية حجم السحب مقارنة بباقي الصحف اليومية الوطنية.

تطبع جريدة الخبر وتسحب على مستوى مناطق الوطن كما يشير إليه الجدول التالي:

المنطقة	الشرق	الوسط	الغرب
شركة الطبع	شركة الطبع للشرق (SIE)	شركة الطبع للجزائر (SIA)	شركة الطبع للغرب (SIO)
معدل السحب (1999)	136.830	116.100	51.100

1-8- السعر: بلغ سعر الجريدة عند صدورها أربعة دنانير، أما حاليا فيقدر بعشرة دنانير.

1-9- الشكل: صدرت الجريدة عند بدايتها ب12 صفحة من المقاس الكبير على مدار 6 أشهر، ثم أصبحت تصدر في قطع نصفي (التابلويد: 28.5x42 سم^2)، وهي أول يومية تصدر بالعربية، على هذا الشكل بعد جرائد "الوطن"، "ليبرتي" و"لوتمان"، الصادرة بالفرنسية.

1-10- عدد الصفحات:

- لم تتجاوز جريدة الخبر عند بدايتها 12 صفحة في قطعها الكبير ثم 24 صفحة في قطعها النصفي، إلى جانب ظهورها في بعض المناسبات مثل الانتخابات الرئاسية بحجم 32 صفحة.
- عدد الأعمدة: إن عدد الأعمدة في الجريدة يقترن أساسا بحجم المادة الإعلامية إلا أن عددها غير قار، ويتراوح بين 4 و5 أعمدة، وهذا الفرق ليس على مستوى الأعداد وإنما على مستوى الصفحات أيضا.

1-11- اسم وعنوان المطبعة: تطبع جريدة الخبر حاليا من طرف شركة "الجزائر لتوزيع الصحافة" (AIDP) وهي شركة مختلطة بين "الخبر" و"الوطن" أما في الشرق فهي تطبع في شركة الطباعة "للغرب" وتوزعها شركة "سيدور".

1-12- عدد الطبعات: هناك ثلاث طبعات،**101**طبعة الشرق وطبعة الغرب وأخرى للوسط بالإضافة إلى الطبعة الإلكترونية للجريدة.

1-13- مميزات خاصة لصدور الجريدة: تعتبر جريدة "الخبر" اليومية من الجرائد الدائمة الصدور بحيث لم تتوقف منذ بدايتها إلى غاية اليوم، إلا في سنة 1995، لمدة 17 يوما حسب المدير الإداري لها، وذلك بسبب الإضراب العام للصحافة المستقلة في الجزائر آنذاك. (3)

1-14- مكان حفظ الطبعات: يتم حفظ الطبعات بقسم الأرشيف الكائن بمقر الجريدة والمكتبة الوطنية.

1-15- الملاحق والملفات: باشرت الجريدة في السابق، باستعمال نظام الملاحق في مختلف المجالات، إلا أن التجربة باءت بالفشل، فتوقفت عن إصدارها.

2- ملف الهوية:

2-1- البنية القانونية والمالية:

تأسست جريدة الخبر اليومية الصادرة باللغة العربية مباشرة بعد إقرار التعددية الإعلامية في الجزائر، الناتجة بدورها عن إقرار التعددية السياسية، المنصوصّ عليها في دستور فيفري 1989، فبعد المصادقة على قانون الإعلام في أفريل 1990، الذي فتح المجال أمام الخواص لإنشاء صحف مستقلة، تم تأسيس جريدة "الخبر" اليومية، المستقلة في شكل شركة مساهمة (S.P.A)، بلغ رأسمالها الإجمالي الإبتدائي حوالي 3016000دج، وفقا لـ 3016 سهما، فيما يبلغ رأسمالها الحالي حوالي 907800000دج.

يترأس إدارة هذه الشركة مجلس إداري يتكون من 7أعضاء منتخبين من طرف الجمعية العامة والمتألفة من مجموع المساهمين، وعلى أعضاء مجلس الإدارة امتلاك أكثر من 20% من رأسمال الشركة، ينتخبون لمدة 6سنوات ومن بين صلاحيات الجمعية العامة الأساسية هي إمكانية حل مجلس الإدارة.

فيما يتعلق بالمدير العام للشركة، فيتم انتخابه من قبل أعضاء مجلس الإدارة، وهو مكلّف بالتسيير العام للشركة، كما أنه المسؤول عن النشر والناطق الرسمي باسم الشركة، وصوته هو الراجح في حالة تعادل الأصوات حين إصدار القرار.

أما عن رئاسة الإدارة المالية المكلّفة بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة الخاصة برواتب ومنح العاملين بالجريدة، من صحفيين وموظفين، يتكفلها أحد المساهمين، بينما يشرف على القسم التجاري والإشهاري للشركة رئيس المصلحة الذي يعتني باستقبال المعلنين، ويقوم أيضا باتصالات مكثفة بين مختلف الهيئات الرسمية، والجماعات المحلية، والمؤسسات الاقتصادية الخاصة لجلب الإعلان عن منتجاتها وخدماتها على صفحات الجريدة، ولمعرفة المزيد عن تفاصيل الهيكل الإداري، أنظر الشكل التالي:

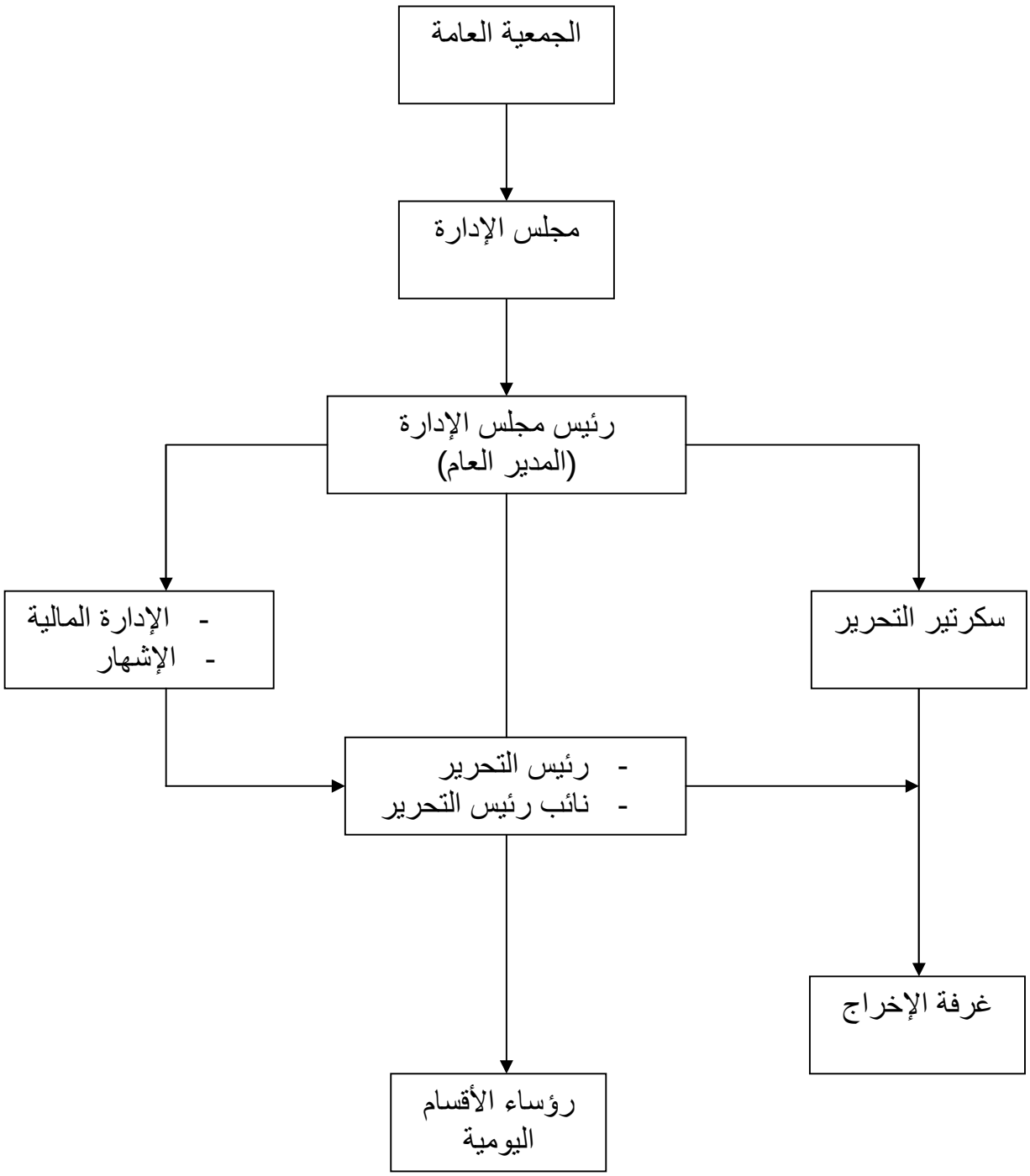
الجمعية العامة
مجلس الإدارة
رئيس مجلس الإدارة
(المدير العام)
- الإدارة المالية
- الإشهار
سكرتير التحرير
- رئيس التحرير
- نائب رئيس التحرير
غرفة الإخراج
رؤساء الأقسام
اليومية

2-2- ظروف الإنتاج:

تتم في البداية عملية تجميع المادة الإعلامية من مختلف أقسام التحرير، يتولى بعدها سكرتير التحرير تصميم نموذج لإخراج الصفحات، فيما يقوم القسم التقني بتركيب هذه الصفحات وإخراجها في شكلها الأولي (La maquette)، وذلك بالتنسيق مع هيئة التحرير التي تشرف على ذلك، بعد هذا تتولى المطبعة طبع الجريدة ونسخها، لتأتي في الأخير عملية التوزيع.

2-3- ظروف التوزيع:

يتم التوزيع على يد شركة الجزائر لتوزيع الصحافة في الوسط، بينما تتكفل الجريدة بعملية التوزيع في الشرق، فيما توزعها شركة سيدور، كما تتم عملية التوزيع، حسب المدير الإداري للجريدة خارج الوطن كفرنسا مثلا، أما عن الكيفية التي تتم بها عملية التوزيع فقد باشرت الجريدة باستخدام نظام التوزيع عن طريق الفاكس (Presse-Fax) إلى جانب عملية التوزيع العادية.

2-4- تنظيم التحرير:

تحتوي هيئة التحرير لجريدة الخبر اليومية على خمسة أقسام إخبارية هي على التوالي، القسم الوطني بشقيه السياسي والمحلي، الدولي، الثقافي، المنوعات، والرياضي. يعمل ضمن كل منها مجموعة من الصحفيين إلى جانب عدد من المتعاونيين والمراسلين.

أما اعن طريقة العمل فهي تتم وفقا لما يتحصل عليه الصحفيون من أخبار من وكالات الأنباء المختلفة، إلى جانب قيامهم بتغطية الأحداث السياسية، المحلية والمتلقيات... إلخ، وذلك في إطار تخصص كل صحفي، إذ يهتم القسم الوطني للجريدة بالأحداث السياسية، والتظاهرات التي تنظم على المستوى الوطني، بينما يسلط صحفيو القسم الدولي الضوء على الأحداث التي تقع على الصعيد الدولي، أما القسم الثقافي، فتصب اهتماماته في متابعة مختلف النشاطات الثقافية والإبداعية، من مسرح، أدب، موسيقى... فضلا عن القضايا الثقافية والفكرية والعلمية...، من جهته يعمل قسم المنوعات على استقراء الواقع الاجتماعي للمواطن الجزائري من خلال الروبورتاجات والتحقيقات المتنوعة حول الظواهر الاجتماعية فضلا عن بعض أخبار مشاهير ونجوم السنما في العالم وكذلك بعض القضايا الصحية... إلخ، أما بالنسبة للقسم الرياضي فهو يقوم بتغطية مختلف النشاطات الرياضية على الصعيدين الوطني والدولي.

يوجد على رأس كل قسم من أقسام**105**هذه الجريدة رئيسا للقسم يشرف على المتابعة اليومية

للأخبار المتعلقة بقسمه، كما يقوم بتوزيع المواضيع على الصحفيين، ويتم هذا بالتنسيق مع كل من رئيس التحرير ونائبه.

يقدر عدد الصحفيين الدائمين في جريدة "الخبر" حسب آخر إحصاء بـ60 صحفيا دائما و12 متعاونا، فيما وصل عدد المراسلين إلى 65 مراسلا، كما بلغ عدد مكاتب الجريدة 22 مكتبا موزعة على مختلف مناطق الوطن. (4)

2- خط العمل السياسي:

إن تحديد الخط الافتتاحي لأي جريدة، يقترن بالدرجة الأولى بدراسة وتحليل الأنواع الصحفية التي يغلب عليها طابع الرأي، مثل الافتتاحية، العمود، التعليق... إلا أن غياب الافتتاحية والتعليق في هذه الجريدة يصعّب من حصر المبادئ السياسية لهذه الجريدة، خاصة وأن العمود الموجود في الصفحة الأخيرة تحت عنوان "مجرد رأي" يتناوب على كتابته صحفيون بالجريدة من الأقسام المختلفة وليس رئيس تحريرها أو نائبه، مثلما تجدر الإشارة إلى أن عنوان الجريدة خالي من أي شعار مرافق للعنوان الرئيسي يمكن أن يسهل من مهمة الباحث في هذا الشأن.

وقد أكد المدير الإداري للصحفية بخصوص هذه المسألة، أن جريدة "الخبر" اليومية، هي جريدة مستقلة، لا تتبنى أي حزب من الأحزاب السياسية الفاعلة على الساحة السياسية الجزائرية، وبأنها لا تدافع عن أي منها، وإنما تنتمي كما جاء في افتتاحيتها للعدد رقم0 حرية التعبير كشعار، حيث نصت الفقرة الأخيرة من هذه الافتتاحية على "لن نعدكم بالكمال، فلسنا إلا عبادا، لكننا نعدكم بألا نتحزب وألا نخضع إلا للقانون، ولا يمكن أن نقدم بين أيديكم إلا ضمانا واحدا، هو نزاهتنا الفكرية... ". (5)

وعليه فالخط الافتتاحي لجريدة "الخبر" اليومية يكتنفه الغموض لاسيما أمام عدم إفصاح مسؤوليتها عن ما يمكن أن يساعد على تحديد هذا الخط أو المبادئ السياسية التي تدافع عنها.

** الـــــــهوامـش:

(1) ..... Jaques Kayser, pp38-75

(2) عمر بوسعدة، ص ص91-92.

(3) مقابلة مع سعيد زوقاري، المدير الإداري والمالي لجريدة الخبر اليومية، الجزائر2001.

(4) المصدر نفسه.

(5) العدد (00) لجريدة الخبر اليومية المرافق لـ 1نوفمبر 1990، ص1.

1- الركن الثقافي في جريدة "الخبر":

إن دراسة أي موضوع إعلامي تقدمه الصحافة المكتوبة، تقتضي في البداية التعرف على المكانة التي تحتلها المادة المخصصة له من إجمالي المواد الأخرى التي تقدمها الجريدة، وتقدير أهميتها النسبية، ولهذا الغرض وقبل التطرق مباشرة إلى تحليل الرؤية التي قدمتها جريدة "الخبر" اليومية حول مفهوم العولمة الثقافية، ارتأينا من خلال الجدول الأول التعرف على المكانة التي يحتلها الركن الثقافي في هذه الجريدة، حتى نتمكن من معرفة في الأول مدى اهتمام الجريدة بالمواضيع الثقافية ككل والتعرف على نسبة هذا الركن من إجمالي مادة التحرير المعروضة على جمهورها من القراء خلال فترة الدراسة (1-1-1998*31-12-1999)، لكن قبل هذا تجدر بنا الإشارة أيضا إلى ما نقصده في هذا الصدد، بمادة التحرير والركن الثقافي حتى تسهل عملية تحليل معطيات الجدول رقم 1.

- ***مادة التحرير:***

إن الجريدة باعتبارها وسيلة إعلامية، هي في نفس الوقت عبارة عن جسم أو بناء مادي يتمثل في الورق والحبر الموزع على مجموعة من الصفحات في شكل مطبوع من ناحية ثانية فهي عبارة عن بناء فكري يعكس مجموعة من الموضوعات، الأحداث، الأفكار...، التي تعرض في أجناس صحفية مختلفة لتنقل إلى القراء بعد طبعها، فضلا فن الإعلانات والخدمات التي تشكل جزءا من أجزاء البناء الكلّي للجريدة، إلى جانب العناصر الطباعية، كالصّور والعناوين والمتون.

انطلاقا من هذا يمكن تعريف مادة التحرير على أنها محصلة المواضيع الناتجة عن المجهودات الذهنية للصحفيين، الصادرة في أشكال فنية مختلفة تعكس أحداثا وأفكارا وظواهرا وقضايا... معينة، يتم طبعها وتوزيعها على مستوى صفحات الجريدة وفقا للتبويب المعمول به فيها، باستخدام العناصر الطباعية اللازمة، التي تساعد بدورها في عملية تمرير وتأدية الرسالة الإعلامية التي وجدت لأجلها الجريدة.

تجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف يستثني كلاّ من الإعلانات المتمثلة في المادة المطبوعة المدفوعة القيمة من قبل المعلن، والترويسة (العنوان الرئيسي المنشور عادة في رأس الصفحة الأولى) والخدمات: (ما ينشر من تهاني وتعازي وطلبات المساعدة ومواعيد الصلاة وعناوين تهم القارئ... والبيانات الخاصة بالجريدة وعنوان الإدارة والتحرير وعدد النسخ... الموجودة في الصفحة ما قبل الأخيرة للجريدة).

بناءا على ما تقدم فإن كل ما تطبعه الجريدة على صفحاتها لا يعني بالضرورة بأنه ينتمي إلى مادة التحرير التي ما هي إلا تجسيد واقعي للمادة الإخبارية أو الإعلامية التي تنتجها هيئة تحرير الجريدة.

- ***الركن الثقافي:***

نقصد بالركن ذلك الحيّز الذي تخصصه الصحافة المكتوبة، بصورة ثابتة لعرض أو نشر مواضيع معينة، وعليه فالركن الثقافي يعني ماديا تلك المساحة الثابتة التي يتربع عليها عدد من الصفحات أو الأعمدة المخصصة للمواضيع ذات الطابع الثقافي المنشورة والموزعة على كافة القراء، أما فكريا فالركن الثقافي... يمثل جزءا من مادة التحرير الكلية للجريدة يرتبط بأوجه النشاط الثقافي بصورة عامة، من إبداعات أدبية، وفنون تشكيلية أو مسرحية أو موسيقية أو سينمائية...، ومنتوجات فكرية وعلمية، وغيرها من النشاطات ذات البعد الثقافي، التي تشكل محل اهتمام هيئة تحرير الجريدة.

أما بالنسبة للركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال فترة الدراسة (1998-1999)، فقد تربع على ما يقارب صفحتين كاملتين، هما الصفحتين 19 و21 خلال الفصل الأول والثاني من سنة 1998، إلا أن التبويب الجديد للجريدة وأمام الزيادة الكبيرة في المادة الإعلانية، قد قلّص من حجم صفحات الركن الثقافي إلى ما يعادل الصفحة الواحدة (هي الصفحة 19) التي ظل عدد أعمدتها غير قار، بحيث تراوح بين 4 أعمدة و5 أعمدة.

فيما يخص الجانب الفكري للركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، فقد انحصر في متابعة الأحداث ذات البعد الثقافي على الصعيد المحلي والعالمي من أدب وفنون بمختلف أنواعها... فضلا عن معالجته للقضايا الفكرية والعلمية.

تعتبر نسبة مادة التحليل مقارنة بحجم أركان الجريدة المقدرة بأربعة وعشرين ركنا، غير كافية نسبيا لتناول هذا الموضوع، لاسيما وأن هذا الأخير يعتبر من القضايا الفكرية المعاصرة التي تتطلب الاهتمام، لإيضاح الرؤى المختلفة حوله وفك الالتباس الذي يكتنفه والتعريف بأبعاده المتعددة.

أما إذا ما تمت مقارنة المساحة المخصصة لمادة التحليل في سياق المساحة الكلية للأركان خلال فترة الدراسة، والمقدرة نسبيا بـ 540000 سم^2 فإن ما يلاحظ هو تراجع نسبة مساحة مادة التحليل داخل مساحة الأركان الكلية (1998-1999) بـ 1.51 في المائة وعليه يمكن اعتبار هذه النسبة ضئيلة، لا تتلائم مع طبيعة الموضوع، وغير كافية لفهمه وحصر جميع جوانبه، والإلمام بجميع عناصره بصورة وافية وشاملة.

إن هذا الاستنتاج يكمل إلى حد بعيد، الاستنتاجات المتوصل إليها في الجدول الأول، بحيث سبق وأن أوضحنا، من خلال الأرقام الواردة فيه، بأن نسبة الأخبار الثقافية محدودة وغير وافية مقارنة بالأخبار السياسية على سبيل المثال وليس الحصر، ومنه فإن محدودية مادة التحليل تصب في نفس السياق، ويمكن لنا تفسير ذلك، بأنها راجعة لفلسفة عمل الجريدة والتوجه الجديد المعمول به فيها والقاضي بتخفيض حجم المادة الإعلامية ذات الطابع التحليلي، وزيادة حجم المادة الإعلامية الإخبارية. يتبين هذا جليا من خلال الانخفاض الواضح في عدد الأركان المتعلقة بمادة التحليل، التي بلغت سنة 1998 خمسة عشر ركنا، وقُلصت سنة 1999 إلى تسعة أركان، وأكثر من هذا فقد انعدمت مادة التحليل المتعلقة بموضوع الدراسة بشكل تام خلال الفصل السابع من نفس السنة، مما يؤكد الفكرة المطروحة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم2 بأن ما سجل بالنسبة لمساحة مادة التحليل ضمن الركن الثقافي، في كل فصل كان كما يلي:

- ***الفصل الأول:*** 311.69 سم^2، بنسبة 33.24 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير للأركان الثقافية المقدرة بـ 937.5 سم^2.
- ***الفصل الثاني:*** 1435.78 سم^2، بنسبة 26.37 سم^2 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير للأركان الثقافية المقدرة بـ 5443.45 سم^2.
- ***الفصل الثالث:*** 1991.57 سم^2، بنسبة 45.78 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير الخاصة بالأركان الثقافية المقدرة بـ 4350سم^2.

- ***الفصل الرابع:*** 1240.63سم^2، بنسبة 39 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير للأركان الثقافية، المقدرة بـ 3180.4 سم^2.

- ***الفصل الخامس:*** 1969.95سم^2، بنسبة 48.20 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير للأركان الثقافية المقدرة بـ 4086.25 سم^2.

- ***الفصل السادس:*** 952.8 سم^2، بنسبة 38.38 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير للأركان الثقافية المقدرة بـ 2482.5 سم^2.

- إنعدام تام لمادة التحليل في الفصل السابع،

- ***الفصل الثامن:*** 266.41 سم^2، بنسبة 28.41 في المائة ضمن مادة التحرير للأركان الثقافية المقدرة بـ 937.5 سم^2.

إن أول ما يمكن ملاحظته من خلال الأرقام المتعلقة بمادة التحليل ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" خلال فترة الدراسة (1998-1999) النسب الخاصة بها هو التفاوت الكبير المسجل بينها على مستوى فصول الدراسة، سواءا تعلق الأمر بمساحتها أو بنسبتها داخل الركن الثقافي. وإن كان هذا التفاوت غير جليا بشدة في النسب المئوية، لكنه يظهر أكثر وضوحا فيما يخص تطور مساحة مادة التحليل. وفي هذا الصدد تجاوز الفرق بين أعلى نسبة فصلية مسجلة لمادة التحليل وأصغر نسبة مستوى 21.83 في المائة، أي أن أعلى نسبة قاربت ضعفي أصغر نسبة وهذا ما يعكس عدم الاستقرار في طرح المفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية من حيث الجانب الكمي، علما بأنه تم تسجيل الغياب التام لمادة التحليل في الفصل السابع، فيما سجلت أعلى نسبة لها في الفصل الخامس بـ 48.20 في المائة ضمن الركن الثقافي، وأدنى نسبة لها في الفصل الثاني بـ 26.37 في المائة ضمن المادة نفسها، كما ظل هذا التفاوت المتعلق بالنسب المئوية ملحوظا طيلة فترة الدراسة، بين صعود ونزول من الفصل الأول إلى غاية الفصل الثامن، مما يدل على أن الجريدة لم تتابع عن كثب تطورات هذا الموضوع، ولم تهتم بمتابعة التفاصيل الواردة بشأنه مثل عرض الآراء والرؤى الخاصة به بصورة دائمة ومستقرة حتى تستكمل أداء وظيفتها التثقيفية بهذا الشأن.

أما فيما يتعلق بالتفاوت المسجل حسب الأرقام المعروضة في الجدول الثاني على مستوى المساحة المخصصة لمادة التحليل، بعيدا عن علاقتها بمساحة الركن الثقافي فيتضح بأن المساحات المخصصة لمادة التحليل ظلت في تأرجح بين ارتفاع وتراجع على مدار جميع فصول الدراسة، إذ

بلغت مساحة الفصل الثالث على سبيل المثال المقدرة بـ 1991.57 سم^2، ما يعادل 7.47 مرة، مساحة الفصل الثامن المقدرة بـ 266.41 سم^2، مما يدل على أن مساحة مادة التحليل بدورها لم تحظ بالاستقرار والديمومة في جانبها الكمي، لطرح موضوع البحث.

يلاحظ من ناحية ثانية، بأن التفاوت المسجل على مستوى مساحة مادة التحليل، قد اقترن بتطور مساحة الركن الثقافي، من حيث الارتفاع والانخفاض، ويتضح ذلك من خلال مقارنة مساحة الركن الثقافي في الفصل الثالث، البالغة 4350 سم^2 أي ما يعادل 4.64 مرة مساحة الركن الثقافي في الفصل الثامن، وعليه فإن العلاقة القائمة بين مساحة الركن الثقافي ومساحة مادة التحليل هي المتحكمة في عملية تطور هذه الأخيرة.

يتبين من ناحية أخرى، انخفاض مساحة مادة التحليل في السنة الثانية من فترة الدراسة، ففي حين بلغت هذه المساحة 4979.67 سم^2، خلال سنة 1998 فإنها لم تتعد 3189.16 سم^2 سنة 1999، مع انعدامها تماما في الفصل السابع من نفس السنة. يمكن تفسير هذا، كما سبق لنا وأن ذكرنا بابتعاد الركن الثقافي –تطبيقا لتوجيهات رئاسة التحرير- عن القضايا التحليلية مثل موضوع البحث، والتوجه نحو تكثيف المادة الإخبارية، وبما أن المساحة المخصصة للركن الثقافي محدودة للغاية، فإن عملية التحليل المتعلقة بالقضايا الثقافية، قد تراجعت مثلما تراجع الخير المكاني المخصص لأوجه النشاط الثقافي في جريدة "الخبر" اليومية، لاسيما مع الزيادة المفرطة في حجم المادة الإعلانية.

وعليه فإن ما يمكن الوصول إليه في هذا الجدول هو أن حجم المساحة المخصصة لمادة التحليل المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية لم تتلائم مع طبيعة الموضوع التي تقتضي التحليل والتفسير أكثر.

3-استخدام الأجناس الصحفية في طرح موضوع العولمة في جريدة "الخبر":

تستوجب عملية البحث لاستكشاف وحصر المدلول الذي أعطته جريدة "الخبر" اليومية لمفهوم العولمة الثقافية والكشف عن مدى مساهمتها في التعريف به وبأبعاده، القيام بخطوة أساسية تتمثل في دراسة القوالب الفنية، أو الأجناس الصحفية المخصصة لصياغة المواضيع المتعلقة به ضمن الركن الثقافي لهذه الجريدة خلال الفترة (1998-1999)، لاسيما وأن مسألة طرح الصحف للمواضيع التحليلية تقتضي من هذه الأخيرة، تخصيص القوالب الفنية الملائمة لطبيعتها.

وعلى هذا الأساس فقد تم إدراج فئة الجنس الصحفي ضمن الخطوات الرئيسية لوصف وتحليل الموضوع المدروس على ضوئها، ليتسنى لنا توسيع دائرة البحث فيه من مختلف الزوايا الدالة على اهتمام جريدة "الخبر" به خلال فترة الدراسة. كما تم لتسهيل هذه الخطوة تقسيم فئة الجنس الصحفي إلى فئات فرعية لها هي: (أخبار/تقارير/مقالات/ندوات)، علما بأن هذا التقسيم لم يكن بصفة اعتباطية، بل تم وفقا للأنواع الصحفية المستخدمة ضمن مادة التحليل، مثلما يأتي ملخصا في الجدول رقم3، بحيث يوضح هذا الأخير المساحة الكلية التي تربع عليها كل نوع صحفي ضمن مادة التحليل، كما يبين تطور توظيف الركن الثقافي لهذه الأنواع خلال فترة الدراسة.

ولكن قبل الشروع في تحليل البيانات الكمية التي تدخل في هذا الإطار والملخصة في الجدول رقم4 لابد من تحديد معاني العبارات الواردة ضمنه.

- ***فئة الجنس الصحفي:***

إلى جانب الفئات التي تهتم بمضمون مادة التحليل، توجد فئات أخرى تهتم بالأنماط والقوالب التي قدمت من خلالها المادة الإعلامية، في بحوث تحليل المضمون، تدعى هذه الأخيرة فئات الشكل وتفيد في الإجابة عن سؤال كيف قيل؟

وفي هذا السياق يعرّف محمد عبد الحميد فئة الشكل أو نمط النشر على أنّها "القوالب الفنية التي تتخذها المواد الإعلامية في وسائل الإعلام، وتقوم على التفرقة بين الأشكال المختلفة التي تقدم بها المواد الإعلامية، للاستدلال من خلال الشكل عن المركز أو القيمة التي يعبّر عنها الشكل المختار للنشر أو البث، فالموضوع الذي تتناوله افتتاحية الصحيفة أو التعليق الإخباري في الإذاعة يشير إلى اهتمام أكبر من مجرد الخبر الصحفي أو الإذاعي كأشكال للتغطية الصحفية أو الإذاعية".(3)

ولأننا بصدد تسليط الضوء على المعايير والأساليب التي حكمت صياغة مادة التحليل من ناحية القوالب أو الأنواع الفنية المخصصة لها، فيمكن حصر هذه الأخيرة في أنها الصيغ الكلامية أي القوالب التحريرية الصحفية التي تم من خلالها التعبير عن مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن

الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، علما بأن التنوع المسجل في هذه القوالب راجع لطبيعة الموضوع من جهة ولفلسفة عمل الجريدة من جهة أخرى.

لمعرفة عملية استخدام هذه الفئة وكيفية تصنيف مادة التحليل ثم تقسيمها إلى فئات فرعية لها هي على التوالي: (أخبار/تقارير/مقلات)، وذلك وفقا لما وضّف في الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال (1998-1999).

- ***الأخبار:***

يعرف الخبر عامة على أنه تلك المعلومات ذات الطابع الآني، التي تثير اهتمام القراء وتلهفهم على معرفتها، مباشرة بعد تداولها من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وذلك تلبية لرغبة الإنسان اللامتناهية في معرفة ما هو مجهول لديه.

يرى محمد عوض بأن الخبر هو "وصف دقيق وغير متحيّز تقدمه وسائل الإعلام على اختلافها (مطبوعة، مسموعة، مسموعة مرئية) عن حادث أو واقعة أو فكرة أو قضية أو نشاط يثير اهتمام جمهور وسائل الإعلام على اختلافهم (قراء، مستمعين، مشاهدين) ويساهم في توعيتهم، تثقيفهم وتسليتهم، ولهذا تتخذ الأخبار مكانها الهام والمرموق في كل وسائل الإعلام". (4) وعليه فالخبر يهتم بكل الوقائع أو الأحداث أو المناسبات التي تهتم بدورها الناس وتشدّ انتباههم. أما شكلا فالخبر عبارة عن مقال معتدل الطول يقدم معلومات محددة حول واقعة راهنة، دون تفسيرها أو تحليلها أو إبداء الرأي فيها أو الحكم فيها.

الأخبار إذن هي صياغة دقيقة وغير متحيّزة وظفت في إطار نقل الأحداث والوقائع المتعلقة بأوجه النشاط الثقافي الخاص بموضوع العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي.

- ***التقارير:***

يعتبر التقرير أحد القوالب الصحفية التي تهتم بالجانب الإخباري للأحداث والوقائع، أو الأفكار... دون الولوج في تفسيرها أو الاهتمام بتحليلها. ويتضح هذا جليا من خلال الرؤية التي قدمها فاروق أبو زيد بحيث عرّف التقرير على أنه "فن يقع ما بين الخبر والتحقيق الصحفي، يقدم مجموعة من المعارف والمعلومات حول الوقائع في سيرها، وحركتها الديناميكية فهو إذن يتميز بالحركة

والحيوية. التقرير الصحفي لا يستوعب الجوانب الجوهرية أو الرئيسية في الحدث فقط، كما هو الشأن في الخبر وإنما يمكن أن يستوعب وصف الزمان والمكان والأشخاص والظروف التي ترتبط بالحدث". (5)

وبالتالي يمكن تصنيف التقرير الصحفي ضمن الأنواع الإخبارية التي تهتم بكل موضوعية ودقة بالجانب الإخباري دون إبداء الرأي فيها، بحيث من خلاله النقل الكرونولوجي أو المتسلسل للأحداث مثلما جرت في الواقع بعيدا عن ذاتية المحرر.

وفي هذا السياق فالمقصود من عبارة التقارير هو الأسلوب الفني الخاص بنقل الأحداث والوقائع المنشورة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية بكل موضوعية، وبصورة كرونولوجية تبعا لسيرورتها وحركيتها.

- ***المقالات:***

يعتبر فنا من فنون الكلام استدعى ظهوره شكلا وموضوعا نفس الحاجة إلى إصدار الصحف والمهمة المنوطة بها نحو المجتمع. (6) إنه إنشاء يحرر بغرض النشر في الصحف بحيث يعالج موضوعا معينا بطريقة مبسطة، يلتزم الكاتب من خلاله بشرح وتفسير الموضوع أو التعليق عليه لكشف أبعاده ودلالاته. كما يصنّف المقال ضمن الأنواع الصحفية التي يغلب عليها طابع الرأي، وعليه فهو يعبّر عن سياسة الصحفية، أو عن آراء كتابه كما هو الشأن بالنسبة للافتتاحية، العمود والتعليق... إلخ.

يرى فاروق أبو زيد بأن هناك مقالات صحفية لا تعبّر سوى عن رأي الكتاب والمفكرين الذين لا يعملون في الصحيفة، ولا يشترط أن يكتب هؤلاء ما يؤيد سياسة الصحفية، بل كثيرا ما تنشر لهم الصحف مقلات تخالف سياستها، وذلك عملا بحرية الرأي. (7) كذلك الحال بالنسبة لطريقة عمل القسم الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية الذي فتح المجال واسعا أمام الكتاب والمفكرين والباحثين، لإبداء آرائهم والتعبير عن مواقفهم وأفكارهم فيما يتعلق بالقضايا والمسائل الثقافية من خلال ما نشر في الركن الثقافي خلال فترة الدراسة.

أما عن نوع المقال الموظف في هذا الإطار فهو المقال التحليلي، وهو أبرز فنون المقال الصحفي وأكثرها تأثيرا، إذ يقوم على التحليل العميق للأحداث والقضايا والظواهر التي تشغل الرأي العام إذ يتناول الوقائع بالتفصيل ويربط بينها وبين غرها من الوقائع التي تمسه من قريب أو بعيد. (8)

وعليه فإن المعنى الذي يتخذه المقال في سياق هذه الدراسة يعبّر عن الأشكال الفنية الخاصة بتحليل مفهوم العولمة الثقافية أو تفسيره بشكل معمّق أو إبداء الرأي حوله أو حول أحد أبعاده، أو إفرازاته ضمن الركن الثقافي سواء كانت هذه الكتابات لصحفيين بالجريدة أو لكتاب، مفكرين

أو باحثين نشرت لهم مقالات تتعلق بالموضوع نفسه، وساهموا بهذا القدر أو ذاك في التعريف به وبأبعاده.

- ***الندوات:***

ترى إجلال خليفة بأن الحديث الصحفي "يعتبر من أهم المواد الصحفية وأخطرها في فن التحرير الصحفي فهو كثيرا ما يحمل مادة إخبارية ويجيب عن كثير من الأسئلة التي تشغل بال الناس فيما يسمونه بأحداث الساعة وكثيرا ما يتضمن الرأي الفاصل في مسألة يتلهف العالم لمعرفة الآراء المختلفة بشأنها، وقد يكون مضمون الحديث مادة علمية نافعة، أو تجربة مفيدة، أو لونا من ألوان التسلية المحببة".(9)

بناءا على هذا ونظرا لطبيعة الموضوع قيد الدراسة فإن مضمون الأحاديث الصحفية المنشورة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية حول هذا الموضوع كانت ذات طابع علمي وفكري، عكست أراء أصحابها. وقد عمدنا إلى توظيف عبارة الندوات بدلا من الحديث الصحفي لسببين: أولهما هو أن ما نشر من مادة ضمن هذا القالب الصحفي لم يخص شخصية واحدة وإنما جاء في شكل حديث جماعي، بحيث خصص لكل فرد قدرا متساويا من الاهتمام حول الموضوع. أما السبب الثاني فيرجع لعدم توافق الباحثين حول هذه التسمية، ففيهم من أطلق عليه مصطلح، حديث المؤثرات أو حيث الجماعات، أو الاستفتاء الصحفي... وعليه تم اختيار عبارة الندوات لكونه المصطلح الموظّف عمليا لوصف هذا الشكل الصحفي في فلسفة عمل الصحافة المكتوبة.

ومنه فإن عبارة الندوات تشير إلى تلك الحوارات الصحفية المنشورة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية مع مجموعة من الشخصيات لشرح وجهة نظرهم وآرائهم حول مفهوم العولمة الثقافية ومناقشتهم له أو لأحد أبعاده.

إن الدلالة الأولى التي يحملها الجدول رقم4 المتعلق بدراسة مصادر موضوعات الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية المتعلقة بمادة التحليل خلال (1998-1999) تتمثل في أن الإسهامات التي نشرت لمختلف الباحثين قد احتلت الصدارة ضمن مادة التحليل. وعلما بأن هذه الأخيرة بلغت مساحتها 8168.83 سم^2، أي ما يعادل 8.71 صفحة من الجريدة، فقد كانت مساحة مواضيع الباحثين 3998.46 سم^2، بنسبة 48.95 في المائة ضمن مادة التحليل، أي ما يعادل حوالي 4.2 صفحة، متبوعة بمواضيع الصحفيين بمساحة بلغت 3110.72 سم^2، بنسبة 38.08 في المائة ضمن مادة التحليل، أي ما يعادل 3.3 صفحة، أما مواضيع الوكالات فاحتلت المرتبة الثالثة بمساحة بلغت 626.79 سم^2، بنسبة 7.67 في المائة ضمن مادة التحليل، أي حوالي 0.6 صفحة وأخيرا مواضيع قسم التحرير بمساحة 432.86 سم^2، بنسبة 5.30 في المائة ضمن مادة التحليل، أي ما لا يتجاوز 0.4 صفحة.

أما إذا أتينا لتفسير الدلالات التي تحملها هذه الأرقام وتحليل المعاني الكامنة ورائها، فيتضح بأن ما يعادل نصف مادة التحليل قد حرر بعيدا عن هيئة التحرير لجريدة "الخبر" اليومية وبعيدا عن قسمها الثقافي بصحفييه، مما يدل على أن الركن الثقافي قد فتح المجال واسعا أمام الإسهامات والمجهودات الفكرية المتعلقة بموضوع العولمة الثقافية الواردة عن الباحثين الذي ساهموا بالقدر الأوفر والأكبر في التعريف بهذا المفهوم وبتحليل أبعاده وإفرازاته. وإن كان ما نشر للصحفيين بخصوص الموضوع قد احتل المرتبة الثانية بما يعادل 3.3 صفحة فإنه يدل من ناحية ثانية على أن الصحفيين سجلوا حظورا لا بأس به فيما يتعلق بالموضوع المدروس، لاسيما إذا ما قارنا هذه الأرقام بمادة التحليل، فمحدوديتها مرتبطة بمحدودية هذه الأخيرة، إلا أن هذه المشاركة قد اقتصرت على الجانب الإخباري من الموضوع، فإسهامات الباحثين وآرائهم المختلفة حملت طابعا تحليليا نقديا للمفهوم عكس ما نشر لصحفي القسم الثقافي.

وفي نفس السياق لكن بعيدا عن لغة الأرقام، فقد أجاب رئيس القسم الثقافي مفسرا لما تم عرضه سابقا، أي غياب رؤية خاصة بالصحفيين حول الموضوع على أن "رؤية القسم الثقافي لمفهوم العولمة الثقافية قد تجلت بصورة عملية من خلال التصور العام للركن الذي حاولنا عبره تقديم صورة عامة له تعكس التفتح على الثقافات العالمية، حاربنا من خلالها التيارات المتطرفة والأصولية، وذلك بالتعريف بمختلف الأدباء في العالم، لاسيما المنبوذين من طرف هذه التيارات". (12)

ما يلاحظ من ناحية ثانية هو أن المصادر الأخرى (الوكالات، قسم التحرير) تربعت على مساحات ضئيلة جدا مقارنة بما نشر للباحثين والصحفيين، ويجدر الأمر بنا قبل التعمق في تفسير الأسباب، التطرق أولا للمساحات والنسب التي احتلتها مختلف مصادر مواضيع الركن الثقافي لجريدة "الخبر" المتعلقة بمادة التحليل، وتطورها على مستوى فصول الدراسة خلال (1998-1999) كما يلخصها الجدول رقم 4.

الفصل الأول:

- بلغت المساحة الكلية لمصادر الفصل الأول 311.69 سم^2 بنسبة 3.81 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل البالغة 8168.83 سم^2.
- انحصرت مساحة الفصل الأول فيما نشر للصحفيين بمساحة 311.69 سم^2، والنسبة ذاتها أعلاه.
- غياب المصادر الأخرى.

الفصل الثاني:

- بلغت المساحة الكلية للمصادر في الفصل الثاني 1435.78 سم^2 بنسبة 17.58 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل، وتوزعت كما يلي:

- صحفي: بمساحة بلغت 167.40 سم^2 بنسبة 2.05 في المائة من مساحة مادة التحليل.

- وكالات: بمساحة بلغت 189.72 سم^2 بنسبة 2.32 في المائة من مساحة التحليل.

- باحث: بمساحة بلغت 1078.66 سم^2 بنسبة 13.20 في المائة من مساحة مادة التحليل.

الفصل الثالث:

- بلغت المساحة الكلية لمصادر الفصل الثالث 1991.57 سم^2، بنسبة 24.38 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل، وتعتبر أكبر مساحة فصلية سجلت في الدراسة موزعة كالآتي:

- صحفي: بمساحة بلغت 1096.21 سم^2، بنسبة 13.42 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- قسم التحرير: بمساحة بلغت 432.86 سم^2، بنسبة 5.30 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- باحث: بمساحة بلغت 462.5 سم^2، بنسبة 5.66 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

الفصل الرابع:

- بلغت المساحة الكلية لمصادر الفصل الرابع حوالي 1240.63 سم^2 بنسبة 15.19 في المائة من مساحة مادة التحليل، وتوزعت كما يلي:

- صحفي: بمساحة بلغت 694.12 سم^2، بنسبة 8.5 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- ***وكالات:*** بمساحة بلغت 206.55 سم^2، بنسبة 2.53 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- ***باحث:*** بمساحة بلغت 339.96 سم^2، بنسبة 4.16 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

الفصل الخامس:

- بلغت المساحة الكلية لمصادر الفصل الخامس 1969.95 سم^2 بنسبة 24.11 في المائة من مساحة مادة التحليل، توزعت على المصادر التالية:

- ***صحفي:*** بمساحة بلغت 294.9 سم^2، بنسبة 3.61 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- ***وكالات:*** بمساحة بلغت 230.52 سم^2، بنسبة 2.82 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- ***باحث:*** بمساحة بلغت 1444.53 سم^2، بنسبة 17.69من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

وتعتبر أعلى مساحة سجلت في مختلف مصادر الركن الثقافي.

الفصل السادس:

- بلغت المساحة الكلية للفصل السادس 952.8 سم^2، بنسبة 11.66 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل توزعت كما يلي:

- ***صحفي:*** بمساحة بلغت 279.99 سم^2، بنسبة 3.43 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- ***باحث:*** بمساحة بلغت 672.81 سم^2، بنسبة 8.24 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

الفصل السابع:

- انعدام تام لمادة التحليل في هذا الفصل.

الفصل الثامن:

- بلغت المساحة الكلية لمصادر الفصل الثامن 266.41 سم^2، بنسبة 3.26 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل، وتعتبر أدنى مساحة فصلية مسجلة على مستوى فترة الدراسة.

يتبين من خلال الأرقام المعروضة سابقا والخاصة بالمساحات والنسب التي احتلتها مصادر الركن الثقافي لجيدة "الخبر" اليومية، المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية خلال (1998-1999) بأن هذه الأخيرة عرفت تفاوتا ملحوظا بينها سواء تعلق الأمر بمساحات كل مصدر في علاقته مع بقية المصادر، أو تعلق الأمر بالمساحات الفصلية في علاقتها ببعضها البعض. البداية ستكون من المساحات الكلية التي احتلتها كل مصدر على حده، إذ أن الفرق المسجل بينها تجلى بصورة واضحة بين مساحات ونسب كل من قسم التحرير والوكالات ومساحة ما حرر من قبل الباحثين، بحيث بلغت هذه الأخيرة أكثر من 9 مرات ما صدر بتوقيع قسم التحرير، وأكثر من 6 مرات ما

صدر بتوقيع الوكالات، فيما لم تتعد مساحة فئة الباحث حوالي 1.2 مرة ما حرر من طرف الصحفيين. وعليه فإن عملية نشر مادة التحليل اعتمدت بالدرجة الأولى على إسهامات الباحثين وما قدمه الصحفيون من مادة إعلامية حول الموضوع المدروس في المقام الثاني، وسنعود بشيء من التفصيل لدراسة المساحات التي تربع عليها كل مصدر ونتناول تطورها على مستوى الفصول.

أما إذا تطرقنا إلى دراسة المساحات الفصلية الكلية وتطورها، فإن أول ما يقال هو أنها هي الأخرى عرفت تفاوتا واسعا فيما بينها، إذ عادلت أعلى مساحة فصلية سجلت في الفصل الثالث بـ 1991.57 سم^2، بنسبة 24.38 في المائة، حوالي 7.5 مرة أدنى مساحة سجلت في الفصل الثامن بـ 266.41 سم^2 وبنسبة 3.26 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

من جهة أخرى لم تعرف المساحات الفصلية انتظاما في الصدور طوال فترة (1998-1999) إذ بعد ازديادها في الفصل الثاني بنسبة 4.6 في المائة من مادة التحليل، وبنسبة 6.8 في المائة في الفصل الثالث، تراجعت في الفصل الرابع بنسبة 9.19 في المائة، ثم سجلت مجددا ارتفاعا بنسبة 8.9 في المائة في الفصل الخامس، متبوعا بانخفاض كبير في الفصل السادس بنسبة 12.4 في المائة، وانعدام تام في الفصل السابع، تم انخفاض آخر في الفصل الثامن بنسبة 8.42 في المائة ضمن مادة التحليل.

تدل هذه الأرقام عدم الاستقرار في استقاء مادة التحليل خلال فترة الدراسة كما يتبين ذلك أكثر من خلال مقارنة النسبة الإجمالية لسنة 1998 التي بلغت 60.96 في المائة ضمن مادة التحليل، فيما لم تتعد النسبة الإجمالية لسنة1999، بنسبة 39.03 في المائة من مادة التحليل، وللعلم فإن انخفاض في النسبة يدل بدوره على الانخفاض في المساحة الكلية لسنة 1999 التي بلغت 3189.16 سم^2، بعدما قاربت 4979.67 سم^2 سنة 1998.

تؤكد هذه المعطيات على عدم الاستقرار من ناحية مصادر استقاء المادة الإعلامية خلال فترة الدراسة، وقد ارتبط الأمر بصورة طردية مع تنوع هذه المصادر بحيث يمكن تفسير تسجيل أعلى مساحات فصلية كما هو الشأن بالنسبة للفصلين الثالث والخامس بمدى تنويع المراجع التي تم عبرها استقاء المادة الإعلامية المتعلقة بموضوع العولمة الثقافية، لاسيما منها الإسهامات الخاصة بالباحثين التي احتلت أكبر المساحات على مستوى الجدول رقم4.

وحتى تتضح هذه المعطيات بصورة أدق نتناول بالدراسة فيما يلي كل مصدر على حده والمساحات الفصلية التي احتلها بالإضافة إلى تطور الاعتماد عليها كمراجع خلال فترة

(1998-1999)، سواء كان ذلك على مستوى ارتباطها بمساحة مادة التحليل الكلية أو على

مستوى ارتباطها بعضها البعض، والبداية ستكون من الباحثين لاحتلالها المرتبة الأولى ضمن مادة التحليل، متبوعة بالصحفيين، فالوكالات، ثم أخيرا قسم التحرير.

* يتبين من خلال أرقام الجدول الرابع المخصصة لما نشر الباحثين خلال فترة البحث، بأنها تربعت على مساحة إجمالية بلغت 3998.46 سم^2 بنسبة 48.95 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل، مما يدل على أن حوالي نصف مادة التحليل قد حرر بعيدا عن هيئة التحرير، ولم يكن للقسم الثقافي يد فيه، كما يدل على أن الركن الثقافي شكل فضاء فكريا مفتوحا لآراء ورؤى مختلف الباحثين من أساتذة جامعيين، مفكرين تناولوا موضوع العولمة الثقافية إلى جانب المسائل والإفرازات المترتبة عنه. أما عن تطور نشر مواضيع الباحثين، فقد عرفت استمرارية في الصدور بالموازاة مع غيابها في كل من الفصل الأول والثامن مع انعدامها في الفصل السابع لانعدام مادة التحليل. وكانت أعلى مساحة تربعت عليها مواضيع الباحثين خلال الفصل الخامس بـ 1444.53 سم^2 أي بنسبة 17.69 في المائة ضمن مادة التحليل، متبوعة بمساحة الفصل الثاني البالغة 1078.66 سم^2 أي بنسبة 13.20 في المائة من مادة التحليل، ماعدا هذه المساحات فقد سجلت المساحات الباقية تراجعا من الناحية من الناحية الكمية، بحيث لم تتجاوز أدنى مساحة لمواضيع الباحثين 339.96 سم^2 بنسبة 4.16 في المائة ضمن مادة التحليل الكلية. أي ما يعادل 4.2 مرة أعلى مساحة.

تؤكد هذه الأرقام على أن المساحات الفصلية المتعلقة بما نشر للباحثين من مواضيع كانت في علاقتها بعضها بالبعض متباعدة على مدار فترة الدراسة، ويمكن تفسير هذا على أنه نتاج لعدم الاستقرار في الاعتماد على إسهامات الباحثين، من ناحية وتراجع هذه الأخيرة في الفصول الأخيرة من ناحية ثانية. أما فيما يتعلق بما نشر على المستوى السنوي فإن الفرق بين مساحة سنة 1998 البالغة 1881.12 سم^2 وبين سنة 1999 البالغة 2117.34 سم^2 لم يتجاوز حوالي 236 سم^2، وبهذا فالتفاوت بين المساحات المخصصة لإسهامات الباحثين كان على المستوى الفصلي وليس على المستوى السنوي.

تجدر الإشارة من ناحية ثانية إلى أن المساحة الإجمالية لما حرر الباحثون ضمن الركن الثقافي، إلى جانب كونها قد احتلت المرتبة الأولى بالنسبة للمصادر الأخرى، فإنها قد عادلت حوالي 1.2 مرة مساحة ما حرره الصحفيون، 6.3 مرة ما حررته الوكالات و9.2 مرة ما حرر

من طرف قسم التحرير.

تلخص في هذا الصدد إلى مواضيع الباحثين قد احتلت الصدارة ضمن الجدول الرابع من ناحية تفوقها على المصادر الأخرى، وباحتلالها أعلى المساحات الفصلية، وهذا ما يعكس

مدى تفتح الركن الثقافي على الآراء المختلفة المؤسسة للجدل الذي أثاره مفهوم العولمة الثقافية، خاصة وأن هذه الأخيرة قد أضفت البعد التحليلي على الموضوع وأفادت في التعريف به وبجوانبه عكس ما حرر من المصادر الأخرى التي اكتفت بمتابعة النشاط المتعلق به من محاضرات وأيام دراسية وملتقيات دون التطرق لبعده التحليلي.

- أما فيما يخص المواضيع المحررة من قبل الصحفيين فقد احتلت المرتبة الثانية بمساحة بلغت 3110.72 سم^2، بنسبة 38.08 في المائة ضمن مادة التحليل، وذلك بعد مواضيع الباحثين وقبل التطرق إلى تطور هذه المساحة على مستوى الفصول، نستهل هذا التحليل بملاحظة تتمثل في أن مسألة محدودية ما نشر للصحفيين وإن كانت لم تطرح بالنسبة لما نشر من طرف الباحثين، فهذا يرجع إلى سببين الأول يتمثل في أنها احتلت أكبر مساحة ضمن مادة التحليل تعادل حوالي نصفها والثاني يتمثل في أنها إسهامات خارجة عن هيئة التحرير. أما بالنسبة للصحفيين فهي مسألة مثيرة للنقاش، خاصة إذا ما علمنا -بعيدا عن ما تقترحه الأرقام، وعبر إطلاله نوعية في مادة التحليل المنشورة من طرفهم- أن ما نشره هؤلاء انحصر في المتابعة الإخبارية من خلال إخبار تقارير للنشاط الثقافي المتعلق بموضوع الدراسة دون تجاوز ذلك للخوض في الموضوع في شقه الفكري أو التحليلي، حتى وإن كان رئيس القسم الثقافي قد فسّر هذا الغياب بالتصوّر العام للركن كالثقافي المنفتح على الثقافات العالمية فهذا لا يبرز في نظرنا محدودية ما حرره الصحفيون من مادة إعلامية كما لا يبرز إحجامهم عن تقديم رؤيتهم الذاتية للموضوع التي قد تعكس التصور الخاص للركن الصادرة ضمنه والذي لم يتخلف عن تقديم أراء الباحثين المختلفة إلى قراء الجريدة.

يلاحظ من ناحية الصدور بالنسبة لمواضيع الصحفيين، بأنه تميّز بالانتظام والديمومة، ماعدا الغياب المسجل في الفصل السابع وهو راجع إلى غياب مادة التحليل عامة في هذا الفصل. مع تسجيل تفاوتا ملحوظا على مستوى المساحات الفصلية، بحيث بلغت مساحة سجلت في الفصل الثالث بـ 1096.21 سم^2، بنسبة 13.42 في المائة ضمن مادة التحليل، أي أكثر من 6.5 مرة أدنى مساحة سجلت في الفصل الثاني بـ 167.4 سم^2 بنسبة 2.05 من المائة ضمن مادة التحليل، وفيما عدا مساحة الفصل الرابع البالغة 694.12 سم^2 بنسبة 8.5 ضمن مادة التحليل، فقد عرفت

مساحات الفصول الأول، الخامس، السادس والثامن تقاربا شديدا فيما بينها لم يتجاوز الفرق بين أعلاها وأدناها سوى 45.28 سم^2، أو ما يعادل 0.55 في المائة بين نسبها. بالإضافة إلى أن الفرق السنوي كان هو الآخر كبيرا بحيث بلغت المساحة الإجمالية في السنة الأولى من الدراسة 2269.42 سم^2، أي حوالي 2.7 مرة مساحة السنة الثانية لم تتجاوز 841.3 سم^2.

تؤكد هذه الأرقام على أن المساحات الفصلية والسنوية المخصصة لما نشر للصحفيين ضمن الركن الثقافي كانت متباينة، لاسيما على المستوى السنوي، وهذا راجع إلى ارتباط العمل الصحفي، الذي تقتضي طبيعته البحث عن الأخبار وتقديمها للقارئ، والمادة الإعلامية المحررة في هذا السياق بمدى كثافة النشاط الثقافي المتعلق بموضوع العولمة الثقافية وهو أمر خارج عن نطاق العمل الصحفي. كما تؤكد ديمومة وانتظام تكرارات ما قدمه الصحفيون من مادة إعلامية خلال فترة الدراسة صحة هذا التفسير.

انطلاقا من هذا فإن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية قد اعتمد إلى جانب إسهامات الباحثين ذات الطابع التحليلي، على ما قدمه الصحفيون من مادة إخبارية حول موضوع العولمة الثقافية، وحتى وإن كانت هذه المادة قد عرفت تفاوتا في مساحاتها الفصلية والسنوية فإنها كانت دائمة ومنتظمة من ناحية الصدور، كما شكلت إلى جانب ما قدمه الباحثون الجزء الأكبر مما نشر حول موضوع الدراسة أي 87.03 في المائة من مادة التحليل.

- أما إذا أتينا إلى دراسة ما تبقى من مصادر، فنسجل أن ما تربعت عليه الوكالات من مساحة 626.79 سم^2، بنسبة 7.67 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل الكلية. وكانت عدد تكرارات مواضيع الوكالات موزعة على الفصل الثاني بمساحة 189.72 سم^2، وعلى الفصل الرابع بمساحة 206.55 سم^2، والخامس بـ 230.52 سم^2. وذلك بالموازاة مع ما نشر للصحفيين والباحثين، أي أن برمجة مواضيع الوكالات كانت تكملة لمواضيع الباحثين والصحفيين، ولم تكن مستقلة كما أن هذه المساحات كانت محدودة وصغيرة مقارنة بمساحات كل من الباحثين والصحفيين، ومتقاربة من ناحية ثانية حيث لم يتجاوز الفرق بين أعلاها وأدناها مساحة 40.8 سم^2، أما الفرق بين نسبها فلم يتجاوز 0.4 في المائة ضمن مادة التحليل.

أما بالنسبة لما نشر بتوقيع قسم التحرير فإنه لم يتجاوز نسبة 5.30 في الملئة من مادة التحليل في تكرار واحد فقط بلغت مساحته 432.86 سم^2، مما يدل على أن الركن الثقافي لم يستق الجزء الأوفر من مادته الإعلامية المتعلقة بموضوع الدراسة من الوكالات أو من مصادر أخرى.

يمكن استخلاص مما سبق أن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" قد اعتمد بالدرجة الأولى على إسهامات الباحثين، ومواضيع الصحفيين في المقام الثاني في تناوله لموضوع العولمة الثقافية خلال الفترة (1998-1999). إلى جانب نشره لمواضيع من الوكالات وما شابه ذلك وحمل توقيع القسم. إلا أن الأهم من هذا هو أن إسهامات الباحثين كانت فيما يخص الجانب التحليلي للمفهوم، فيما

اقتصرت مواضيع الصحفيين على تغطية الأخبار المتعلقة بها ونقل ما قيل حوله من آراء وأفكار للقارئ دون إقحام وجهة نظرهم الخاصة.

5- موضوعات العولمة في الركن الثقافي لجريدة "الخبر":

ترتبط دراسة مفهوم العولمة الثقافية في الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال الفترة (1998-1999)، بتناول الموضوعات[159] المنشورة، لتحديد درجة الاهتمام به من خلالها والكشف عن البعد الذي أعطته إياه الجريدة، كما ترتبط من ناحية ثانية دراسة هذا المفهوم –باعتباره

"تمثيلا ذهنيا عاما ومجردا لظاهرة أو عدة ظواهر وللعلاقة بينهما" (13)- بعملية تفكيك أبعاده توطيدا لحصر معناه ومكوناته في إطار ما نشر ضمن الركن الثقافي. تسلزم هذه العملية التعريف بماهية المواضيع الموظفة في هذا السياق على أساس الإجابة على سؤال ماذا قيل؟ وعلى أبعاد ما قيل حول مفهوم العولمة الثقافية في الركن الثقافي لجريدة "الخبر"؟

لهذا الغرض وقع الاختيار على فئة الموضوع للقيام بعملية تحليل المحتوى إلى جانب فئات أخرى، كما تم تقسيمها إلى فئات فرعية تساعد بدورها في الكشف عن أبعاد الموضوع، وهي (اقتصادي/سياسي/إعلامي/ثقافي)، مثلما يأتي ملخصا من خلال الجدول رقم5 الذي يوضح بصورة كمية موضوعات الركن الثقافي المتعلقة بمادة التحليل في جريدة "الخبر" اليومية خلال فترة الدراسة (1998-1999). ولكن يجدر الأمر بنا في البداية تحديد هذه الفئات وعناصرها.

- ***فئات الموضوع:***

تعتبر هذه الفئات من الفئات الشائعة الاستخدام في بحوث تحليل المحتوى لما تبثه وسائل الإعلام بصفة عامة، ويرى محمد عبد الحميد، بهذا الشأن أنها "تستهدف الإجابة على السؤال علام يدور موضوع المحتوى، وتفيد هذه الفئات الكشف عن مراكز الاهتمام في المحتوى، ذلك أن الوسيلة الإعلامية تعطي اهتماما للموضوعات التي تتفق مع سياستها التحريرية، فما ينشر منها يعتبر أهم مما لا ينشر، وما ينشر بتوسع يعتبر أهم مما ينشر في مجالات محدودة". (14) وعليه فإن هذه الفئة تستعمل في دراسة وتحليل المادة قيد الدراسة، والكشف عن ارتباطها بالقضايا الأخرى.

من جهتها ترى مادلين قرافيتس (Madeleine Grawitz) بأن هذه الفئة تفيد في "البحث عن الاتجاهات المتعاقبة التي يأخذها محتوى الرسالة، ومقارنتها"، (15) أي أنه من خلال هذه الفئة يتم التركيز على مضمون مادة التحرير قيد الدراسة دون الاهتمام بمصدرها، أو القالب الفني والشكل اللذان صدرت بهما.

يمكن على ضوء ما تقدم تعريف فئة الموضوع على أنها كل ما نشر من مادة إعلامية

تتناول مفهوم العولمة الثقافية، بأبعاده وإفرازاته المختلفة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية.

تنقسم فئات الموضوع إلى أنواع تسهل عملية تصنيف مادة التحليل ودراستها، مع الكشف عن مدى ارتباطها بالمجالات الأخرى المتعلقة بها ولهذا الغرض إرتأينا تجزيئها إلى أنواع هي على التوالي (اقتصادي/سياسي/إعلامي/ثقافي) مثلما يوضحه الجدول رقم5 ونعني بها:

- ***المواضيع الاقتصادية:***

إن مفهوم الاقتصاد من الناحية العملية يدل على الأسلوب أو المنهج الهادف إلى الحصول على أفضل مردود بأقل تكاليف، أما من الناحية العلمية فهو يدرس مجموعة الظواهر والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد في جانبها المادي، كما يحكم العلاقات المتعلقة بإنتاج وتوزيع تلك الأشياء المادية التي تشبع حاجيات الإنسان في المجتمع.

ويعكس هذا المفهوم القوانين التي تحكم مجال المال والأعمال، وعمليات الإنتاج، التصنيع، التجارة، الخدمات... على المستوى المحلي أو الدولي، مثلما يمد بالصلة إلى مجموع الأفكار التي تصب في نفس السياق.

ومنه يمكن اعتبار المواضيع الاقتصادية جزءا من مادة التحرير الخاصة بمادة التحليل تتناول جملة الأفكار والآراء والرؤى المتعلقة بالجانب المادي لمفهوم العولمة الثقافية ولإفرازاته الاقتصادية.

- ***المواضيع السياسية:***

يرتبط مفهوم السياسة بكل ما يتعلق بأوجه نشاط السلطة أو الطبقة الحاكمة، المتمثلة في الملوك والرؤساء... إلخ مثلما يرتبط أيضا بعلاقة هذه الأخيرة بالمحكومين من جهة والحكومات الأخرى من جهة ثانية في إطار ما يعرف بالعلاقات الدولية، فضلا عن نشاط الجمعيات ذات الطابع السياسي أي الأحزاب.

يشير مفهوم السياسة من ناحية المؤسسات المركزية في الدولة إلى النظام السياسي الذي يعكس بصفة واسعة نظام الحكم وكيفية تنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكومين في مجتمع ما، ويرى سعيد بوشعير في هذا الصدد بأن "الأنظمة السياسية المختلفة تقوم على مؤسسات أساسية مركزية منظمة بواسطة الدستور الذي يبين كيفية تشكيلها، واختصاصاتها وعلاقتها ببعضها وهذه المؤسسات هي المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية والمؤسسة القضائية". (16) وقد يكون نظام

الحكم إما خاضعا لتطبيق المبادئ الديمقراطية أو استبداديا، وهذا بحسب طبيعته. وبغض النظر عن هذا وذاك فإن تنظيم العمل السياسي محليا ودوليا قد تأثر بعد تراجع الصراع الإديولوجي بمجموعة من المعطيات السياسية من بين أهمها تراجع سلطة الدول وتعميم مبادئ الديمقراطية في ظل العولمة.

وعليه فإن المواضيع السياسية تمثل في إطار هذه الدراسة مجموع المادة الإعلامية المنشورة في جريدة "الخبر" تعبيرا عن أوجه التغيير السياسي وتأويلاته المختلفة المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية، وانعكاساتها على المستوى السياسي.

- ***المواضيع الإعلامية:***

يشير مفهوم الإعلام اصطلاحا إلى تلك العملية أو النشاط المتضمن البحث عن المعلومات قصد معالجتها وتزويد الجمهور بها إلى جانب تناوله للأفكار والقضايا التي تهمه وذلك عبر وسائل الإعلام المختلفة، بتعبير آخر يعني الإعلام الفعل المتمثل في إحاطة الجمهور معرفة، بأحداث ووقائع وأراء وأفكار معينة من خلال وسائل مبتكرة لهذا الغرض، يتم تنظيمها كمؤسسات اجتماعية تقوم باستخدام التكنولوجيات المعقدة لتبليغ رسائل مفهومة لجمهور واسع بغرض الإعلام والتربية والتثقيف أو الاقتناع أو الترفيه.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعلام في سياق تطوره قد ابتعد بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، عن النموذج التقليدي الذي ظل يميز العملية الإعلامية بجميع عناصرها، كما أنه بصورته الراهنة يعد من بين الآليات الكامنة وراء محاولة تعميم وعولمة الثقافة.

وعلى هذا الأساس فإن الموضوعات الإعلامية تعكس المادة الإعلامية الصادرة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية والمتعلقة بمظاهر التطور التكنولوجي في حقل الإعلام والاتصال والمؤثرة في البنى الثقافية للمجتمعات المتخلفة.

- ***المواضيع الثقافية:***

ونعني بها في هذا الصدد جملة الموضوعات التي تناولت مفهوم العولمة الثقافية، بمرجعية فكرية وتحليلية، وعلمية وتثقيفية محضة في إطار الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية. وتجلياته على سلوك الأفراد والمجتمعات.

علما بأن ما نعنيه هنا بعبارة الثقافة يتمثل في أنها "الإرث الاجتماعي ومحصلة النشاط المعنوي والمادي للمجتمع، يتكون الشق المعنوي من حصيلة النتاج الذهني... والشق الثاني يتكون من مجمل النتاج الاقتصادي والتقني". (17) أي أن الثقافة هي نتاج كلي لسلوك الإنسان المعنوي المتمثل في القيم والمعايير والرموز التي تشترك فيها مجموعة بشرية معينة في فترة زمنية ما تعكس مرجعياتها الدلالية، فضلا عن تجسيداتها المادية التي تسجل سياق تطورها وتميزها عن غيرها.

مفهوم العولمة في جريدة "الخبر":

إن عملية البحث في المعنى أو المدلول الذي أعطاه الركن الثقافي بجريدة "الخبر" اليومية لمفهوم العولمة الثقافية، إلى جانب دراسة مدى مساهمتها في التعريف به، وبأبعاده تتعدى بكثير مجرد وصف المحتوى الظاهر للمادة الإعلامية المنشورة في صددها، والتعرف على بنائها ومكوناتها بصورة رقمية. وحتى وإن كان هذا الوصف يحقق نتائجا تشكل بدورها قاعدة معرفية للاستدلال فإنه من ناحية ثانية، يعتبر غير كافيا للكشف عن المعاني التي يحملها المحتوى المنشور حول هذا المفهوم.

انطلاقا من هذا واستوفاء لكل ما من شأنه المساهمة في حصر مفهوم العولمة الثقافية في إطار الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، ارتأت هذه الدراسة إلحاق التحليل الكيفي أو الانطباعي لمادة التحليل الكمي لها، وإدراجه ضمن الخطوات الرئيسية لمسار هذا البحث، باعتباره ضروريا للتعرف على الأطر والزوايا المتعلقة حول المفهوم في الركن من جهة، وتحديد الرؤية الخاصة من جهة أخرى، وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن وجود مستويين من التحليل، الأول معبر عليه بالأرقام، الثاني بالرموز اللفظية فهذا لا يعني بالضرورة وجود انفصال تام بين ما يعرضه كل منهما من نتائج، بل أنهما يشتركان في نفس اتجاه الهدف من الدراسة، وهو تحديد مفهوم العولمة الثقافية في الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال (1998-1999)، إلى جانب اتباعهما لنفس إجراءات التحليل تقريبا وتكميل كل منهما للآخر.

وعلى ذكر إجراءات التحليل، فإن المقاربة التحليلية النوعية المعتمدة في هذا الإطار خضعت لنفس إجراءات التحليل الكمي وخطواته ولكن ليس بنفس الحجم فيما يتعلق باختيار الفئات، بحيث انحصرت هذه الأخيرة في فئة الموضوع بغرض الإجابة عن سؤال ماذا قيل؟ بشأن موضوع الدراسة، ضمن الركن الثقافي خلال فترة الدراسة، وقسمت إلى ثلاث فئات فرعية هي (المفهوم/ الأبعاد/الإفرازات) وقد تمت عملية التصنيف بتطبيق هذه الفئات على زمرة المواضيع التي كان اختيارها قصديا لاحتوائها على أكبر قدر من العناصر المتعلقة بموضوع الدراسة بصورة مباشرة، تسهل من عملية تسجيل الانطباعات واستنتاج التفسيرات.

- ***موضوعات الركن الثقافي:***

بلغ عدد المواضيع الصادرة ضمن الركن الثقافي والتي تم إخضاعها التحليل النوعي عشرة مواضيع إمتد مجالها الزماني من الفاتح جانفي 1998، إلى غاية 31 ديسمبر 1999، أما مجالها

المكاني فهو محدد بالركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، وهي عبارة عن مجموعة من المقالات التي تناولت مفهوم العولمة الثقافية بالمعالجة والنقد سواء كان ذلك بإعطائه طابعا إخباريا أو تحليليا، اشترك في تحريرها إلى جانب صحفيي القسم الثقافي مجموعة من الباحثين المختصين ووكالات للأنباء، وقد احتلت مواقع مختلفة ضمن الركن الثقافي ومساحات متباينة، كما تعددت معاني مضامينها بتعدد مصادرها، كما سوف نلاحظ لاحقا. وتجدر الإشارة إلى أن التحليل سيكون بصورة تفصيلية لعناصر موضوع الدراسة، انطلاقا مما كتب حوله في الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال فترة (1998-1999)، بداية بالفئة الفرعية الأولى وهي المفهوم، متبوعة بفئة الأبعاد ثم فئة الإفرازات.

1- مفهوم العولمة ضمن الركن الثقافي:

قدمت معظم المواضيع المنشورة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" مساهمة معينة من أجل التعريف بماهية العولمة، كما تعددت التعاريف على مستوى بعض المواضيع وتباينت حسب اختلاف مرجعيات أصحابها وثقافتهم. وحتى نتمكن من معرفة مدى توافق هذه التعاريف مع ما تم طرحه ضمن القسم النظري من هذه الدراسة حول هذا المفهوم، نذكر بأنه مفهوم ديناميكي يفسر جملة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الناتجة عن حركة اندماج الأنظمة الاقتصادية من جهة والتدفقات الحرة في مجال الاتصال من جهة ثانية، على الصعيد العالمي.

- من بين التعاريف التي خصصت لمفهوم العولمة ما نشر ضمن موضوع "العولمة بين المواجهة والتقبل – استعمار فكري لتهميش كيان الآخرين"، بحيث جاء فيه بأن العولمة عبارة عن نظام لم يتولد بفعل اتفاقيات أو قرارات من هيئات دولية، بل أنه يمثل موضة تفرضها الجهة التي تملك القوة في إطار معين، وتطرحه على المجتمع العالمي، موفرة له وسائل التطبيق والتنفيذ الفعلي عن طريق مؤسساتها، وحينها يكون أمام الآخرين تقبلها أو رفضها أو التعايش معها.

كما اعتبر صاحب الموضوع، الكونية مناقصة للعولمة، لأنها تقرب إنساني نحو الآخرين وعدم إقصائهم أو تهميش ثقافتهم، وعدم اللمس بحضارتهم وشخصيتهم وبدمجهم في منحى شمولي أساسه التعايش والتعاون، في حين تعد العولمة عملية استيلاب رهيبة، يضيع الفرد فيها ثقافته الوطنية وحتى هويته من خلال سلسلة من التطورات المتلاحقة منذ حوالي 20 سنة في مجال الاتصال.

يؤكد هذا التعريف بالدرجة الأولى على الصيغة الإلزامية المقترنة بهذا المفهوم الذي فرض على دول العالم من قبل أمريكا، حتى وإن لم يذكرها، فهي تمثل القوة الكامنة وراء إرساء وتطبيق هذا النظام المؤثر حسبه على ثقافات هذه الدول وهويتها من خلال التطور المسجل في مجال الاتصال. وإن كان هذا التعريف قد طرح من زاوية المواجهة أو التقبل، فقد تطابق إلى حد ما مع التعريف المقدم ضمن القسم النظري، وذلك من ناحية أن هذا المفهوم نتج عن سلسلة من التطورات الحاصلة في مجال الاتصال.

- انطلق مقال آخر في تحديده لمفهوم العولمة باستعراض أهم التغيرات السياسية والاجتماعية المرتبطة ببروز مفاهيم مجتمعات ما بعد الصناعة ولا مادية الاقتصاد والعولمة، التي أدت إلى تكريس هذه الإشكالات عند مفكري العالم... وقد اعتبر أحدهم بأن العولمة هي واقعة طبيعية من وقائع العصر، وعامل إيجابي يؤكد ديناميكية المجتمعات المعاصرة، وهي بمثابة القانون الجديد للجاذبية الاقتصادية الكونية، الذي أرسى قواعد جديدة لسياق السوق... وبالرغم من أن العولمة كانت في الأساس ذات طابع اقتصادي من خلال سيادة مفاهيم التكامل، الاندماج والاعتماد المتبادل، إلا أنها ترافقت بتحولات سياسية واجتماعية وثقافية أخرجت البشرية من عالم مهدد لكن بدون مخاطر حقيقية إلى عالم غير مهدد، لكن بمخاطر حقيقية.

بالرغم من ذلك فالعولمة حسب المفكر ذاته هي ظاهرة عادية لا يمكن تحويلها إلى شر مطلق تحت اسم "الليبرالية المتوحشة" أو "الفضاعة الاقتصادية" إذ أن الانتقادات الموجهة تتم عن مخاوف لا عقلانية، أمام ظاهرة جديدة لم تتبلور بعد، بل تبقى لحد الآن ظاهرة أمريكية بالدرجة الأولى.

تطرح هذه الرؤية مفهوم العولمة من باب التناقضات الإيديولوجية التي أفرزها المفهوم في الوسط الفكري، كما تؤكد على دور التطورات الحاصلة في ميدان الاقتصاد، في بلورة هذا المفهوم، الذي انتقل إلى ميادين أخرى، مخلفا في كل منها إشكالات ومسائل أثارت مخاوف المفكرين والإيديولوجيين ضد الفلسفة الباطنة للأسواق المالية الدولية التي أصبحت تتحكم حسبهم في الدول والحكومات.

يتبين هذا أكثر وضوحا عندما يؤكد صاحب التعريف السابق على أن العولمة أخرجت البشرية من عالم من عالم مهدد، لكن بدون مخاطر حقيقية إلى عالم غير مهدد لكن بمخاطر حقيقية، أي أنه بعد زوال التهديد الشيوعي في إطار الصراع الإيديولوجي الذي سيطر لفترة معتبرة على العلاقات الدولية، دون أن يشكل خطرا حقيقيا على الأمم والدول، ظهرت مع العولمة مخاطر

أكثر حدة من الصراع الإيديولوجي، تعرض هويات وثقافات دول العالم إلى الاندثار أمام المد

الليبرالي.

كما يتضح من خلال هذا التعريف بأن صاحبه لم يحدد موقفه من العولمة بشكل واضح، إذ أنه اكتفى بالتذكير بالانتقادات التي تعرض لها هذا المفهوم ونقدها كونها نابعة من مخاوف غير منهجية، يحبذ أصحابها جمود الوضع الدولي، بالرغم من وصفه للوضع الذي كرسته العولمة على أنه يحمل مخاطر حقيقية.

أما إذا ما تمت مقارنة التعريف المقترح ضمن هذا المقال لتحديد ماهية العولمة، نجد بأنه يتفق نسبيا مع التعريف السابق، لاسيما بالنسبة لآليات فرض العولمة المتمثلة حسب المقال الأول في المؤسسات التي تملك القوة، والقانون الجديد للجاذبية الاقتصادية حسب المقال الثاني، بالإضافة إلى هذا اشترك التعريفان في استعراض التأثيرات التي يمكن أن تحدثها العولمة على الصعيد الثقافي، من خلال تعريضها التنوع الثقافي عبر العالم إلى الزوال كونها عملية استيلاب رهيبة حسب المقال الأول، وتحمل مخاطر حقيقية حسب المقال الثاني.

تجدر الإشارة، فيما يتعلق بتعريف مفهوم العولمة بشكل عام، ضمن الركن الثقافي، إلى أن أغلبها تطرقت للجدل الدائر حول مفهوم العولمة، وأكدت على عدم تقديم صياغة دقيقة له، ترفع اللبس عن معناه، والغموض عن تجلياته، بالرغم من اختلاف طرق معالجتها له وزوايا تناولها له، أو لأحد جوانبه، واختلاف حجم المادة الإعلامية المخصصة له ضمن الركن، والتي اختلفت بشكل كبير من مقال لآخر.

أما إذا ما تمت مقارنة التعريفين السابقين، بالتعريف المقدم على مستوى القسم النظري، فنجد بأنها وضعت في مجملها مفهوم العولمة في السياق الاقتصادي الذي ظهر، قبل أن ينتقل إلى المجال السياسي، الاجتماعي والثقافي، ذلك أنه ناتج عن عملية الاندماج والتكامل بين الأنظمة الاقتصادية عبر العالم، مثلما تناوله كل تعريف بطريقته. كما اتفق التعريف النظري مع التعريف الثاني حول ديناميكية السياق الذي ظهر فيه مفهوم العولمة الذي وظف لوصف التطور الذي سهده العلم عقب تراجع المعسكر الشيوعي، وانتشار مبادئ الاقتصاد الليبرالي عبر العالم.

انطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن التعاريف المقدمة على مستوى الركن الثقافي لجريدة "الخبر" حول مفهوم العولمة، وحتى وإن اختلفت من حيث صياغتها، فقد التقت في العديد من النقاط من خلال طرحها لماهية هذا المفهوم باختلاف الموظف حديثا في الساحة الفكرية. ونظرا لاختلاف زوايا تناول المفهوم باختلاف مرجعيات المفكرين، فقد كان مدى إلمام التعريفات المقدمة ضمن

الركن الثقافي بهذا المفهوم نسبيا تختلف درجته من مقال إلى آخر، ففي حين أصاب البعض منها عند التطرق له، اقتصر البعض الآخر عن استعراض الجدل الذي أفرزته العولمة بين مؤيد ومعارض، دون التعريف به للقارئ. ومنه فإن المساهمة التي قدمها الركن الثقافي لجريدة "الخبر" للتعريف بمفهوم العولمة الثقافية تبقى نسبية نظرا لمحدودية مادة التحليل من جهة، وطبيعة التعاريف المقدمة حوله من جهة ثانية.

2- مفهوم العولمة الثقافية في جريدة "الخبر":

- ارتأينا في شأن البحث عن المفهوم المعطى للعولمة الثقافية من خلال الركن الثقافي البداية من المساهمة التي قدّمها الباحث بوخاوة اسماعيل من جامعة سطيف، وذلك في العدد 2455 لجريدة "الخبر"، ويرجع ذلك إلى أنها تعتبر من بين أهمها وأكثرها إلماما بالموضوع كما سيتضح لنا لاحقا.

جاءت مساهمة هذا الباحث بعنوانين الأول "عندما تتلسعن الثقافة"، والثاني "في زمن العولمة !" وهو ما يدل على صبغة التسليع الاقتصادية التي طالت الثقافة والعنوان الثاني يؤكد على أن هذه الآلية مرتبطة بحقبة العولمة، أما علامة التعجب فهي تعكس عدم تسليم الباحث بهذا الوضع واستغرابه له. يستهل هذا الأخير مقاله بما يقابل مفهوم العولمة في الغات الأخرى ولكونها ذات مضمون اقتصادي فإن هذا يفسر حسبه التشابه الكبير الموجود في التعاريف المعطاة للعولمة من طرف الجابري، سمير أمين، وغيرهم، بحيث عرفها صادق جلال العظم بأنها "حقبة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وقيادتها، وتحت سيطرتها في ظل نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ، وهي باختصار تسليع لكل شيء"، أي أن كل شيء سيصبح عبارة عن سلع، من منتوجات خدمات، نقود، قوة العمل، الأفكار، الثقافة، في المنظومة الرأسمالية لمرحلة ما قبل 1917، بعد انتهاء زمن القطبية الثنائية التي سادت من يالطا إلى مالطا (1945-1989).

وبعد عنوان فرعي "من أين جاء مفهوم العولمة؟" يتسائل فيه الباحث عن أصل المفهوم، شرع في وصف التوظيف العشوائي لهذه الكلمة، بحيث اعتاد الناس، حسبه في زمننا هذا على تلقف بعض الكلمات التي سرعان ما تتحول إلى إشعارات أو موضة، حيث تجدهم يتفوهون بها دون الوقوف للحظة عند معانيها وأصولها، كما هو الحال بالنسبة لمفهوم العولمة الذي أقام الدنيا

ولم يقعدها بعد إذ فورما هبط على الناس وقبل حتى أن تدخل القاموس راح الكل يطاق العنان لخياله، ويحلم بعالم بلا حدود، وإن كانت العولمة تعني لغويا الانتشار والتعميم للوصول إلى دائرة العالم، فإن الفهم لمعناها الحقيقي يتطلب الرجوع إلى الأصل أي تلك اللغات التي جاءت منها.

إن الكلمة الفرنسية (Mondialisation) وما يرادفها في اللغات اللاتينية تركز على النطاق الجغرافي ومعنى الإقليم (البعد الفضائي المادي)، في حين تعبر الكلمة الانجليزية (Globalisation) عن وجهة نظر استيراتيجيو جغراقتصادي (Géo économique) للعالم كنسق أو كل، قابل للتنظيم من أجل الوصول إلى تكوين تصور توجيهي للعالم ككل، وعليه فالكلمة الانجليزية أوسع من الكلمة الفرنسية وأكثر من هذا فالمصطلح الانجلوسكسوني حسب الباحث كان وراء ظهورها بشكل تدريجي منذ بداية سنوات 1980، في ظل تطوير مفهوم الجغراقتصادية كتعبير عن تلك النقلة النوعية الحاصلة في حياة الرأسمالية العالمية التي تعدت مرحلة البحث عن الهيمنة الثقافية، وإعداد البشرية لقبول النمط الاستهلاكي الغربي.

وفي طرح العولمة للمسألة الثقافية، فإن الباحث رأى بأن العولمة لا تهمل البعد الثقافي لها، إذ يتجلى ضمن ما يعرف "بالثقافة الشاملة" التي توظف في صميم استراتيجيات التسويق كمحاولة لإيجاد ذلك الخطاب الثقافي المنمط والموحد لإدارة العالم، كما أن عملية سلعنة كل شيء في إطار إقامة "القرية الشاملة" أو "المجتمع الكوني" يجعل من الجانب الثقافي للعولمة يطرح الكثير من التساؤلات والمخاوف لاسيما تلك المتعلقة بخصوصيات الثقافة الوطنية.

وقبل الولوج بدورنا في تناول ما قدمه بوخاوة إسماعيل حول الإفرازات التي طرحها مفهوم العولمة الثقافية كمعطى جديد في ظل المشهد الثقافي العالمي بما يحمله من تغييرات على واقع النماذج أو الأنماط الثقافية المختلفة، وما أثير من مسائل حوله، والتي سنعود إليها لاحقا نستخلص من خلال ما قدمه الباحث حول مفهوم العولمة الثقافية بأنه انطلق من نفس المشكل الذي انطلقت منه هذه الدراسة، وحتى وإن لم يكن بنفس الصورة ونفس الدرجة، فإنه أدرك عملية التوظيف المكثف والعشوائي لهذا المفهوم، دون فهمه أو حتى استخدامه في سياقه الصحيح وإدراك أبعاده، مما جعل البعض يتغنى به كشعار أو موضة من غير علم به وفهم لمعناه. من ناحية ثانية وإن كان الباحث قد استطرد في الحديث عن مرادفات كلمة العولمة في اللغات الأخرى، وقال بأن الكلمة الإنجليزية أشمل وأسبق من الكلمة الفرنسية فإن هذا لا يحمل أدنى تناقض إذا ما أخذنا في الحسبان بأنها أول ما ظهرت بصيغتها الحالية كانت باللغة الإنجليزية في مجال المال والأعمال باعتبارها

تفيد كشبكة قراءة جديدة لتطور البنية الاقتصادية العالمية، وعليه فالباحث لم يسلم هو الآخر من السقوط في دائرة النقاش العقيم المتعلق بالعولمة ومرادفاتها، فالكلمة الفرنسية لم تكن سوى ترجمة لهذا المعطى الجديد، علما أن هذا النقاش في اصطلاح العولمة كان أكثر منه تعقيدا في

اللغة العربية، إذ تعددت المرادفات من عولمة، عالمية، كونية، شمولية... إلخ.

إلا أن المداخلة التي قدمها الباحث في هذا الإطار عكست مدى إلمامه بالموضوع من جانبه الاقتصادي وعلاقة هذا الأخير بالثقافة، بحيث وصف من خلال رؤية نقدية التحول الرأسمالي العميق المتسبب في تسليع ليس فقط المنتوجات والخدمات وإنما الأفكار والثقافة أيضا، إذ أصبحت الثقافة مجالا خصبا توظفه استراتيجيات التسويق عن طريق ما يعرف "بالثقافة الشاملة" المنتجة للخطاب الثقافي الرامي لتنميط السلوك الثقافي لاسيما فيما يتعلق بتوحيد السلوك الاستهلاكي.

نستخلص من المقال السابق للباحث بوخاوة إسماعيل، ذو الصبغة التحليلية الأكاديمية بأنه قدم للقارئ تحليلا وافيا لمعنى مفهوم العولمة من جميع جوانبه كما حمل تفسيرات عدة لجوانب الموضوع المختلفة لاسيما الثقافية منها.

- من جهته انطلق الأستاذ حمزة بلحاج صالح في تحديد مفهوم العولمة في مقال صدر في العدد 2593 بعنوان "العولمة: مساحات للوهم وأخرى للأسطورة" من رؤية ذاتية تعكس إلمامه وتأسفه من جهة أخرى على المسار الذي اتبعه النقاش حوله في المجتمعات العربية التي قتلها بالأمس الوهم وسيرها مثلما تسيرها اليوم الأسطورة، فالمتتبع حسبه لمطارحات الجابري، السيد يسين، بوير، جلال لأمين... وغيرهم وهم يؤرخون أو يبحثون في تحديد المعنى والمفهوم للفظ العولمة يلاحظ الغموض السيمانطيقي الدلالي، وهنا سر اللعبة، لعبة المعنى والدلالة، وفخ الإيديولوجيا، ومساحة التأويل الواسعة والفضفاضة التي تفتح المجال للاختلاف وتعطي فسحة كبيرة للقراءات المتعددة وبالتالي يتعذر حسم الموقف عربيا في إطار تكتل أو رؤية وحدوية تمكنهم من اتخاذ قرار حاسم في هذه المسألة. ففي حين نادى سمير أمين بفك الارتباط بدل التكيف انطلاقا من نظرية المركز والأطراف، قدم الجابري رؤية نقدية، فضح من خلالها اللعبة الإيديولوجية بتعريفه العولمة بأنها الإيديولوجيا الهيمنية التوسعية التي تسعى لتفتيت الدولة القومية، إفقار الناس، تسريح العمال... إلخ. فيما سلّم محمد أركون حسب الأستاذ بجدوى العولمة في فضاء المنتجين لها من خلال دفاعه عن الأنوار، الحداثة واستراتيجيات العولمة وحيلها، ومعاملاتها الاستعمارية مع الأطراف،... إلخ ولا بجدواها في فضاء "المفعول بهم"، وغيرهم من الأفكار التي لاقت انتقادا

واسعا من طرف حمزة بلحاج صالح الذي وإن لم يقدم رؤية خاصة به، فقد سلط الضوء على النقاش المتعلق بهذا الموضوع وقدم مجموعة من الآراء حول الموضوع ساعدت القارئ لها على تحديد معنى وجوانب المفهوم بالإضافة إلى تركيزه على ضرورة توحيد الجهود لفك طلاسم

الموضوع وغموضه الدلالي في الفكر العربي من قبل النخبة المثقفة.

- في موضوع يحمل إمضاء القسم الثقافي بعنوان "تأثيرات العولمة على ذاكرة الأمة" الصادر في العدد 2334 ينطلق كاتبه من مجموعة من الأسئلة استهلها بما هي العولمة؟ هل هناك أنواع لها؟ هل هي ظاهرة قديمة أم جديدة؟ وفي الأخير ما هو خطرها على الخصوصية الثقافية والاجتماعية؟

الإجابة على هذه الأسئلة كانت من خلال ما تم عرضه من طرف مجموعة من الباحثين المشاركين في الندوة الفكرية المعنونة "تأثيرات العولمة على ذاكرة الأمة"، والبداية كانت من مداخلة الدكتور رؤوف عباس الذي رفض تجاهل قدرة العولمة في التأكيد على الذاكرة الجمعية والتراث الثقافي للشعوب معللا بأن تراث أي أمة من الأمم هو نتاج عملية تراكم ثقافي عبر تاريخها الطويل، وهذا باحتكاكها بالثقافات الأخرى، وبالتالي يمكن اعتبار العولمة أهم جسور التواصل الثقافي الجديدة في هذه المرحلة كما أنها في حدّ ذاتها قادرة على فرض وإنتاج ثقافة ذات طابع كوني بمشاركة مفتوحة على جميع الأمم.

من جهته فرّق السيد يسين بين مفهومين للعولمة، الأول يتعلق بالنظر للعولمة كثورة اتصال من خلال وحدة السوق العالمية، بينما يهتم الثاني بإيديولوجيا العولمة، كما يرى بأنه في حين نجد المفهوم الأول ترجمة لعملية تاريخية غير قابلة للارتداد، إذ لا يمكن العودة إلى استخدام التلغراف بعد اكتشاف الأنترنيت، وعزل الأسواق بعد ذوبان الحدود، فإننا نجد أنفسنا بمواجهة المفهوم الثاني، نحارب الإيديولوجيا التي تحاول إنتاج نظام العالم القديم والسياسات التي من خلالها تقوم الدول الكبرى بالسيطرة وفرض الهيمنة على الدول الصغرى.

وإن كانت المقالات السابقة لباحثين، فإن هذا المقال وحتى وإن كان من تحرير القسم فإنه شكل أفقيا لإبداء أراء الباحثين المشاركين في الندوة، ولم يعبر عن رأي الصحفيين في الموضوع وبصيغة أخرى فإن الموضوع كان نقلا لآراء مختلفة رأى بعضها بأن العولمة أصبحت في هذه المرحلة من بين أهم جسور التواصل الثقافي، وبأنها قادرة على فرض وإنتاج ثقافة ذات طابع كوني بمشاركة مفتوحة على جميع الأمم، بينما رأى البعض الآخر ضرورة التفريق بين ما هو

نتاج للتطور التقني وما هو نتاج لإيديولوجيا معينة تحاول بسط نفوذها عبر العالم.

- تحت عنوان "الغموض في الشعر... العولمة الثقافية ونفحات المبدعين"، الصادر في العدد 2355 لجريدة "الخبر" اليومية، وإلى جانب تغطيته لفعاليات ملتقا شعريا، قام الصحفي بنقل محتوى المحاضرة التي ألقاها فضيل بومالة بعنوان "العقل العربي ورهانات العولمة الثقافية"

بحيث اعتبر هذا الأخير بأن العولمة نقاش كبير ومعقد فالبعض يعبر عنها بالشمولية والبعض الآخر بالنظام العالمي، وبما أنها وليدة ثقافة الإمبراطور، فهي محاولة للتحكم في المسار الاقتصادي والمالي والسياسي... فيما تبقى العولمة الثقافية بمثابة إنتاج المعلومات وإنتاج الصورة حيث برزت في السنين الأخيرة ظاهرة جديدة في العولمة الثقافية تتمثل في إنتاج الصورة على حساب الكتابة، وهذا ما يدعو للقول حسب بومالة إلى أن النخبوية قد تغيرت وسلطة المكتوب تراجعت كلما تطورت واتسعت ثقافة العولمة كما هو الشأن بالنسبة لسلطة المقروء المعوضة بسلطة الصورة التي جعلت المجتمع يعيش في عصر ما بعد المكتوب.

ما يمكن استخلاصه من هذه الرؤية هو أنها سلطت الضوء على بعد آخر للعولمة لم تتناوله الآراء السابقة يتعلق بالسلطة الرمزية للصورة التي أدت إلى تراجع المكتوب والمقروء على حد السواء. علما أن هذه النقطة سبق وأن تطرقنا إليها في القسم النظري من هذه الدراسة، مفادها بأن انتشار المحتويات الإعلامية-الثقافية المرئية، كان وراء تراجع المكتوب.

بالرغم من هذا فإن المداخلة لم تتناول مفهوم العولمة الثقافية تناولا مفهوميا، أي أنها اقتصرت على تناول أحد أبعاد الموضوع، مقارنة بما سبقها من مواضيع، إلى جانب هذا فالعولمة الثقافية كما سبق وأن ذكرنا تتعدى بكثير مجرد إنتاج المعلومات وإنتاج الصور وإذا كان إنتاج الصور ظاهرة جديدة حسبما تقدم به المتدخل، ألحقت في السنوات الأخيرة بظاهرة العولمة الثقافية، فما هي إذن هذه الأخيرة؟ وهل هناك انفصال بين الظاهرتين، يتبين من خلال هذا الموضوع بأن الرؤية المقدمة حول العولمة الثقافية غامضة نوعا ما، ويمكن تفسير هذا المعطى، أما بتقديم المتدخل رؤية نسبية غير واضحة العناصر، وإما بقيام الصحفي بنقل خاطئ للتدخل، مما أضفى الغموض على التدخل.

بناءا على كل ما تم تقديمه سابقا يمكن لنا التوصل إلى الاستنتاج التالي؛ والمتمثل في أن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية شكل فضاءا مفتوحا للحوار والنقاش حول مفهوم العولمة الثقافية خلال (1998-1999)، وذلك بنشرة لآراء عديدة خارجة عن هيئة التحرير، التي تجندت

بدورها لتغطية النشاط الإخباري المتعلق بالموضوع إلى جانب ما قدم من تحاليل وتفاسير ضمن الركن الثقافي، علما أن هذا الاستنتاج يتطابق مع ما توصلنا إليه سابقا من خلال التحليل الكمي لموضوعات الركن، إلا أن الجانب الأكبر من تناول الموضوع مفهوميا عاد للباحثين من أساتذة جامعيين، كتاب، ومفكرين، وعليه ومهما كان التصور الذي عكسه الركن فهو لا يعبّر

بالضرورة عن رأي جريدة "الخبر" أو عن رأي ركنها الثقافي بل ما هو إلا انعكاس للنقاش الفكري الذي أثاره مفهوم العولمة من آراء ورؤى تطابقت أحيانا وتناقضت أحيانا أخرى، والأهم من هذا هو أنها اشتركت من ناحية التعريف بالمفهوم وأبعاده وإفرازاته لاسيما الثقافية منها.

أما إذا أتينا لتقييم هذه التعريف المختلفة التي كانت في معظمها ذات صبغة أكاديمية فإن أول ما نقوله هو أنها كانت مكملة لبعضها البعض، والاختلاف بينها راجع إلى اختلاف زوايا تناول الموضوع، ففي حين ركّز الباحث بوخاوة إسماعيل على عملية سلعنة الثقافة في ظل العولمة، مقدما عرضا وافيا عن الموضوع بدء بظهور المفهوم ومعناه إلى تناوله للمسائل المترتبة عنه، لاسيما الثقافية منها، ذهب الأستاذ حمزة بلحاج صالح إلى عرض مجموعة من التعاريف لباحثين عرب مثل الجابري، وسمير أمين مقدما في نفس السياق نظرة نقدية لهذه التعاريف داعيا لتوحيد الجهود الفكرية في هذا الصدد. بالنسبة لمداخلة السيد يسين و رؤوف عباس فقد تعلقت بعلاقة العولمة كمعطى جديد بالتراث الثقافي خصوصا العربي منه، فيما وصفها فضيل بومالة على أنها محاولة للتحكم في المسار الاقتصادي والمالي والسياسي...إلخ.

وعليه يمكن القول بأن التعاريف السابقة لم تكن تحمل تناقضا جوهريا فيما بينها، بل عكست عبر الكتابات المختلفة تتبع الركن من خلال برمجته لها لما أثارته العولمة من مسائل فكرية، وخاصة المسألة الثقافية بجوانبها المختلفة، فالمحاولات المنشورة كانت نسبيا لتتبع القراء لهذا الموضوع ضمن الركن الثقافي لإطلاعهم على الموضوع وإدراكهم لمعانيه وأبعاده وإفرازاته. غير أنه تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن هذه العملية كانت مرتبطة بالدرجة الأولى بالحجم الكمي للمادة الإعلامية المتعلقة بالموضوع التي كما سبق وأن أشرنا إليه كانت محدودة، مما يقودنا إلى التسليم بأن مساهمة الركن الثقافي في التعريف، بمفهوم العولمة الثقافية، ومهما اختلفت الآراء وتنوعت، وبلغت من مستوى، كانت نسبية نظرا لارتباطها بالفترة الزمنية الخاصة ببرمجة المواضيع التي كانت متباعدة لا تستهل على القارئ تتبع الموضوع من جهة، بالإضافة إلى ارتباطها من جهة أخرى بعادات القراء لاقتناء الجريدة وتصفح أركانها.

هذا إذا ما تعلق الأمر بالمقالات مجتمعة، أما إذا تطرقنا لتناول كل منها على حده فإن أول ما يسجل يتمثل في أن درجة تناول المفهوم والتعريف به، اختلفت من مقال إلى آخر، فإذا قارنا على سبيل المثال مقال الباحث بوخاوة إسماعيل مع ما حرره الصحفي الذي نقل محاضرة فضيل بومالة، فإن الفرق سيبدوا واضحا، هذا الفرق إلى جانب كونه كميا، فهو نوعيا أيضا، فالمقال

الأول إلى جانب تناوله موضوع الدراسة مفهوميا، وبحثه في أصل الكلمة وإفرازاتها وما أثارته من مسائل ثقافية، قد قدم رؤية كاملة ووافية تمكن القارئ من تكوين نظرة شاملة عن الموضوع، عكس ما نقل من مداخلة المقال الثاني التي كانت محدودة كميا ومقتصرة نوعيا على أحد أبعاد الموضوع، المتعلق بسلطة الصورة بالإضافة إلى أن التعريف المقدم لم يكن مفصلا بصورة شاملة وواضحة.

وعليه فإن نسبية تعريف الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية بمفهوم العولمة الثقافية إلى جانب تعلقها بالمادة الإعلامية المخصصة له ككل، فهي ترتبط من جهة أخرى من الناحية النوعية، بما حرر في كل مقال بصورة مستقلة، أي أن تحديد المدى الذي بلغته المساهمة في التعريف بالمفهوم ترتبط بطبيعة كل مقال على حده.

أما من ناحية مدى ارتباط المفاهيم المطروحة ضمن الركن الثقافي والمتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية بالمفهوم المتوصل إليه في القسم النظري لهذه الدراسة باعتبارها "مفهوم ديناميكي لوصف محاولة تعميم النمط الثقافي الأمريكي بواسطة مجموعة من الرموز والأساطير لتسويق منتوجات الصناعة الثقافية للشركات الكبرى للاتصال" فإنها تلتقي إلى حد كبير مع ما تم طرحه ضمن الركن الثقافي، لاسيما مع ما نشر للباحث بوخاوة إسماعيل، الذي توصل إلى إدراك العلاقة القائمة بين الاقتصاد والثقافة في ظل التحولات التي يشهدها العالم، بحيث توظف الثقافة في صميم إستراتيجيات التسويق التي تحاول عولمة أو تنميط السلوك الاستهلاكي "للمجتمع الكوني" في ظل ما عبّر عنه "بالثقافة الشاملة"، وعليه فقد تناول الباحث الرّهان الثقافي لعولمة النمط الاقتصادي الرأسمالي، وحاول تبليغ هذه الرسالة للقارئ بأسلوب سهل وبسيط، فضلا عن تنبيه لمخاطر هذا الوضع.

ما يمكن استخلاصه في الأخير هو أن الركن الثقافي ساهم بصورة نسبية في التعريف بمفهوم العولمة الثقافية، وحتى وإن كانت هذه المساهمة محدودة كميا فإنها كانت مفصلة نوعيا في تناولها للمفهوم بقدر ما تنوعت وتعددت الزوايا التي تم تناوله من خلالها.

3- أبعاد مفهوم العولمة الثقافية:

إن البحث في أبعاد مفهوم العولمة الثقافية، تبعا لما تضمنه الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال فترة (1998-1999)، يتطلب منا تسليط الضوء على المستويات المقترنة بهذا المفهوم أو بصيغة أخرى، البحث عن ارتباطه بهذه المستويات، حتى تسهل عملية حصر أبعاده، وفقا لما تمّ تحريره ضمن الركن الثقافي، علما بأن هذه المستويات قد اختلف تناولها باختلاف

المواضيع المتعلقة بمادة التحليل. والبداية سوف تكون من البعد الاقتصادي لهذا المفهوم، متبوعا بالبعد السياسي له، فالبعد الاجتماعي، ثم أخيرا البعد الأدبي على اعتبار أن هذه الأبعاد هي من بين أهم ما احتواه الركن الثقافي خلال فترة الدراسة.

- جاء التركيز على البعد الاقتصادي لمفهوم العولمة الثقافية في علاقته بالاقتصاد من خلال المقال الصادر ضمن الركن الثقافي للعدد 2441 الموافق لتاريخ 28 ديسمبر 1998، بتوقيع ع. قدور. إنطلق هذا الأخير من معطى مفاده أن الهوة بين أصحاب المشروع الاقتصادي وأصحاب المشروع الثقافي في الجزائر، في اتساع مستمر، متسائلا عن كيفية العمل حتى لا تصبح الثقافة "شيئا" في ظل العولمة.

استهل ع. قدور تحليله بتناول علاقة الاقتصاد بالثقافة في البلدان التي سبقت الجزائر للعولمة، والتي قدمت أفكارا علمية حول كيفية بناء هذه العلاقة الاقتصادية الثقافية، بحيث سعت حسبه المؤسسات الأوروبية، تجارية كانت أم مصرفية أو صناعية... إلى تبني عملية الإبداع من خلال إنشاء جوائز أدبية مالية إلى جانب تعهدها بنشر العمل الفني الفائز، وذلك بتشكيل لجان قادرة على نقد وتمييز العمل الأفضل، كما تقوم معظم المؤسسات الأخرى، كل في مجال اهتمامها ونظرتها للمحيط بتخصيص أغلفة مالية هامة لنشر الثقافة البيئية مثلا، فيما تقوم أخرى بإنشاء جمعيات ثقافية داخل المؤسسة، تعمل على التبادل الثقافي محليا أو دوليا. ويفهم من ذلك أن هذه البلدان عرفت علاقة المبدع بصاحب المال من خلال نشاط المؤسسة في تعاملها مع الثقافة الشاملة التي تتسع حتى إلى الثقافة البيئية وإلى الحركات الجمعوية وغيرها.

أما بالنسبة لطبيعة علاقة الاقتصاد بالثقافة في الجزائر في ظل العولمة فإن الملاحظة الأولى التي انطلق منها صاحب المقال تتمثل في أن فكرة دور رجال الاقتصاد قلصت من حرية المبدعين، حتى أن الإبداع ذاب في إطار ثقافة جديدة هي في الواقع ما يسمونها بالثقافة الاستهلاكية، فالقضية لا تخلو من التشابك والتعقيدات، كما أن دور المال في المجال الثقافي لا

سبيل لنكرانه إلا أن عدم إدراج الثقافة ضمن التحولات الاقتصادية الجارية في الجزائر، وعدم إيلاء المثقفين والمبدعين في شتى المجالات يعتبر حسب المصدر ذاته خطأ كبيرا على أساس أن أي شكل من أشكال التطور والتنمية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الثقافة السائرة في بلادنا في الاتجاه المعاكس للتيار الاقتصادي بانعدام حوافز الاستثمار الاقتصادي في مجال الثقافة... إلخ.

اعتبارا من هذا حثّ ع. قدور على البحث في الصيغ الكفيلة بتمويل الإنتاج الثقافي أمام العولمة على غرار الدول الأخرى التي تخصص ميزانية معتبرة لمشاريعها الثقافية،

وبحث مسألة العلاقة بين الاقتصاد وبين الثقافة كقضية وطنية أولا ثم محلية باعتبار أن طبيعة المسألة تختلف من بلد لآخر تبعا للتقاليد والخصائص الراسخة في كل منها...

يبين المقال السابق الذي طرح مسألة الإبداع في الحقل الثقافي من منظور اقتصادي في ظل العولمة، بأن هذه القضية لا تخلو من التعقيد في الجزائر وذلك بسبب الشرخ الموجود بين كل منها عكس البلدان المتطورة لاسيما الأوروبية منها، وعليه فإن الزاوية التي تناول منها هذا الكاتب مفهوم العولمة الثقافية الذي عبّر عنه بعبارات شتى مثل "الثقافة الاستهلاكية"، "الثقافة الشاملة"، ارتبطت بالدرجة الأولى بالإبداع في علاقته بالحقل الاقتصادي. وحتى وإن كان الأمر قد يتعلق بالشق المادي للثقافة أي المنتوجات الثقافية، فقد عكس هذا الطرح ارتباط المنتوج الأدبي في ظل العولمة بآليات الإنتاج الرأسمالي القاضي بتسليعها، مثلما سبق وأن تطرق لهذا الأستاذ بوخاوة إسماعيل.

من ناحية أخرى يتبين من خلال ما طرحه ع. قدور حول البعد الاقتصادي لمفهوم العولمة الثقافية بأن هناك ثقافة جديدة يجري تكريسها من قبل المؤسسات الاقتصادية، بالموازاة مع أوجه النشاط الثقافي في الجزائر، أطلقت عليها تسمية الثقافة الاستهلاكية الناتجة عن تضخم رجال الاقتصاد في ظل العولمة، وعليه فإن هذه المحاولة وإن كانت محدودة في تصويرها للعلاقة القائمة بين الاقتصاد والثقافة في ظل التحولات المفروضة من طرف العولمة، من جميع جوانبها، فإنها سلطت الضوء بشكل واف على طبيعة هذه العلاقة في الجزائر وعلى العناصر المتحكمة فيها والتي جعلت منها لا تتماشى والثقافة الشمولية ولا تواكب التحولات الاقتصادية الجارية.

- فيما يتعلق بالبعد السياسي لمفهوم العولمة الثقافية وعن المعنى الذي صدر به ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، فقد سُجل من الناحية الكمية ضمن مجموعة من المواضيع التي تشابهت من ناحية طرحها له وعليه تم التركيز على المقال الصادر في العدد 2343 الموافق لتاريخ

15 أوت1998 بتوقيع (ص. ب).

بعد تناول الكاتب لآراء بعض المؤلفين في تفسيرهم للتغيرات المتسارعة التي طرأت على بنية النظام الدولي على أساس أنها انتصار تام ومطلق لمبادئ الديمقراطية كنسق فكري وإديولوجي موحد...إلخ، اعتبر بأن الأحداث المتلاحقة بعد انحسار الإديولوجية الشيوعية وانتصار الشعبوية الأوليغارشية في موسكو وصمود النظام الشمولي في عدد من الدول بطريقة مكيفة، قد كشف عن الطابع الأول للعولمة وهو إعادة هيكلة المفاهيم القديمة وإبرازها في قالب جديد يتلاءم ومصالح أوليغارشية مالية وإعلامية تحت صورة قانون السوق وسيادة منطق المنافسة الضيقة.

إلى جانب هذا يمكن اعتبار هذا القانون الجديد للجاذبية الاقتصادية الكونية، وراء إرساء قواعد جديدة لسيادة السوق، وهو ما سمي فيما بعد بالكونية أو التدويل أو العولمة... ومع أن هذه الأخيرة أي العولمة هي في الأساس ذات طابع اقتصادي حسب الكاتب، إلا أنها ترافقت بتحولات سياسية واجتماعية وثقافية، وبروز مبادئ هيمنة السوق المؤيدة لإختلالات كبيرة في آلية ونمط سير المجتمعات. فإذا كانت الأنماط المعيشية والثقافية قد سارت على أساس خطي نحو بلورة منظومة واحدة، نتيجة لعولمة المنتوجات، والتكنولوجيا، فإن العالم في النصف الأخير من القرن العشرين شهد أكبر الأزمات الناتجة عن المطالبة بالهوية، والحروب المرتبطة بالمطالب القومية والخصوصيات العرقية والأثنية والدينية.

يختم الكاتب مقاله برؤية المفكر الفرنسي آلان مينك حول مفهوم العولمة الذي اعتبرها ظاهرة عادية لا يمكن تحويلها إلى نشر مطلق تحت تسمية "الليبرالية المتوحشة" أو "الفضاعة الاقتصادية"، خاصة وأن الانتقادات الموجهة لها نابعة عن مخاوف لا عقلانية أمام ظاهرة جديدة لم تتبلور بعد، بل تبقى لحد الآن ظاهرة أمريكية بالدجة الأولى، فقد أثبتت الرأسمالية الأمريكية حسبه مرونة وتكييفا أكبر من الرأسماليات الأوروبية، فيما طبعت هذه العولمة أيضا بالظاهرة الآسياوية أو الاختراق التكنولوجي الآسياوي المتصاعد.

يتضح من خلاله ما تم طرحه في هذا المقال، بأن الاهتمام بموضوع العولمة في بعده السياسي كان من خلال تناول مجموعة من الرؤى المتعلقة بما أحدته هذا المعطى من تغييرات سياسية على المستويين العالمي والمحلي، بالإضافة إلى ما أثاره من جدل على الصعيد المعرفي، وذلك توازيا مع ظهور وبروز مفاهيم جديدة تعكس وتيرة التطور الفكري المتعلق به كمفهوم وبإفرازاته لاسيما السياسية منها.

وعليه فقد كانت محاولة ص.ب الصادرة ضمن الركن الثقافي لجريدة الخبر اليومية الشاملة لأبرز الأفكار الأكاديمية والمواقف الإيديولوجية والآراء المتضاربة حوله بين مؤيد ومعارض له، ختاما برؤية آلان مينك التي كانت موضوعية إلى حد بعيد في وصفها للواقع المتمخض عن العولمة كمفهوم وكظاهرة. وبالتالي يمكن أن نخلص إلى أن هذا المقال إلى جانب المقالات الأخرى التي تناولت المفهوم في بعده السياسي، قد ساهمت إلى حد بعيد في التعريف به وبإفرازاته، حتى وإن كان ذلك بصورة محدودة، ترجع كما سبق وأن أوضحنا إلى محدودية مساحة المواضيع السياسية، التي لم تتجاوز ما يعادل نسبة 23.33 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل الكلية.

- إلى جانب تناول الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية لمفهوم العولمة الثقافية ضمن دائرة ارتباطه بالمجالين السياسي والاقتصادي على حد سواء، فقد انصب اهتمام بعض المقالات من ناحية ثانية بالبعد الاجتماعي لمفهوم العولمة الثقافية ضمن ارتباطه بمفهوم الهوية الثقافية وتأثيره فيها، ولتشابه هذه المواضيع في طرحها لهذه المسألة، فقد وقع الاختيار على المقال الصادر ضمن العدد 2244 الموافق لتاريخ 15 أفريل 1998، الذي يلخص مجموعة من العروض ضمن المقدمة أعمال ندوة بعنوان "العولمة وقضايا الهوية الاجتماعية".

أكد أول المتدخلين في هذه الندوة على أن وحدة الحضارة الإنسانية لا تعني طمس الخصوصيات القومية، متسائلا في نفس السياق عما إذا كانت العولمة تتحقق من خلال الثقافة الغربية وحدها أم من مجموع ثقافات العالم؟ وعن دور بلدان العالم الثالث في ظل هذا المستقبل، فيما أكد باحث آخر على أن التخوف من زوال الهوية نتيجة لإلتقاء الحضارات، هو تخوف في غير موضعه، بل وكثيرا ما كان هذا التلاقي أو الأخذ والعطاء حسبه مناسبة لتأكيد الهوية وإبراز الأصالة وليس تهديرا لها، واستطرد مؤكدا بأن أية هوية أو أصالة تتعرض للضياع والفقدان عند أول اتصال بالآخر، إنما هي هوية هشة زائلة وأصالة مغشوشة لا تستحق البقاء.

وعكسما جاءت به المداخلات السابقة المؤكدة على أن العولمة الثقافية لن تؤدي إلى زوال الهويات الأخرى، ذهبت مداخلات أخرى إلى اعتبار العولمة مرادفة لانتشار المجتمع التكنولوجي فهي ليست بالضبط انتشارا للاستغلال الرأسمالي وليست مجرد انتصار للعلمانية على العقائد الدينية، أو قهرا من جانب هوية أمة لهويات أمم أخرى، بل أنها ظاهرة قد تكون أخطر من كل هذا.

يتضح من خلال ما تقدم بأن البعد الاجتماعي لمفهوم العولمة الثقافية قد اقترن في طرحه ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" بمفهوم الهوية، أو ما عبّر عنه البعض بالخصوصية الثقافية الدالة على التمايز والتنوع الثقافي لشعوب العالم، والتي أثارت نقاشا واسعا انعكس على الأوساط الفكرية كما هو الشأن بالنسبة لأعمال الندوة السالفة الذكر.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المداخلات المسجلة ضمن هذه الأخيرة لم تسلم هي الأخرى من السقوط في دائرة الجدل (مؤيد-معارض) الذي ميّز النقاش حول مفهوم العولمة الثقافية في بعده الاجتماعي، مما صعّب، ويصعّب من الوصول إلى نقاش موضوعي خالي من تأثيرات الرواسب الإيديولوجية والانتماءات الطائفية... إلخ، وعليه فإن تناول البعد الاجتماعي لمفهوم

العولمة الثقافية تميز بالطرح المتكرر لمسألة الهوية ضمن الركن الثقافي، كما تنوع هذا الطرح من مؤيد ومعارض للإفرازات التي تلحقها العولمة الثقافية بالهوية، وهذا ما يعكس إلى حد بعيد مواكبة الركن للتطورات التي يشهدها العالم من جهة، والنقاش الذي أفرزته هذه التطورات من جهة أخرى، وعليه نخلص إلى القول بأن هذا المقال كان شاملا في تناوله البعد الاجتماعي لمفهوم العولمة الثقافية وما يقترن به من معطيات والمتمثلة أساسا في مسألة الهوية.

- أما عن آخر بعد ارتبط بمفهوم العولمة الثقافية ضمن ما نشرته جريدة "الخبر" في الركن الثقافي، فيمثل في البعد الأدبي، ويعتبر هذا الارتباط منطقيا بالنظر إلى طبيعة الحيز الذي تربعت عليه مادة التحليل، إذ تم من خلاله تصوير العلاقة التي تربط بين كليهما، مثلما يتبين ذلك بوضوح في المقال الصادر ضمن العدد 2374 بتاريخ 20سبتمبر 1998، بتوقيع الصحفي م. منير، والذي يلخص مجموعة من الآراء لكتاب وأدباء حول إشكالية الأدب والتوجه نحو العولمة الثقافية.

في ظل هذه المسألة انطلق أحدهم من معطى مفاده أن الأدب الحقيقي عالمي بطبعه، بمعنى إنساني وإلا لما قرئ لهيجو ودستوفيسكي... إلا أن العولمة بمفهوم الطرح الأمريكي هي حسبه، محاولة فرض نموذج معين للثقافة الاستهلاكية... كما أن العولمة الثقافية هي نتيجة حتمية وملازمة للعولمة الاقتصادية، لكن المقصود من الثقافة في شعار العولمة هي الثقافة الاستهلاكية الموجهة أساسا لدعم العامل الاقتصادي والتجاري، كما أنها تخص عالم السنما وعالم الموضات والفنون بمختلف أشكالها، أما الأدب بما هو عليه قصة، شعر، رواية... إلخ، فلا يمكن عولمته بمفهوم العولمة الاقتصادية، إذ أن له ملابسات وظروفا وشروطا ذاتية وموضوعية ينمو من خلالها، فالأدب يبقى أدبا وليس هناك جغرافيا محددة له على أساس أنه إنساني بطبعه.

ذهب كاتب آخر في طرحه لعلاقة الأدب بالعولمة الثقافية إلى عكس الطرح السابق الذي نفى تأثير هذه الأخيرة على الأدب، فالأدب في ظل سيرورة العولمة الجديدة حسبه لا يمكن أن يكون إلا نتاج هذا القهر الجديد أي "العولمة"، وبالتالي فنحن سلفا مستهلكو أدب هو جزء من سلعة هذه الألفية الأخيرة، فالمغلوب مولع بتقليد الغالب على رأي إبن خلدون، ومن جملة هذا التقليد والاستهلاك السلعي، بضاعة الأدب الوافدة ضمن مشروع التصدير الكبير.

حول الأشكال ذاته ربط أحد الكتاب في ضوء هذا المقال المسألة محل النقاش بالنظام العالمي الجديد الذي خطط بمعايير علمية دقيقة للتحكم في زمام دواليب الحركة الشعبوبة عن طريق الاقتصاد، فعولمة الاقتصاد لن تكون دون عولمة الثقافة عامة ومنها الأدب وقد بدأ هذا

الفعل حسبه منذ مدة وذلك عن طريق تمرير الثقافات الأخرى عبر الصورة التي تحدث تغييرا سريعا في التكوين الثقافي والأخلاقي والاقتصادي والفلسفي للأمم والشعوب، وتختصر الزمان والمكان وتحدث الصراع بين الأنا والهو...إلخ.

يتبين من خلال هذه الآراء المتضاربة حول علاقة الأدب بالعولمة عامة والعولمة الثقافية على وجه الخصوص بأن هذه الأخيرة لا تزال محل نقاش، ولم تحسم بعد، وهذا ما عكسه النقاش الفارط، ضمن الركن الثقافي الذي أكد من خلال نوعيته وليس حجمه على مواكبته لما طرحه هذا المفهوم من هواجس وانشغالات لاسيما على الصعيد الفكري، وحتى وإن لم يكن لآراء الصحفيين نصيبا فيها، فقد ساهم هؤلاء من خلال نقلهم لها في الإلمام بالموضوع قيد الدراسة.

يتضح من جهة ثانية وعبر رؤية شاملة للأبعاد المقترنة بمفهوم العولمة الثقافية ضمن فضاء الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، بأن هذه الأخيرة سايرت إلى حد بعيد أبعاد النقاش الفكري الذي عرفه المفهوم عالميا وليس محليا فقط. أما إذا أتينا إلى تفصيل الصيغة التي طرحت من خلالها هذه الأبعاد، فإن أول ما يلاحظ بهذا الشأن هو أن التناول كان محدودا في تجلياته، مثلما سيتضح لاحقا، فعلى مستوى ما تم طرحه ضمن البعد الاقتصادي لمفهوم العولمة، اقتصر على التطرق إلى العلاقة التي تجمع أصحاب المشروع الاقتصادي وأصحاب المشروع الثقافي، في العالم كما في الجزائر، وحتى وإن كان هذا الطرح في محله من جهة، فإنه لم يلم بجل تجليات البعد الاقتصادي لمفهوم العولمة الثقافية من ناحية ثانية، كما لم يطرح جوهر الإشكال المترتب عن إلتقاء الاقتصاد بالثقافة في ظل التطورات الراهنة التي تعرفها البنية الاقتصادية العالمية، والمتمثل في آلية التصنيع الثقافي، والذي لم يغب على مستوى المقال فقط، وإنما سجل غيابه على مستوى مادة التحليل الكلية خلال (1998-1999).

الأمر ذاته تم تسجيله على مستوى الأبعاد الأخرى التي جاء التركيز عليها ضمن نقاط محدودة فتح من خلالها الركن أمام النقاش لكن دون إثرائه بما يكفي لتكوين رؤية شاملة وعاكسة لطبيعة الجدل الذي أثاره المفهوم، ففي حين أثار البعد السياسي لمفهوم العولمة الثقافية مسائل عديدة مثل الديمقراطية، الدولة وغيرها، ركّز المقال السابق على التغيرات السياسية عامة والإيديولوجية خاصة، دون التعمق فيما تحمله من إفرازات، مما أضفى على تناول الركن الثقافي للبعد السياسي لمفهوم العولمة الثقافية السطحية والعمومية، إلى جانب عدم طرحه لإشكال رئيسي في هذا الصدد وهو السيادة الثقافية. على صعيد آخر وفي حين توسع الركن الثقافي في تناول البعد الاجتماعي للمفهوم المنحصر أساسا في قضية الهوية الثقافية، عرف البعد الإعلامي من الناحية

النوعية تناولا محتشما لا يعكس مدى أهمية هذا البعد في تكريس العولمة الثقافية في ظل الثورة التكنولوجية الراهنة، كما غابت على ضوئه التفاصيل اللازمة لتصوير واقع هذا البعد وأهميته، ودوره في الاتصال والتفاعل الثقافي العالمي وما يحمله من مخاطر إذا ما سيء توظيفه عمليا.

أما عن تصوير الركن الثقافي للبعد الأدبي لمفهوم العولمة الثقافية، الذي ربطه أو بالأحرى حصره في الإبداع الأدبي دون سواه فإنه يبدو منطقيا بالنظر كما سبق لنا وأن أشرنا إلى الفضاء الذي احتضن مادة التحليل أي المجال المكاني للدراسة، المهتم بمثل هذه القضايا الفكرية والأدبية، والمتتبع للمستجدات المتعلقة بها.

بناء على ما تقدم يمكن لنا التأكيد على أن التناول الكيفي لأبعاد العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال فترة الدراسة كان بصورة عامة، تناولا شاملا لأهم هذه الأبعاد، أما إذا حاولنا التفصيل في كيفية تناول كل بعد على حده تظهر محدودية ونسبية هذا التناول جلية، مما يجعل من عملية طرح هذه الأبعاد تتميز بالسطحية والعمومية، وذلك لعدم ولوج المقالات السابقة في جميع تجليات الأبعاد المقترنة بهذا المفهوم، وتزويد القارئ لها بتفاصيلها وعناصرها، لاسيما وأن الجدل الدائر حول مفهوم العولمة الثقافية عرف في تلك الفترة غموضا واسعا، صعّب من محاولة فهمه أو ضبط معانيه والإلمام بأبعاده.

4- إفرازات مفهوم العولمة الثقافية:

اقترن الحديث عن إفرازات أو مخلفات العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال فترة الدراسة (1998-1999) بمعطى أساسي تصدّر الطروحات للواردة ضمنه، يتمثل هذا الأخير في الهيمنة، بحيث تناولته العديد من المقالات سواء كان ذلك بشكل صريح أو ضمني، بطريقة مفصلة أو مختصرة... إلخ، وقد جاء التركيز على الهيمنة المترتبة على العولمة الثقافية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تمثل أداة الولايات المتحدة الأمريكية، لفرض سيطرتها على دول العالم، بالإضافة إلى هذا المعطى ركّز باحث آخر في طرح منهجي على تانول جل المسائل الثقافية المترتبة عن هذا الوضع. مثلما سيتضح لاحقا.

والبداية سوف تكون من إشكالية الهيمنة المطروحة بإلحاح ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر"، إذ اعتبر الأستاذ عمر بغزوز في المقال الصادر ضمن العدد 2558، الموافق لـ19 ماي 1999، وبعد تطرقه بصورة مفصلة للعولمة وأبعادها، بأن العولمة ما هي إلا إديولوجية للهيمنة، من شأنها أن تؤدي إلى انتشار الفوضى والثورات والتطرف. ويذهب الأستاذ أبعد من هذا وذلك بشرحه لأسباب اعتبارها إديولوجية للسيطرة، تتضح معالمها من خلال الاستراتيجية الأمنية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية في خصم النظام الدولي الجديد. ففي ظل غياب قوى المنافسة لها، تسعى هذه الاستراتيجية إلى الحيلولة دون بروز قوى قديمة أو جديدة يمكن أن تشكل منافسا للنفوذ العسكري الأمريكي، مع تشجيع النفقات العسكرية لضمان تنشيط الصناعة العسكرية في الولايات المتحدة، وذلك بخلق حروب جهوية متتالية، وإن كانت هذه الرؤية قد ركّزت على الشق العسكري كإفراز منطقي لوضع النظام الدولي الجديد، فقد اعتبر مجدي عبد الحافظ في المقال الصادر ضمن العدد 2334 الموافق لتاريخ 4 أوت 1998، بأن مصطلح الهيمنة هو تعبير عن اختلال الموازين في العالم الذي نعيشه في الوقت الراهن، وهو ما يجب أن تتظافر جهود المهمشين لمواجهته لأنه ليس نظاما ما أو حالة ثقافية، ولكنه بالأساس تعبير عن مصالح للشركات الكبرى وليس الشعوب.

يتضح مما تقدم بأن الهيمنة كإفراز منطقي للعولمة الثقافية، ترتبط بمستويات عديدة سياسية كانت أم إعلامية، أم ثقافية... إلخ، وحتى وإن كان تناولها ويعكس رد الفعل أو الموافق المتباينة من ظاهرة العولمة التي تراوحت بين مؤيد ومعارض، فإن التطرق للهيمنة احتل قدرا معتبرا ضمن مادة التحليل، ونال ولو بصفة ضمنية حيزا في التحليلات المختلفة حول هذا الموضوع.

أما إذا تطرقنا إلى ما تناوله الأستاذ عمر بغزوز، فإنه وإن كان تحليلا طغت عليه الضبغة السياسية إلا أنه أكد بأن هذه الإيديولوجية الجديدة من شأنها أن تزيد الوضع العالمي مأساة طالما سيطرت عليه المصالح الأمريكية، أو مصالح الشركات الكبرى وليس مصالح الشعوب كما ذكر مجدي عبد الحافظ، وعلى هذا الأساس فإن هذه الرؤى تتفق بشأن الهيمنة كإفراز للعولمة الثقافية، وبأنها انعكاس لسيطرة المصالح الأمريكية التي تسعى من خلال المشروع الكبير للعولمة إلى فرض بقائها أمام مصالح الدول الأخرى، اقتصادية كانت أم ثقافية، أو حتى إيديولوجية... إلخ.

على صعيد آخر، رأى الباحث بوخاوة إسماعيل في عملية السلعنة إفرازا منطقيا للعولمة الثقافية وذلك في إطار مشروع إقامة "القرية الشاملة" أو "المجتمع الكوني"، التي أثارت مخاوف مستقبلية تتعلق بالخصوصية الثقافية الوطنية لكل دولة ذات سيادة. ويأتي هذا الطرح حسبه توازيا مع وصول بعض الدول أرقى علاقات الهيمنة وهي لحظة التتويج لانتصار النظام

الرأسمالي العالمي، بقيادة الشركات المتعددة الجنسيات التي تحاول ضمان انتشارها عبر مفهوم الثقافة الكونية، كخطاب ثقافي شمولي، يقوم على أساس محو التمايز الثقافي في العالم، بغرض تحقيق الاستهلاك الواسع أو العالمي لمنتوجاتها وعليه فإن هذه الرؤية تعتبر مكملة إلى حد بعيد ما سبقها من آراء، لاسيما فيما يتعلق بالهيمنة الثقافية.

نخلص مما تقدم إلى أن التناول الكيفي لإفرازات مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، قد انحصر في معطى الهيمنة الأمريكية على جميع المستويات، كما أن تناول هذا المعطى تم بصورة واسعة ضمن معظم مقالات مادة التحليل سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر... ولكنه بقي تناولا سطحيا وعاما يعبر عن ردود الأفعال ضد العولمة الثقافية في غالب الأحيان وليس عن طروحات عقلانية تساهم في فك طلاسم الوضع الثقافي الراهن، باستثناء محاولة الباحث بوخاوة إسماعيل التي كانت في محلها عند تناولها لهذه المسألة.

في ختام هذه المقاربة التحليلية لموضوعات الركن الثقافي المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية، يمكن القول بأن اهتمام الركن بهذه الأخيرة كان منصبا على المفهوم والأبعاد أكثر من الإفرازات، بحيث تنوع تناول موضوع الدراسة مفهوميا، ضمن الركن الثقافي خلال فترة الدراسة، علما أن هذا التناول كان شاملا على مستوى التحليل ككل، أي أن هذه الأخيرة مجتمعة قدمت رؤية وافية عن التعريف بالمفهوم وبأبعاده، ويختلف هذا المعطى على مستوى كل مقال على حده، بحيث لم تكن جميع الرؤى المقدمة عن الموضوع شاملة وجامعة للمفهوم بأبعاده وإفرازاته، إلى جانب هذا

سجل غياب الرأي الخاص بالجريدة في هذا الموضوع بحيث اكتفى الركن بفتح حيزه للنقاش الفكري حول المفهوم بالإضافة التي تتبعه لأوجه النشاط المتعلق به وطنيا عن طريق الصحفيين، وعالميا عبر ما نقلته وكالات الأنباء.

وعليه وبالرغم من محدودية مادة التحليل فإن الركن الثقافي قدم للقراء تعاريف عديدة حول ومفهوم العولمة، وخصص لأبعاده حوارات ومقالات ساهمت ولو بصورة محتشمة في التعريف به.

** هـــوامش الــقسم الــتطبيقي

(1) مقابلة مع حميد عبد القادر، رئيس القسم الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال (1998-199).

(2) المصدر نفسه.

(3) محمد عبد الحميد، ص132.

(4) محمد عوض، ص10.

(5) فاروق أبو زيد، ص135.

(6) إجلال خليفة، ص100.

(7) فاروق أبو زيد، ص179.

(8) المرجع نفسه، ص299.

(9) إجلال خليفة، ص35.

(10) محمد عبد الحميد، ص130.

(11) ..... Madeleine Grawitz, p556

(12) مقابلة مع الحميد عبد القادر

(13) ..... Mairice Angress, p108

(14) محمد عبد الحميد، ص120.

(15) ..... Madeleine Grawitz, p556

(16) سعيد بوشعير، ص187.

(17) عبد الوهاب الكيالي، ص844.

** الاســـتنتاجات:

• يتضح من خلال دراسة المكانة التي احتلها الركن الثقافي في جريدة "الخبر" اليومية ضمن مساحة التحرير الكلية، خلال 1998-1999، بأن اهتمامات الجريدة الثقافية، كانت محدودة جدا مقارنة باهتماماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية... إلخ. ويتجلى ذلك من خلال تربع الركن الثقافي على مساحة بلغت 21417.6 سم^2 ، أي بنسبة 7.26 في المائة من مساحة التحرير الكلية والمقدرة بـ 294800.09 سم^2، إذ تعتبر هذه النسبة غير كافية لتتبع أوجه النشاط الثقافي والفكري ببعديه المحلي والعالمي.

بالإضافة إلى ذلك فقد سجل عدم الاستقرار في مساحة الركن الثقافي خلال فترة الدراسة، بحيث أدت الزيادة المفرطة في حجم المادة الإعلانية إلى تقليص حجم هذه الأخيرة. كما غابت الأركان الثقافية المتعلقة بمادة التحليل بصورة تامة خلال الفصل السابع أي من الفاتح جويلية 1999 إلى غاية 30 ديسمبر 1999، بسبب إضفاء الطابع الترفيهي على مضمون الركن لجعله يتناسب مع موسم الصيف من جهة، والتخفيف من حجم المادة الإعلامية ذات الطابع الفكري والتحليلي من جهة ثانية.

• تبين دراسة المكانة التي احتلتها مادة التحليل ضمن مساحة الركن الثقافي جريدة "الخبر" اليومية خلال (1998-1999) بأن حجم المساحة المخصصة لمفهوم العولمة لم تتناسب مع طبيعة الموضوع التي تقتضي التحليل والتفسير بشكل أكبر، لاسيما خلال فترة البحث التي شهدت اتساع دائرة الجدل والنقاش حول هذا المفهوم محليا ودوليا. ويرجع ذلك إلى التزام صحفي الركن بتوجيهات رئاسة التحرير القاضية بالتخفيف من حجم المادة الإعلامية ذات الطابع التحليلي مثل موضوع الدراسة، مقابل التكثيف من المواضيع ذات الطابع الإخباري.

إلى جانب ذلك، عرفت مادة التحليل، خلال فترة الدراسة، التباعد في صدور الموضوعات المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية، كما تباينت من ناحية الحجم بحسب اختلاف مصادرها.

• أما عن توظيف الركن الثقافي للأجناس الصحفية المخصصة لتناول مفهوم العولمة الثقافية، خلال 1998-199، فقد عرف تنوعا تلاءم مع طبيعة الموضوع بالرغم من محدودية مادة التحليل، بحيث تم استخدام أربعة أنواع من الصيغ الكلامية لصياغة المواضيع المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية وتتمثل في الخبر والتقرير والمقال والندوات.

وقد احتلت المقالات النصيب الأوفر في معالجة الموضوع المدروس وذلك بنسبة 62.15 في المائة من مساحة مادة التحليل، متبوعة بالتقارير بنسبة 30.45 في المائة تلتها الندوات بنسبة 5.35 في المائة، والأخبار في الأخير بنسبة 2.05 في المائة. وتبين هذه الأرقام، بأن الركن الثقافي قد أعطى لمفهوم العولمة الثقافية صبغة تحليلية وذلك من خلال توظيف المقال كنوع صحفي رئيسي، نظرا لطبيعته التي تتماشى مع التحليل والتفسير لمختلف القضايا الفكرية والثقافية. فضلا عن ذلك فإن المقال قد تربع على أكبر المساحات الفصلية مقارنة بالأجناس الصحفية الأخرى، إذ تجاوزت أصغر مساحة فصلية للمقال، أكبر مساحة فصلية للأنواع الأخرى بكثير.

من ناحية ثانية، وظف الركن الثقافي بالموازاة مع الصيغ الكلامية المخصصة لإبداء الرأي كالمقالات والندوات، صيغا كلامية تهتم بأوجه النشاط الإخباري مثل التقارير والأخبار، وذلك بما يتلاءم وطبيعة المواضيع المنشورة حول مفهوم العولمة الثقافية. إلا أن التوجيهات الصادرة عن رئاسة التحرير أثرت بصورة سلبية على تنوع استخدام الأجناس الصحفية، كما تراجعت المساحات المخصصة لها خلال الفصول الأخيرة من فترة الدراسة.

- أما إذا تطرقنا للدلالات الناتجة عن دراسة مصادر موضوعات الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال 1998-1999، فإنها توضح بأن ما يعادل نصف مادة التحليل، قد حرر بعيدا عن هيئة التحرير التابعة للجريدة، وبعيدا عن قسمها الثقافي، بحيث اعتمد الركن الثقافي على إسهامات مختلفة لباحثين ومفكرين ووكالات للأنباء... إلخ، من أجل التعريف بهذا المفهوم.

احتلت مواضيع الباحثين الصدارة بنسبة 48.95 في المائة من مساحة مادة التحليل متبوعة بمواضيع الصحفيين بنسبة 38.08 في المائة، ثم مواضيع الوكالات بنسبة 7.67 في المائة، وأخيرا مواضيع قسم التحرير بنسبة 5.30 في المائة. وتؤكد هذه النسب عدم الاستقرار في استقاء مادة التحليل خلال فترة الدراسة، فإلى جانب الاستعانة بإسهامات الباحثين في مجال مفهوم العولمة، فإن الركن الثقافي قد اعتمد على مصادر أخرى في تناوله لموضوع الدراسة.

من ناحية ثانية، فقد انصبت إسهامات الباحثين في تناول مفهوم العولمة في جانبه التحليلي، فيما اقتصرت مواضيع الصحفيين على تغطية الأخبار المتعلقة بهذا المفهوم، ونقل الآراء والأفكار المختلفة حوله، دون الولوج في شقه الجدلي أو الفكري، وبالتالي غياب وجهة نظر خاصة بصحفيي الركن الثقافي حول مفهوم العولمة الثقافي.

• تبين دراسة موضوعات الركن الثقافي في جريدة "الخبر" اليومية خلال فترة 1998-1999، بأن اهتمامات الركن جاءت ثقافية بالدرجة الأولى وذلك بنسبة 54.80 في المائة من مساحة مادة التحليل، وسياسة في المقام الثاني بنسبة 23.33 في المائة، ثم إعلامية في المرتبة الثالثة بنسبة 12.13 في المائة، واقتصادية في الأخير بنسبة 9.70 في المائة.

إن تربع المواضيع الثقافية على أكبر نسبة من مادة التحليل، أمر منطقي، خاصة وأن اهتمامات الركن الثقافي تنصب في كل علاقة بالحقل الثقافي، إلا أن الأبعاد المختلفة لمفهوم العولمة جعلت عملية صياغته تتم ضمن أطر أخرى إلى جانب إطاره الثقافي، كما يحيل التنوع الذي شهدته مواضيع مادة التحليل، إلى مدى إلمام الركن الثقافي بجوانب المفهوم، إذ أنه سلط الضوء على جميع أبعاده بما تحمله من إفرازات، حتى وإن كان ذلك ليس بالقدر ذاته الذي تربعت عليه المواضيع الثقافية.

فيما يتعلق بطبيعة المواضيع المنشورة ضمن فئات الموضوع فقد عرفت تنوعا كبيرا في مضمونها وعناوينها، بالرغم من محدوديتها، بحيث تطرقت لأهم المسائل التي أثارها مفهوم العولمة بأبعاده الثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية وذلك مواكبة لإبرز الإشكالات التي أفرزها المفهوم على الساحة الفكرية.

• أما عن الكيفية التي طرح بها مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال فترة الدراسة، فقد اختلفت من مقال لآخر، باختلاف زوايا تناول الموضوع كما غلب عليها الطابع الأكاديمي كون الإسهامات المقدمة حول مفهوم العولمة كانت لباحثين في هذا الإطار، ففي حين أصاب البعض منهم عند التطرق إليه اقتصرت كتابات البعض الآخر على استعراض الجدل الذي أفرزه هذا المفهوم دون التطرق إلى ماهيته، وهذا في ظل غياب رؤية خاصة بالركن الثقافي حول المفهوم بسبب انعدام إسهامات الصحفيين في هذا الصدد.

أما عن المدلول الذي أعطاه الركن الثقافي لمفهوم العولمة الثقافية، فقد اقترن بما نشر للباحثين الذين تطرقوا إليه، إذ شكل الركن الثقافي فضاءا مفتوحا للحوار والنقاش حول مفهوم العولمة الثقافية، بنشره لآراء ورؤى مختلفة، تطابقت أحيانا، وتناقضت أحيانا أخرى، وفقا للجدل الدائر حوله، كما التقت في نقاط عديدة مع المفهوم المتوصل إليه في القسم النظري من هذه الدراسة، وألمت بأبعاده بتطرقها له في جوانبه السياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الأدبية، كما وقفت هذه الإسهامات عند الإفرازات والمسائل التي أثارها مفهوم العولمة بشكل عام ومفهوم العولمة الثقافية بشكل خاص.

يتضح من خلال أقسام هذه الدراسة بأن مفهوم العولمة يمثل نظريا ذلك المفهوم الديناميكي الذي يفسر جملة التطورات التي شهدها العالم بعد تراجع المد الإيديولوجي وانهيار الاتحاد السوفياتي، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو إعلامية أو ثقافية والتي نتجت عن اندماج الأنظمة الاقتصادية من جهة والتدفقات الحرة في مجال الاتصال من جهة ثانية على الصعيد العالمي.

أما مفهوم العولمة الثقافية، فإنه يحيل إلى محاولة تعميم النمط الثقافي الأمريكي على باقي ثقافات العالم، بواسطة مجموعة من الرموز، القيم والأساطير، بغرض تسويق مضامين الصناعة الثقافية للشركات الكبرى للاتصال.

على أساس هذين التعريفين، يتبين بأن الإسهام الذي قدمه الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال فترة (1998-1999) من أجل التعريف بهذين المفهومين وشرحهما للقارئ بقي نسبيا، وبالرغم من فتح هذا الحيز المكاني لإسهامات الباحثين والمفكرين في هذا المجال بقيت مسألة تحديد ماهية كل منهما مرتبطة بما نشر في كل مقال على حده، ففي حين وفق البعض منها عند تناوله لهما، اكتفى البعض الآخر بتناوله لأحد أبعاد المفهوم أو لما خلفه من إفرازات، أو طرح الإشكالات المتعلقة به لاسيما في ظل محدودية مادة التحليل خلال فترة الدراسة التي شهدت اتساع دائرة النقاش حول هذه المفاهيم ضمن الساحة الفكرية المحلية والعالمية، مما انعكس سلبيا على التناول المفهومي لموضوع الدراسة الذي تقتضي طبيعته التحليل والتفسير بصورة أوسع وأشمل.

كما سجل من خلال القسم التطبيقي لهذا البحث، الغياب التام لرؤية خاصة بصحفي الركن الثقافي لجريدة "الخبر" خلال فترة الدراسة، أي أن الآراء المنشورة حول مفهوم العولمة الثقافية لم تعبر عن رؤية خاصة بالركن لهذا المعطى الفكري الجديد، وقد نتج ذلك جزئيا عن توجيهات رئاسة التحرير التي ألزمت الصحفيين التخفيض من المادة ذات الطابع الفكري التحليلي مقابل التكثيف من حجم المادة ذات الطابع الإخباري، بعدما أقدمت خلال السنة الثانية من فترة البحث على تقليص الحيز المكاني للركن الثقافي من صفحتين إلى صفحة واحدة.

تعكس هذه المعطيات تقليص جريدة "الخبر" اليومية لاهتماماتها الثقافية عامة، ومفهوم العولمة الثقافية خاصة، في حين كان ينبغي عليها تأدية ما تمليه عليها وظيفتها

التثقيفية، وتقديم المزيد من التفاصيل والتفسيرات حول مفهوم العولمة من جهة ومفهوم العولمة الثقافية من جهة ثانية خدمة للقراء ومساعدة لهم في فك الغموض الذي اكتنف هذا المفهوم بفعل التداول العشوائي له، وخدمة للثقافة الوطنية التي تعرف حاليا أزمة حقيقية في قيمها ومعاييرها، بسبب اختلال مرجعياتها ومؤسساتها التي لم تعد قادرة في زمن العولمة الثقافية، على تشكيل الوجدان الثقافي للنشء، بما يصونها داخليا ويهيئها لمواجهة التحديات الثقافية التي تفرضها ثقافة الصورة.

نلخص من خلال ما تقدم إلى أن الإعلام في الجزائر وإن كان قد قطع أشواطا معتبرة في مجال متابعته، ومعالجته للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية... إلخ، فإنه في بعده الثقافي لا يزال في عصره الأول، ولم يرق بعد إلى مواكبة النقاش الثقافي بتجلياته الفكرية والأدبية، إذ أن السعي المستمر إلى تتبع أوجه النشاط الثقافي في شقها الإخباري، مثلما هو الحال بالنسبة للركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، يعتبر غير كفيل بالجزم بأن هناك إعلاما ثقافيا في الجزائر.

يبين الجدول رقم (1) الخاص بمساحة مادة الركن الثقافي، ضمن مساحة التحرير. أن ما نشرته جريدة "الخبر" اليومية خلال فترة الدراسة (1998-1999) في هذا الركن من مادة ثقافية، بلغت مساحته 21417.6 سم^2، أي ما يعادل 23 صفحة وذلك بنسبة 7.26 في المائة من مساحة التحرير الإجمالية التي بلغت 294800.09 سم^2 أي ما يعادل حوالي 314 صفحة.

تدل هذه النسبة وتؤكد على أن اهتمامات جريدة "الخبر" اليومية بالمواضيع المتعلقة بالنشاط الثقافي أي الواردة في الركن الثقافي محدودة نسبيا، لاسيما إذا ما تمت مقارنتها بالحيز الذي خصص للأركان الأخرى، كالركن السياسي الذي تربع على معدل قارب السبع صفحات في العدد الواحد، كما تعتبر هذه النسبة من منظور الوظائف المنوطة بوسائل الإعلام عامة والصحافة المكتوبة خاصة ضعيفة جدا، لا يسمح للجريدة بتأدية وظيفتها التثقيفية على أحسن وجه.

وقد علل حميد عبد القادر رئيس القسم الثقافي خلال فترة الدراسة تقليص حجم مادة التحرير المتعلقة بالركن الثقافي خلال فترة الدراسة، بصدور توجيهات من طرف رئاسة التحرير، ألزمت القسم الثقافي، الاهتمام أكثر بالأحداث الآنية والتقليص من المادة ذات الطابع التحليلي. (1) من جهة أخرى فإن تخفيض حجم المادة الإعلامية الثقافية، قد اقترن بالزيادة الهائلة في حجم الإعلانات التي تنشرها الجريدة، ليس هذا فحسب، بل غالبا ما طالت الإعلانات الركن الثقافي في الجريدة بحيث تمّ على مستوى 12 عددا سنة 1998، إلغاء هذا الركن، ونشره غير مكتمل في عشرة أعداد خلال الفترة نفسها، لفسح المجال للمادة الإعلانية مدفوعة الأجر، علما بأن مساحة التحرير الكلية قد بلغت 294800.09 سم^2، أي ما نسبته 54.59 في المائة من المساحة المطبوعة المقدرة ب540000 سم^2، في حين تربعت الإعلانات إلى جانب الخدمات والبيانات الخاصة بالجريدة على ما نسبته 45.41 في المائة من المساحة المطبوعة المتعلقة بمادة التحليل، وهذا ما يعكس انسياق الجريدة وراء الإعلان على حساب المادة الإعلامية.

يتضح أن تخصيص نسبة 7.26 في المائة فقط للركن الثقافي يدخل ضمن التوجه الإخباري للجريدة المتمثل في اهتماماتها المنحصرة بالدرجة الأولى في أخبار النشاط السياسي الحكومي والحزبي، دون الاهتمام بالموضوعات الثقافية التي تتطلب التحليل والتمحيص للقضايا الفكرية، الأدبية والعلمية، ويتجلى هذا في تخصيص الصفحة التاسعة عشر، بعد الأخبار السياسية والاقتصادية والدولية والاجتماعية والرياضية للركن الثقافي.

يلاحظ في الجدول رقم (1) أن ما سجل بالنسبة للركن الثقافي في كل فصل كان كما يلي:

- ***الفصل الأول:*** 937.5 سم^2 أي نسبة 7.71 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير البالغة 12146.5 سم^2.
- ***الفصل الثاني:*** 5443.45 سم^2 أي نسبة 8.23 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير البالغة 66108.45 سم^2.
- ***الفصل الثالث:*** 4350 سم^2 أي نسبة 7.07 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير البالغة 61475.29 سم^2.
- ***الفصل الرابع:*** 3180.4 سم^2 أي نسبة 6.70 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير البالغة 47403 سم^2.
- ***الفصل الخامس:*** 4086.25 سم^2 أي نسبة 6.67 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير البالغة 34641.25 سم^2.
- ***الفصل السادس***: 2482.5 سم^2 أي نسبة 7.14 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير البالغة 34641.25 سم^2
- غياب كلي للركن الثقافي في الفصل السابع.
- ***الفصل الثامن:*** 937.5 سم^2 أي نسبة 7.83 في المائة ضمن مساحة مادة التحرير البالغة 11962.5 سم^2.

ما يلاحظ من أرقام المساحات التي خصصتها جريدة "الخبر" للركن الثقافي ضمن مادة التحرير على مستوى فصول الدراسة، والنسب التي احتلتها هذه المادة ضمن هذه الأخيرة متقاربة جدا، بحيث لم يتجاوز الفرق بين أعلى نسبة فصلية مسجلة لها وأدنى نسبة ضمن الإطار نفسه حدود نسبة 1.56 في المائة، ما عدا الفصل السابع بسبب غياب الركن الثقافي، وهذا ما يكشف الاستقرار النسبي لسياسة جريدة "الخبر" في طرح المواضيع الثقافية فوق صفحاتها، من حيث الجانب الكمي لأن النشاط الثقافي يقع في حيّز قار ضمن التبويب العام للجريدة، كما سبق وأن ذكرنا، حيث سجلت أعلى نسبة احتلتها مساحة الركن الثقافي ضمن مساحة مادة التحرير الكلية في الفصل الثاني سنة 1998 بنسبة 8.23 في المائة، وهذا راجع إلى التبويب السابق للجريدة الذي خصص للركن الثقافي صفحتين كاملتين، قبل أن يقلص إلى صفحة واحدة على مدار بقية فترة

الدراسة، بحيث سجلت أدنى نسبة لمادة التحليل في الفصل الخامس بنسبة 6.67 في المائة ضمن المساحة الكلية لمادة التحرير.

أما إذا درسنا ما نشرته جريدة "الخبر" من مواضيع ثقافية، خارج دائرة ارتباطها بمادة التحرير، فإن الأمر يبدو غير المسجل سابقا حيث نلاحظ أن هناك تفاوتا كبيرا في المساحات الفصلية المسجلة للمادة قيد الدراسة، يتجلى هذا التفاوت بارزا في الرسم البياني رقم 1-3 كما يمكن ملاحظته إذا تمت مقارنة، على سبيل المثال، الأرقام المسجلة لها على مستوى الفصلين الثاني والثامن، بحيث بلغت مساحة الفصل الثاني 5443.45 سم^2، أي ما يعادل 5.80 مرة مساحة الفصل الثامن المقدرة بما يقارب 937.5سم^2.

يعود هذا كما سبق وأن ذكرنا إلى اعتماد الصحيفة لتبويب جديد قلّص من حجم المادة الثقافية على صفحاتها، كما يرجع من ناحية ثانية إلى أن النشاط الثقافي في غير مصنّف ضمن الاهتمامات الرئيسية للسياسة الإخبارية المنتهجة من قبلها.

أما إذا أدرجنا هذا التفاوت ضمن التطور العام لمساحة مادة التحرير على مدار فترة الدراسة، فإنه يبدو منطقيا، حيث عرفت هذه المساحة بدورها تفاوتا ملحوظا بين الفصل الثاني (66108.45 سم^2) الذي بلغ حوالي 5.52 مرة الفصل الثامن (11962.5 سم^2). ومنه يمكن استخلاص أن العلاقة التي حكمت تطور مساحة المادة الثقافية كانت طردية في ارتباطها بمساحة مادة التحرير الكلية بحيث زادت بزيادتها، وتراجعت لتراجعها، مثلما توضحه بصفة جلية الأرقام السابقة.

على صعيد آخر يلاحظ إلى جانب التفاوت بين أعلى مساحة خصصت للركن الثقافي وأدناها، الانخفاض في شدة هذا التبادل انطلاقا من الفصل الثاني إلى غاية الفصل السادس، علما بأنها قد انعدمت تماما في الفصل السابع، وذلك بعدما قاربت في الفصل الثاني 5443.45 سم^2، و4350 سم^2 في الفصل الثالث... إلخ. أما عن غياب المساحة المتعلقة بالركن الثقافي خلال الفصل السابع من جهة وتراجعها في الفصل الثامن خلال فترة الدراسة فإنه من إفرازات التوجه الجديد للجريدة، كما سبق وأن أوضح رئيس القسم الثقافي، الذي أملى عليه التخفيف من حجم المادة الإعلامية ذات الطابع التحليلي والعلمي (الدّسمة على حد تعبيره) والتكثيف بالموازاة مع ذلك من المادة الإخبارية ضمن الركن الثقافي، مسايرة لتوجيهات رئاسة التحرير من جهة ومتطلبات القراء
من جهة ثانية. (2)

وعلى هذا يمكن استخلاص بأن المساحة المخصصة للركن الثقافي خلال فترة الدراسة قد سجلت بفعل الأسباب المذكورة آنفا تراجعا ملحوظا سنة 1999 بحيث قاربت سنة 1998 حوالي 13911.35 سم2 أي حوالي ضعفي 1.85) مساحة السنة الموالية 1999، التي لم تتجاوز ما يعادل 7506.25 سم^2.

أما إذا أتينا إلى تفسير غياب مادة الركن الثقافي خلال الفصل السابع أي من الفاتح جويلية 1999 إلى غاية 30 سبتمبر نفس السنة، فإنه مرتبط بحلول فصل الصيف الذي أثر على الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية وذلك بتغيير صفحة الركن إلى الصفحة 15 وتغيير محتوياتها وجعلها تتناسب مع الموسم الصيفي بتسليطها الضوء على أخبار نجوم الفن السينمائي العالميين منهم والعرب، إلى جانب تقصي أخبار الفنانين في مجال الغناء والطرب... إلخ، وغيرها من المواضيع ذات البعد الترفيهي التي يتطلع إليها القراء. وقد انعكس هذا الوضع الناتج عن توجيهات رئاسة التحرير القاضي بالتخفيف من المادة الإعلامية ذات الطابع التحليلي مقابل التكثيف من المادة الإخبارية على المادة الثقافية وأدى إلى انعدامها في الفصل السابع، ورجوعها بشكل محتشم في الفصل الثامن مقارنة بالفصول الأولى لفترة الدراسة.

وفي خلاصة لما تقدم، يمكن القول بأن هناك تباينا شديدا في حجم المادة الإعلامية الثقافية على مستوى فصول الدراسة، وبالتالي عدم استقرار الركن الثقافي من الناحية الكمية خلال (1998-1999)، أما عن النسبة المخصصة له ضمن مادة التحرير الكلية، فإنها توضح جليا بأن اهتمامات الجريدة الثقافية محدودة، مقارنة باهتماماتها السياسية على وجه الخصوص. فيما يتبين من ناحية ثانية من خلال مساحة مادة التحرير الكلية بأن هناك شبه تساوي بين المادة الإعلامية والمادة الإعلانية في جريدة الخبر اليومية، ومنه فإن نسبة 7.26 في المائة من مساحة التحرير الكلية تبقى نسبيا غير كافية، لتتبع أوجه النشاط الثقافي والفكري، المحلي والعالمي.

2-مادة التحليل في الركن الثقافي لجريدة "الخبر":

يقتضي البحث في مفهوم العولمة الثقافية في جريدة "الخبر" اليومية، تحديد حجم مادة التحليل وتقدير نسبتها ضمن الركن الثقافي لهذه الجريدة، على مدار فترة الدراسة (1998-1999)، إذ بعدما تم التعرف على المكانة التي يحتلها الركن الثقافي في الجريدة ومدى اهتمامها بالمواضيع الثقافية، نتناول هنا، من خلال الجدول الثاني المساحة التي تربعت عليها مادة التحليل أو المقالات الممثلة لمجتمع البحث، ضمن المساحة المخصصة للركن الثقافي، حتى نتمكن من تكوين قاعدة من البيانات التي تكون بالنسبة لهذه الدراسة منطلقا أساسيا في تحديد مدى اهتمام جريدة "الخبر" اليومية بهذا المفهوم.

تبعا لذلك فإن مساحة مادة التحليل ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" كما يبينها الجدول رقم 2، خلال الفترة الزمنية للبحث (1998-1999)، بلغت 8163.83 سم^2، بنسبة 38.14 في المائة، ضمن مادة الركن الثقافي البالغة 21417.5 سم^2، وتجدر الإشارة بهذا الشأن إلى أن مادة التحليل خلال فترة الدراسة قد انحصرت في أربعة وعشرين عددا، توزعت كما يلي: خمسة عشر عددا منها سنة1998، وتسعة أعداد سنة1999، من أصل 576 عددا صدر في الفترة ذاتها.

يتبين لنا من خلال الجدول رقم5 المتعلق بدراسة موضوعات الركن الثقافي في جريدة "الخبر" اليومية المتعلقة بمادة التحليل، بأن اهتماماتها خلال فترة الدراسة كانت ثقافية بالدرجة الأولى بحيث تربعت الموضوعات الثقافية على أكبر حجم من مساحة مادة التحليل بحوالي 4477.38 سم^2، أي بنسبة 54.80 في المائة من مساحة مادة التحليل، فيما بلغت مساحة المواضيع السياسية ما يعادل 1906.69سم^2، بنسبة 23.33 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل، تليها مساحة المواضيع الإعلامية التي احتلت المرتبة الثالثة بـ 991.4 سم^2، أي 12.13 في المائة من مساحة مادة التحليل، وأخيرا تربعت المواضيع الاقتصادية على مساحة 793.36 سم^2 بنسبة 9.70 في المائة من إجمالي مساحة مادة التحليل التي بلغت كما يوضحه الجدول السابق 8168.83 سم^2.

ولتوضيح هذه المعطيات الرقمية، بصياغة أخرى يمكن القول أن مساحة مادة التحليل قد عادلت 8.71 صفحة من صفحات جريدة "الخبر" اليومية (المساحة المطبوعة فقط)، فيها مساحة المواضيع الثقافية التي تربعت على ما يعادل 4.77 صفحة من إجمالي مادة التحليل، متبوعة بالمواضيع السياسية بحوالي 2.03 صفحة ثم المواضيع الإعلامية بـ 1.05 صفحة، وأخيرا المواضيع الاقتصادية بما يعادل 0.84 صفحة.

إن الدلالة التي تحملها هذه الأرقام لا تفسح المجال لأي لبس، إذ أن تربع المواضيع الثقافية على النصيب الأوفر من مساحة مادة التحليل أمر منطقي، على أساس أن الركن الثقافي يهتم بالمواضيع الثقافية في المقام الأول، إلا أن الأبعاد المختلفة لمفهوم العولمة الثقافية، جعلته منصبا على مجالات أخرى إلى جانب إطاره الثقافي. فالحديث عن مفهوم العولمة الثقافية يحيل مباشرة إلى الحديث عن التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الاقتصادي العالمي بفعل تعميم النظام الرأسمالي من جهة، وتحرير التجارة الدولية من جهة أخرى، بالإضافة إلى إفرازات هذا المعطى في بعده السياسي بعد تراجع المعسكر الشرقي بانهيار الاتحاد السوفياتي... إلخ إلى جانب ما أحدثته الثورة التكنولوجية على واقع الإعلام، الاتصال والثقافة. (أنظر القسم النظري)

يفسر من جانب آخر التنوع الذي شهدته مادة لحليل من ناحية المواضيع المخصصة لمفهوم العولمة الثقافية، ولتناوله لمدى إلمام الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية بأبعاد المفهوم، إذ لم يكتف فيه بتسليط الضوء على بعده الثقافي فقط، وما يحمل من إفرازات على واقع المشهد الثقافي العالمي، بل تعدى ذلك إلى تحليل جوانبه المختلفة، اقتصادية كانت أو سياسية، أم إعلامية، وحتى وإن لم تكن هذه المواضيع بنفس الكثافة، كما هو الحال بالنسبة للمواضيع الثقافية ضمن الركن

الثقافي فإنها كانت مسايرة ومكملة لهذه الأخيرة من أجل تقديم رؤية وافية عن الموضوع ملخصة في نفس الوقت لجوانبه وإفرازاته للقارئ.

نتناول فيما يلي، وقبل التعمق في تفسير الدلالات التي تحملها أرقام الجدول الخامس كل من مساحات ونسب مواضيع الركن الثقافي المتعلقة بمادة التحليل ضمن جريدة "الخبر" وتطورها على مستوى فصول الدراسة خلال (1998-1999) كما يلخصها الجدول السابق.

الفصل الأول:

- بلغت مساحة مواضيع الركن الثقافي خلال الفصل الأول 311.69 سم^2، بنسبة 3.81 في المائة من مساحة مادة التحليل المقدرة بـ 8168.83 سم^2.

- انحصرت مساحة الفصل الأول في المواضيع الإعلامية بالمساحة نفسها والنسبة ذاتها، لأن المواضيع الاقتصادية والسياسية والثقافية كانت غائبة.

الفصل الثاني:

- بلغت مساحة جملة المواضيع خلال الفصل الثاني 1435.78 سم^2، بنسبة 17.57 في المائة من مساحة مادة التحليل، وتوزعت على:

- ***المواضيع الاقتصادية:*** بلغت مساحتها 167.40 سم^2 بنسبة 2.04 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- ***المواضيع الثقافية:*** بلغت مساحتها 1268.38 سم^2 بنسبة 15.52 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل.

- لم تنشر الجريدة خلال هذا الفصل المواضيع السياسية والإعلامية.

الفصل الثالث:

- بلغت مساحة المواضيع خلال الفصل الثالث 1991.57 سم^2، بنسبة 24.38 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل، وتعتبر أعلى نسبة فصلية سجلت على مدار فترة الدراسة، توزعت على:

- ***المواضيع السياسية:*** بلغت مساحتها 285.57 سم^2 بنسبة 3.49 في المائة ضمن مساحة المواضيع الكلية.

- ***المواضيع الثقافية:*** بلغت مساحتها 1706 سم^2 بنسبة 20.88 في المائة ضمن مساحة المواضيع الكلية.

- لم تنشر الجريدة خلال هذا الفصل المواضيع الاقتصادية والإعلامية.

الفصل الرابع:

- بلغت مساحة مواضيع الفصل الرابع 1240.63 سم^2، بنسبة 15.18 في المائة من مساحة مادة التحليل الكلية، وقد انحصرت في:

- ***المواضيع الاقتصادية:*** بلغت مساحتها 359.55 سم^2، بنسبة 4.40 في المائة من مساحة مادة التحليل.

- ***المواضيع الثقافية:*** بلغت مساحتها 881.08 سم^2، بنسبة 1078 في المائة من مساحة مادة التحليل.

- لم تتناول الجريدة خلال هذا الفصل المواضيع السياسية والإعلامية.

الفصل الخامس:

- بلغت مساحة مواضيع الفصل الخامس 1969.95 سم^2 بنسبة 24.11 في المائة من مساحة مادة التحليل الإجمالية، وتعتبر هذه المساحة الفصلية الوحيدة التي جمعت بين مختلف المواضيع ما عدا المواضيع الاقتصادية، موزعة كما يلي:

- ***المواضيع السياسية:*** بلغت مساحتها 1053.13 سم^2 بنسبة 12.89 في المائة من مساحة المواضيع الكلية.

- ***المواضيع الإعلامية:*** بلغت مساحتها 294.9 سم^2 بنسبة 3.61 في المائة من مساحة المواضيع الكلية.

- ***المواضيع الثقافية:*** بلغت مساحتها 621.92 سم^2 بنسبة 7.61 في المائة من مساحة المواضيع الكلية.

الفصل السادس:

- بلغت مساحة مواضيع الفصل السادس 952.8 سم^2 بنسبة 11.66 في المائة من مساحة مادة التحليل الكلية وقد اقتصرت على:

- ***المواضيع السياسية:*** بلغت مساحتها 567.99 سم^2 بنسبة 6.95 في المائة من مساحة مادة التحليل.

- ***المواضيع الإعلامية:*** بلغت مساحتها 384.81 سم^2 بنسبة 4.71 في المائة من مساحة مادة التحليل.

- لم تتناول الجريدة المواضيع الاقتصادية والثقافية.

الفصل السابع:

- انعدام مطلق لمادة التحليل في هذا الفصل.

الفصل الثامن:

- بلغت مساحة مواضيع الفصل الثامن 266.41 سم^2 بنسبة 3.26 في المائة من مساحة مادة التحليل الكلية، وانحصرت فقط في:

- المواضيع الاقتصادية: بلغت مساحتها 266.41 سم^2، بالنسبة ذاتها للمساحة الفصلية.

يتضح من خلال الأرقام الخاصة بمواضيع الركن الثقافي وبمساحاتها ونسبها الفصلية المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية في الفترة (1998-1999)، بأن هذه الأخيرة لم تسجل تقاربا فيما بينها، إذ كانت متباعدة للغاية، فعلى مستوى النسب الفصلية تجاوز الفرق بين أدنى ما سجل في الفصل الثامن بـ 3.26 في المائة من مساحة مادة التحليل، وبين أعلى نسبة سجلت في الفصل الثالث بـ 24.38 في المائة من مساحة مادة التحليل، حوالي 21.12 في المائة، ويعتبر هذا الفرق شاسعا كما يعكس في نفس الوقت عدم الاستقرار في توزيع مادة التحليل على مستوى الفصول تماما مثل عدم الاستقرار في توزيعها على مستوى المواضيع.

كما تجدر الإشارة إلى أن السنة الأولى من فترة الدراسة شهدت أعلى النسب، فيما سجلت انخفاضا محسوسا في السنة الثانية إلى جانب انعدامها تماما في الفصل السابع، بحيث بلغت النسبة الإجمالية للمواضيع في سنة 1998 حوالي 60.94 في المائة ضمن مادة التحليل، بينما لم تتجاوز سنة 1999، 39.03 في المائة من مساحة مادة التحليل. يجد هذا المعطى تفسيره في عملية تخفيض المادة الإعلامية التحليلية في الركن الثقافي لجريدة "الخبر" وتعويضها بالمادة الإعلامية ذات الطابع الإخباري، وهذا ما لنعكس سلبا على موضوع الدراسة لاسيما من الناحية الكمية.

من ناحية المساحات التي تربعت عليها موضوعات الركن الثقافي، فقد سجلت هي الأخرى تفاوتا واضحا فيما بينها على مستوى فترة الدراسة، سواء كان ذلك على مستوى السنوي والفصلي، أو على مستوى الموضوعات. أما فيما يتعلق بالتفاوت السنوي فيدل عليه الفرق المسجل بين مساحة المواضيع السنوية لعام 1998 التي بلغت 4979.67 سم^2 وبين مساحة المواضيع لسنة 1999 المقدرة بـ 3189.16 سم^2، بحيث بلغ 1790.51 سم^2، وفي هذا الصدد فإن التفسير المتعلق بانخفاض النسب في السنة الثانية من الدراسة صالح لأن يعمم على انخفاض المسجل في المساحات.

أما عن التفاوت الفصلي لمساحات فقد كان هو الآخر واسعا، بحيث بلغت مساحة الفصل الثالث وهي أعلى مساحة 1991.57 سم^2، حوالي 7.5 مرة مساحة الفصل الثامن وهي أدنى مساحة، التي لم تتجاوز 266.41 سم^2. أو فيما يخص التفاوت المسجل بين مساحات مختلف مواضيع الركن الثقافي فيمكن لمسه من خلال الفرق بين مساحة المواضيع الثقافية في الفصل الثالث بـ 1706

سم^2 التي بلغت أكثر من عشر مرات مساحة المواضيع الاقتصادية في الفصل الثاني البالغة 167.40 سم^2.

تدل هذه الأرقام على أن موضوع العولمة الثقافية لم يعرف حضورا دائما ومنتظما على صفحات الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال فترة الدراسة. فما نشر حول الموضوع تزامن مع ما توفر لدى القسم الثقافي من مادة إعلامية تتعلق به سواء كانت ذات طابع تحليلي أو إخباري، وعليه فمعدو الركن الثقافي لم يلتزموا بتتبع الموضوع بصورة دائمة ومنتظمة.

أما إذا أتينا إلى دراسة ما وظفه الركن الثقافي من مواضيع تتعلق بمفهوم العولمة الثقافية خلال فترة الدراسة، ودراسة المساحات الفصلية التي تربعت عليها بالإضافة إلى تطور استخدامها سواء كان ذلك في إطار ارتباطها بمساحة مادة التحليل الكلية أو ضمن دائرة ارتباطها ببعضها البعض، فإن التفاوت المسجل سابقا على مستوى تطور المساحات الفصلية تراجعت حدته، وكانت البداية من المواضيع الثقافية لاحتلالها المرتبة الأولى ضمن مادة التحليل، متبوعة بالمواضيع السياسية، فالمواضيع الإعلامية، ثم أخيرا المواضيع الاقتصادية.

- يتضح من خلال الأرقام المخصصة للمواضيع الثقافية من خلال الجدول الثالث: أن المساحة الإجمالية لهذه الأخيرة بلغت 4477.38 سم^2 بنسبة 54.80 في المائة من مساحة مادة التحليل الكلية، ويرجع ذلك كما سبق وأن أوضحنا إلى أن تناول الموضوع المدروس كان ضمن الركن الثقافي، ومن الطبيعي أن تحتل المواضيع الثقافية الصدارة مقارنة بالمواضيع الأخرى. أما عن تطور نشر هذه المواضيع فإنها لم تعرف حضورا دائما ومستقرا خلال فترة الدراسة، بحيث سجلت المواضيع الثقافية في أربعة فصول فقط وهي على التوالي الثاني، الثالث، الرابع والخامس، في حين غابت خلال الفصول الأربعة الباقية. وسجلت أعلى للمواضيع الثقافية في الفصل الثالث من الدراسة (أي في الفترة ما بين الفاتح أكتوبر و31 ديسمبر من سنة 1998) كانت بـ 1706 سم^2 بنسبة 20.88 في المائة من مساحة مادة التحليل متبوعة بمساحة الفصل الثاني بـ 1268.38 سم^2. بعد ذلك سجلت مساحات المواضيع الثقافية، من الناحية الزمنية، تراجعا كميا معتبرا، بحيث لم تتعد

أدنى مساحة لهذه المواضيع 621.92سم^2، بنسبة 7.61 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل، وبهذا فقد قاربت أعلى مساحة حوالي ثلاث مرات مساحة أدنى مساحة. وإن كان الفرق غير واسع فهو إلى جانب غياب المواضيع الثقافية في الفصول الثلاثة الأخيرة المتعلقة بفترة الدراسة يدل على أن توجيهات رئاسة التحرير بشأن خفض نسبة المواضيع التحليلية قد أثر سلبا على موضوع الدراسة بشكل عام وعلى المواضيع الثقافية الصادرة بشأنه بشكل خاص. وحتى وإن كانت مادة

التحليل قد توزعت على المواضيع المتبقية، فإنها من الناحية الكمية لم تكن بنفس الكثافة والحجم كما في المواضيع الثقافية للفصلين الثاني والثالث.

كما يتضح هذا الأمر جليا من خلال مقارنة مساحة المواضيع الثقافية في السنة الأولى والثانية من فترة الدراسة، ففي حين بلغت هذه المساحة عام 1999، 3855.46 سم^2 فهي لم تتجاوز سنة 1999، 621.92 سم^2 أي ما يقارب سدس العام السابق، وهذا ما يؤكد على التراجع الكبير في حجم نشر المواضيع الثقافية المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية.

تجدر الإشارة على صعيد آخر إلى أن ما ميز المساحات الفصلية للمواضيع الثقافية والنسب التي احتلتها ضمن مساحة مادة التحليل الكلية، هو أنها قد احتلت أكبر المساحات وبالتالي أكبر النسب، مقارنة بالمواضيع الأخرى، بحيث تجاوزت أعلى نسبة لها بحوالي 1.6 مرة أعلى نسبة للمواضيع السياسية، و4.4 مرة أعلى نسبة للمواضيع الإعلامية، و4.7 مرة أعلى نسبة للمواضيع الاقتصادية إلى جانب هذا فقد عرفت المواضيع الثقافية أكثر حضورا على مستوى فترة الدراسة مقارنة بالمواضيع الأخرى، وعليه فقد سجلت المواضيع الثقافية إلى جانب هذا المعطى أعلى مساحة إجمالية باحتلالها الصدارة ضمن مساحة مادة التحليل الكلية بنسبة 54.80 في المائة، فضلا عن أكبر مساحة فصلية، ويرجع هذا إلى طبيعتها التي تتلاءم مع الركن الصادرة ضمنه وإلى كون إفرازات مفهوم العولمة الثقافية في إطارها الثقافي قد أسالت الكثير من الحبر لاسيما فيما يتعلق بالأخطار المحدقة بالهوية الثقافية والتنوع الثقافي العالمي، والخصوصيات الثقافية... إلخ، فالركن الثقافي لجريدة "الخبر" قد ساير هذا النقاش بطريقته الخاصة، حتى وأن كانت محدودة من الناحية الكمية نتيجة لمحدودية مادة التحليل.

- أما فيما يتعلق بالمواضيع السياسية التي احتلت المرتبة الثانية بمساحة إجمالية بلغت 1906.69سم^2 أي بنسبة 23.33 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل الكلية بعد المواضيع الثقافية، فيفسر هذا على أنه في الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، تم التعريف بالمفهوم في بعده

الثقافي ثم التطرق إلى دلالاته السياسية وإلى ما يحمل من إفرازات على هذا الصعيد. وإلى القضايا التي أثارها لاسيما مسألة الديمقراطية والإيديولوجيا، وتراجع سيادة الدول... إلخ، وبالرغم من تساوي الموضوعات السياسية مع غيرها من المواضيع الاقتصادية والإعلامية فيما يتعلق بعدد التكرارات، فقد كان التفوق لصالحها على هذه الأخيرة من الناحية الكمية سواء كان هذا على مستوى المساحة الإجمالية أو على مستوى المساحات الفصلية.

يلاحظ من ناحية ثانية أن المواضيع السياسية لم تكن من خلال الأرقام المعروضة في الجدول الخامس منتظمة الصدور، إذ كان تكرارها في الفصول الثالث، الخامس والسادس فقط فيما غابت على مدار الفصول المتبقية. كما يلاحظ أيضا أن المساحات المخصصة لها لم تكن متقاربة بحيث بلغت أعلى مساحة للفصل الخامس بـ 1053.13 سم^2، بنسبة 12.89 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل، حوالي 3.6مرة أدنى مساحة سجلت لها وكانت في الفصل الثالث بـ 285.57 سم^2، بنسبة 3.49 في المائة من مساحة مادة التحليل، ويفسر هذا بأن برمجة المواضيع السياسية كانت اعتباطية تخضع لما توفر من مادة إعلامية حول الموضوع وتصب في إطارها السياسي.

فيما يخص تطور نشر المواضيع السياسية، فقد عرف عكس المواضيع الثقافية تزايدا في المساحة المخصصة لهذه الأخيرة عام 1999، بحيث لم يتجاوز سنة 1988 285.57 سم^2 ليتسع سنة 1999 إلى 1621 سم^2 ، بالرغم من إنعدامها في الفصل السابع وغيابها في الفصل الثامن.

إنطلاقا من هذا فإن المجال السياسي إلى جانب المجال الثقافي كانا محلا لاهتمامات الركن الثقافي التي كانت منصبة في إطارهما، ويمكن تأويل هذا المعطى على أنه نتاج لاهتمام هذا الركن بالبعد الثقافي والسياسي للموضوع أكثر من أبعاده الأخرى.

- أما عن المواضيع الإعلامية فقد تربعت على مساحة كلية بلغت 991.4 سم^2، بنسبة 12.13 في المائة من مساحة مادة التحليل الكلية، وعليه فالمواضيع الإعلامية باحتلالها ما يعادل صفحة واحدة، فقد احتلت المرتبة الثالثة، مما يدل على أنها لم تكن ضمن الاهتمامات الأولى للركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية بالغم من هذا فقد تساوت مع المواضيع السياسية من ناحية عدد التكرارات، إذ سجلت على التوالي في كل من الفصول الأول، الخامس، والسادس وانعدمت في الفصول الباقية، وهذا يدل على عدم ديمومة وانتظام نشرها.

بلغت أعلى مساحة فصلية للمواضيع الإعلامية 384.81 سم^2، بنسبة 4.71 في المائة من مساحة مادة التحليل الكلية وذلك في الفصل السادس، بينما سجلت أدنى مساحة لها في الفصل

الخامس بـ 294.9سم^2، أي بنسبة 12.89 في المائة من مساحة مادة التحليل. ما يلاحظ هو أن هذه المساحات الفصلية متقاربة جدا، بحيث لم يتجاوز الفرق بين النسب التي احتلتها ضمن مساحة مادة التحليل حوالي 1.1 في المائة، كما لم يتعد الفرق بين أعلى نسبة والنسبة المسجلة في الفصل الأول حوالي 0.9 في المائة، وعليه فالمواضيع الإعلامية عرفت تقاربا بين مساحاتها الفصلية وبين النسب التي احتلتها ضمن مساحة مادة التحليل الكلية،وكما هو الحال بالنسبة للمواضيع السياسية،

وعكس المواضيع الثقافية فقد عرفت زيادة في مساحتها في السنة الثانية من فترة الدراسة وذلك بمساحة بلغت 679.71 سم^2، أي أكثر من مرتين مساحة السنة الأولى التي لم تتجاوز 311.69سم^2

بناءا على ما تقدم فإن البعد الإعلامي لمفهوم العولمة الثقافية لم يكن من خلال المساحة التي تربعت عليها مواضيعه، محلا لاهتمام رئيسي في الركن الثقافي بالرغم من أنه في جانبه العملي يعتبر المحرك الرئيسي للعولمة الثقافية لاسيما في ظل الثورة التكنولوجية الحاصلة في هذا المجال، التي أصبحت تشكل همزة وصل بين المجتمعات وبين ثقافاتها حيثما وجدت. إلا أن مقارنة المساحة الإجمالية للمواضيع الإعلامية بمساحة مادة التحليل ككل تجعل منها مقبولة لأن محدوديتها مرتبطة بالدرجة الأولى بمحدودية مادة التحليل ذاتها، بالإضافة إلى أن أولوية النشر في إطار الركن الثقافي تكون للمواضيع الثقافية بالدرجة الأولى، وعليه فتنويع المواضيع وإن كان مقيدا كميا فيمكن اعتباره من الإيجابيات المسجلة لصالح الركن الثقافي في تناوله لموضوع الدراسة.

- سجلت بدورها المواضيع الاقتصادية القدر نفسه من عدد التكرارت مع المواضيع الإعلامية وذلك في الفصول التالية: الثاني، الرابع، والثامن بمساحة إجمالية بلغت 793.36 سم^2 بنسبة 9.70 في المائة من مساحة مادة التحليل، أو ما يعادل أقل من صفحة واحدة من أصل حوالي 9 صفحات التي تربعت عليها مادة التحليل على مدار فترة الدراسة، وكما هو الحال بالنسبة للمواضيع الأخرى فإن المواضيع الاقتصادية لم تعرف هي الأخرى الانتظام أو الاستقرار في نشر المادة الإعلامية، فما سجل منها كان متناثرا على مدار المجال الزماني للدراسة، كما انعدمت في الفصل السابع بانعدام مادة التحليل.

أما إذا أتينا إلى دراسة المساحات الفصلية للمواضيع الاقتصادية فإن أول ما يقال عنها هو أنها كانت متقاربة نوعا ما، بحيث بلغ الفرق بين أدنى مساحة سجلت في الفصل الثاني بـ 167.4 سم^2 بنسبة 2.4 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل وبين أعلى مساحة لها في الفصل الرابع بـ 359.55 سم^2، بنسبة 4.4 من المائة ضمن مساحة مادة التحليل، حوالي 192.15 سم^2، وبلغ الفرق

بين هذه الأخيرة ومساحة الفصل الثامن البالغة 266.41 سم^2 بنسبة 3.26 في المائة ضمن مادة التحليل حوالي 93.14سم^2، وهذا ما يؤكد على التقارب فيما بينهما عكس المواضيع الثقافية، وتجدر الإشارة إلى أن أدنى مساحة فصلية سجلت ضمن الجدول الخامس كانت في إطار المواضيع الاقتصادية، وذلك في الفصل الثاني بالمساحة المذكورة أعلاه.

ومنه فإن المواضيع الاقتصادية عرفت**175**هي الأخرى عدم الانتظام في صدور المادة المخصصة لها سواء كان ذلك على المستوى الفصلي أو على مستوى السنوي، وبهذا فإن ما نشر من

مواضيع في هذا الإطار ارتبط بأحداث ووقائع تتعلق بموضوع الدراسة في بعده الاقتصادي، وليس ناتجا عن إرادة الركن في إعطاء هذا البعد حقه من المادة الإعلامية.

يتبين مما تقدم بان التناول الموضوعاتي لمفهوم العولمة الثقافية، ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر"، قد شهد تنوعا شاملا لأهم أبعاد هذا الموضوع، وذلك بالتطرق لمختلف جوانبه، بحيث تراوحت المواضيع بين مواضيع إعلامية واقتصادية وسياسية وثقافية. علما بأن هذه الأخيرة أي المواضيع الثقافية احتلت الصدارة ضمن مساحة مادة التحليل، بتربعها على أكبر نسبة منها إلى جانب تربعها على أكبر مساحة فصلية مقارنة بالمواضيع الباقية. يمكن تفسير ذلك في كونها أنسب المواضيع مع طبيعة الركن الثقافي.

أما فيما يتعلق بالمواضيع السياسية والإعلامية والاقتصادية، فقد عرفت تساويا فيما بين عدد تكراراتها، والتقارب بين مساحاتها الفصلية، كما تشابهت –بغض النظر عن الكيفية التي طرحت بها- فيما يتعلق بعدم انتظام صدورها ضمن الركن الثقافي. وعليه فإن المعالجة التي طرحها الركن الثقافي لمفهوم العولمة الثقافية خلال فترة الدراسة طغت عليها المواضيع الثقافية متبوعة بالمواضيع السياسية والإعلامية والاقتصادية، التي شكلت في مجملها أهم أبعاد وجوانب هذا المفهوم.

- ***طبيعة المواضيع:***

أما طبيعة المواضيع المنشورة ضمن فئات الموضوع، فقد عرفت بالرغم من محدوديتها تنوعا كبيرا في مضمونها وعناوينها، وذلك باختلاف مصادرها والقوالب الفنية التي صيغت فيها، وتعدد مجالاتها، وبما أن المواضيع الثقافية احتلت صدارة المواضيع المنشورة حول مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر"، فسوف نتطرق إلى أبرز ما تضمنته هذه الأخيرة وإلى أهم ما ميز محتواها متبوعة بالمواضيع السياسية ثم المواضيع الإعلامية، وفي الأخير نتطرق إلى طبيعة المحتوى المخصص للمواضيع الاقتصادية.

جاءت أغلب المواضيع الثقافية التي تناولت موضوع الدراسة أو تطرقت إلى إحدى المسائل المتعلقة به، في شكل مقالات مطولة، ذات طابع تحليل ونقدي، بحيث وضعت المفهوم موضع مساءلة فكرية، إلى جانب المتابعة الإعلامية التي حظي بها من خلال التناول الإخباري لأوجه النشاط الثقافي المتعلق به.

ففي مقال يحمل عنوان "أين نحن من العولمة الثقافية؟" يطرح صاحب المقال مسألة غياب الكتاب الوطني في السوق الجزائرية، باعتباره من أهم مقومات الثقافية الوطنية التي تواجه

بدورها مصيرا مجهولا في عهد العولمة، على حد تعبيره، متطرقا إلى أبرز معوقات إصدار الكتب في الجزائر وتوزيعها في ظل المنافسة التي تفرضها الكتب المستوردة. وبالرغم من أن المقال لم يقدم معالجة مفهومية لموضوع العولمة الثقافية، فإن طرحه لمسألة العولمة الثقافية من زاوية الكتاب يدخل ضمن دائرة النقاش الذي أفرزه هذا المفهوم في بعده الثقافي بشكل عام.

كما اتسع هذا النقاش ليشمل مجالات أخرى تصب في الإطار الثقافي لمفهوم العولمة، ومن بين المواضيع المنشورة ضمن الركن الثقافي، ما تعلق بإشكالية الأدب في ظل العولمة الثقافية،وما خصص لعلاقة هذه الأخيرة بالشعر والإبداع الأدبي... إلخ، ففي ندوة بعنوان "إشكالية الأدب والتوجه نحو العولمة"، قدم معدها جملة من الرؤى لبعض الأدباء والشعراء تحدثوا حول عملية انتقال الإبداع الأدبي من مرحلة ما بعد الحداثة إلى العولمة متطرقين إلى المعاني المختلفة لهذا المفهوم، وإلى مدلولاته، كل حسب مرجعيته الفكرية وقد تربع هذا الموضوع من الناحية الكمية على مساحة كبيرة، ضمن الركن الثقافي مقارنة بالمواضيع الأخرى على مستوى الركن، أو على مستوى الأركان الباقية.

وفي نفس الإطار، خصص موضوع "الغموض في الشعر والعولمة الثقافية ونفحات المبدعين" لتناول مفهوم العولمة الثقافية من زاوية الإشكالات التي طرحها المفهوم على الصعيد الأدبي محليا أو دوليا وذلك بطرح مختلف الآراء التي تناولت هذا الموضوع ضمن فعاليات ملتقى الفنار الكبير.

إلى جانب مواضيع أخرى ذات طابع إخباري نقلت للقارئ عبر الركن الثقافي كل ما يتعلق بالنشاطات المخصصة لمفهوم العولمة الثقافية، متضمنة ما أثاره من نقاشات على الصعيد الثقافي كمسألة الهوية ونزاع القيم وصراع الحضارات، والهيمنة الثقافية... إلخ.

حظي مفهوم العولمة الثقافية، فضلا عن المتابعة الإعلامية له ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر"، بتناوله في شقه الفكري من خلال نشر مجموعة من المقلات ذات الطابع التحليلي لباحثين ومفكرين تطرقوا إليه وإلى أبعاده وإفرازاته، علما أن هذه المقالات تعدت بكثير ما نشر للصحفيين ضمن الركن ذاته.

من بين هذه الموضوعات الثقافية التحليلية ما نشر للباحث بوخاوة إسماعيل بعنوان "عندما تتسلعن الثقافة"، "في زمن العولمة"، الذي تضمن تقديم رؤية وافية ومفصلة عن

مفهوم العولمة بصورة عامة، وعن مفهوم العولمة الثقافية، متطرقا لطرح العولمة للمسألة الثقافية، والصيغ الجديدة المتمخضة عنها في الحقل الفكري، والمواقف المتباينة منها، مثلما تضمن مقال آخر بعنوان "تأثيرات العولمة على ذاكرة الأمة"، مجموعة من المفاهيم قدمها خبراء ومفكرون عرب دول مفهوم العولمة وأنواعها وتطورها التاريخي إلى جانب تعرض بعضهم للأخطار التي تحملها العولمة –باعتبارها مرادفا للهيمنة- على الهوية والخصوصية الثقافية والاجتماعية. كما احتوى هذا المقال على عناوين فرعية مثل: "نوعان من العولمة" و"العولمة... والهيمنة"، ويأتي ذلك تسهيلا لعملية القراءة نظرا لطول المقال، فضلا عن هذا عرف مضمون المقال تناقضا واضحا في مواقف الباحثين من مفهوم العولمة بحيث تراوحت بين مؤيد له أو معارض له بمختلف الحجج.

أما في المقال المعنون "العولمة: مساحات للوهم وأخرى للأسطورة" فقد قدم الباحث حمزة بلحاج صالح مقالا مطولا، خصص مضمونه للتعريف بمفهوم العولمة وذلك من خلال الإنتاج الفكري المتوفر حوله في المجتمعات العربية، مقدما ومنتقدا في نفس الوقت مطارحات كل من الجابري والسيد يسين وجلال أمين... وغيرهم، على أساس أنها لم تحسم بعد الغموض الدلالي للفظ العولمة مما يصعب حسبه، حسم الموقف منه عربيا في إطار رؤية وحدودية، وتجدر الإشارة إلى أن تناول موضوع الدراسة ضمن هذا المقال جاء من زاوية فكرية بحثة، مما يدل على عمق الطرح الذي قدمه الركن الثقافي لهذا الموضوع رغم محدودية مادة التحليل.

فيما يتعلق بالمواضيع السياسية، بشكل عام، فقد غلب عليها الطابع التحليلي إذ جاءت في قالب مقلات خصصت لإبداء الرأي، وتضمنت أفكار كثيرة انصبت في معالجة المسائل التي أثارها مفهوم العولمة في بعده السياسي.

ففي موضوع بعنوان "الإيديولوجيون في مواجهة العولمة"، تطرق صاحب المقال إلى

العولمة من باب التغيير المعرفي المستمر في بنية النظام الدولي وشبكة العلاقات المتصلة به، إذ اعتبر بأنها لا تتعدى أن تكون صياغة لمفاهيم قديمة في قالب جديد يتلائم ومصالح الأوليغارشية المالية والإعلامية، تحت صورة قانون السوق، كما استعرض مجموعة من الآراء والأفكار التي طرحها باحثون غربيون مثل دانيال بيل وألان مينك، حول العولمة أو الفلسفة الباطنة للأسواق المالية الدولية التي غدت حسبه تراقب وتتحكم في الدول والحكومات.

أما في المقال المعنون "العولمة ونهاية السياسة"، تم من خلال طرح تساؤل هل العولمة تعني نهاية السياسة؟ التعرض إلى الإشكالات المرتبطة بظاهرة العولمة بمفاهيمها ومظاهرها

السياسية، وذلك من خلال ملخص لعدة آراء شرحت ماهية هذا المفهوم وما ينجر عنه من إفرازات سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو العالمي. وإلى جانب ما احتواه المقال ذاته من أفكار، فقد تضمن أيضا من ناحية الشكل، ثلاثة عناوين فرعية تخللت مضمونه، وهي على التوالي: "العولمة والخيارات الكبرى" و"لا مفر من العولمة" و"العولمة إيديولوجية للهيمنة".

وإذا كان هذا المقال قد خلص إلى أن العولمة هي إيديولوجية للهيمنة، فإن المقال المعنون بـ "العولمة بين المواجهة والتقبل –استعمار فكري لتهميش كيان الآخرين"، قد انطلق من الفكرة ذاتها في تناوله لموضوع العولمة، ويأتي هذا تأكيدا على التخوفات الناجمة عن ما أفرزه الواقع الراهن من إشكالات، إذ بعدما استعرض صاحب المقال مفهوم العولمة، وتطبيقاته في مختلف مجالات الحياة، وكذا سبل التعايش معه، تطرق إلى الفرق بين هذا المفهوم ومفاهيم أخرى ظهرت في الفترة والسياق الذي ظهر من خلالهما مفهوم العولمة وذلك ضمن التحولات السياسية الكبرى التي شهدها المجتمع العالمي بعد انهيار المعسكر الشرقي وزوال القطبية الثنائية.

فيما يتعلق بمعدل طول المواضيع السياسية التي تناولت موضوع العولمة في بعده السياسي، فقد كانت متوسطة الطول، مقارنة بالمواضيع الثقافية التي تربعت مساحات كبيرة ضمن الركن الثقافي وحظيت بأكبر قدر من التحليل.

أما بالنسبة للمواضيع الإعلامية والمواضيع الاقتصادية، فقد جاءت من ناحية الشكل قصيرة، إذ أنها لم تحظ باهتمام واسع ضمن الركن الثقافي، كما هو الحال بالنسبة للمواضيع الثقافية والسياسية، مثلما اقتصرت من ناحية المضمون على تتبع أوجه النشاط الإخباري المتعلق بمفهوم العولمة من زاوية إعلامية أو اقتصادية، دون التطرق إلى تحليل إفرازات هذا المفهوم في هذين المجلين.

فيما يخص المواضيع الإعلامية، فقد دار مضمونها حول الثورة التكنولوجية التي يعرفها حقل الاتصال إلى جانب تطور التصنيع المعلوماتي، والتجمعات الإعلامية الكبرى. وتجدر الإشارة إلى أنه تم التطرق فضلا عن تقدم، إلى علاقة اللغة العربية بلغة الاتصالات، ويقصد الكاتب بها الشفرات ذات الخصوصية التقنية، وذلك في مقال يحمل عنوان "لغتنا والعولمة"، تطرق صاحبه إلى إشكالية استيعاب الرقمنة للغة العربية وتفعيلها ضمن دائرة الاتصالات العالمية.

أما عن المواضيع الاقتصادية، فتطرقت بصورة عامة إلى الآليات التي حكمت ظهور عولمة الاقتصاد إلى جانب المظاهر الناجمة عنها في مختلف المجالات والإشكالات التي طرحتها

على مستوى اقتصادات دول العالم، بحيث تناول موضوع "عولمة الاقتصاد والأفامي" مسألة الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف الدول –متقدمة ومختلفة- لمجابهة قوة الأسواق، فيما راح موضوع بعنوان "علاقة الاقتصاد بالثقافة، الإبداع في ظل العولمة" يستعرض مشكلة سيطرة القوى المالية على حقل الإبداع، وبروز الثقافة الاستهلاكية في إطار انتشار الثقافة الشاملة. وللعلم فإن هذا الموضوع هو أصول المواضيع الذي تناولت العولمة في بعدها الاقتصادي.

يتبين من خلال ما تقدم بأن عملية طرح مفهوم العولمة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" خلال فترة (1998-1999) عرفت تنوعا من حيث طبيعة المواضيع التي تطرقت لأهم المسائل التي أثارها المفهوم بأبعاده الثقافية والسياسية والإعلامية والاقتصادية كما ترجم ذلك من خلال عناوين هذه المواضيع التي لم تتخلف بدورها عن مواكبة الإشكالات التي أفرزها المفهوم على الساحة الفكرية.

يتضح من خلال الجدول رقم3 الخاص بدراسة وتحليل الطريقة التي تمت بها عملية توظيف الأجناس الصحفية في الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية فيما يتعلق بمفهوم العولمة الثقافية خلال (1998-1999)، بأن المقالات قد احتلت النصيب الأوفر في معالجة الموضوع المدروس، وذلك بمساحة قدرت بـ 5076.44 سم^2 بنسبة 62.15 في المائة، متبوعة بالتقارير التي تربعت على مساحة قدرها 2488.12 سم^2، فيما لم تتجاوز الندوات مساحة 436.87 سم^2 أي ما نسبته 5.35 في المائة، تليها أخيرا الأخبار بمساحة 167.40 سم^2، بنسبة 2.05 سم^2.

بصيغة أخرى يمكن القول، أن المقالات قد تربعت على ما يعادل 5.41 صفحة تليها التقارير بما يساوي 2.65 صفحة، فيما لم تتعد كل من الندوات والأخبار على التوالي نسبتي: 0.46 و0.17 الصفحة. علما بأن مادة التحليل لم تتجاوز بدورها ما يعادل 8.71 صفحة على مدار فترة الدراسة.

تبين هذه الأرقام بأن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية قد أعطى لموضوع العولمة الثقافية خلال فترة الدراسة، صبغة تحليلية تؤكد وتفسر بدورها اهتمامه بهذا الموضوع وذلك من خلال تخصيص المقال كنوع صحفي رئيسي ضمن مادة التحليل. أما إذا أتينا إلى تفسير هذا المعطى بموازاته مع طبيعة الموضوع فإنه يبدو معقولا ومنطقيا، لاسيما وأن المقال كنوع من الأنواع الصحفية، عادة ما يوظف بغرض التحليل والتفسير إلى جانب البحث العميق في القضايا، والوقائع، والأفكار، والآراء... إلخ التي تشغل بال الرأي العام. ومن هذه الناحية، فقد كان توظيف هذا النوع الصحفي ضمن الجزء الأكبر لمادة التحليل في إطار الركن الثقافي موفقا إلى حد بعيد، لأنه يتماشى وطبيعة الموضوع التي تقتضي التحليل والتفسير.

وعليه وبالرغم من أن مادة التحليل المتعلقة بالموضوع المدروس كانت محدودة فإن تخصيص النسبة الأكبر للمقالات كانت محلا لاستدراك اهتمام الركن الذي خصص من الناحية الكمية الجزء الأكبر من مادة التحليل لتفصيل وتحليل الموضوع المدروس، فضلا عن تغطيته لكل الأخبار المتعلقة بهذا الموضوع، ويتضح ذلك من خلال المساحة التي تربعت عليها التقارير التي احتلت المرتبة الثانية إلى جانب الأخبار المستخدمة بشكل محدودا جدا، مما يفسر مدى اهتمام الركن بهذا الموضوع بالرغم من السياسة الإخبارية للجريدة، ويدل من ناحية ثانية على تمتع هذا الأخير بهامش من المناورة لاسيما في السنة الأولى من فترة الدراسة، مثلما يوضحه الجدول الثالث والذي نفسره لاحقا.

أما عن محدودية التنوع المسجل على مستوى الأجناس الصحفية التي تم جردتها خلال المجال الزماني للدراسة فإنها مقارنة بمجالها المكاني تعتبر مقبولة لاسيما وأن هذا البحث قد اقتصر على الركن الثقافي فقط مما يستثني وجود بعض الأنواع الصحفية الأخرى كالعمود أو الافتتاحية، ضمنه علما أن هذه الأخيرة منعدمة الوجود في الأركان الأخرى لجريدة "الخبر" اليومية.

وقبل التعمق في تفسير هذه المعطيات، نتناول فيما يلي مساحات ونسب الأجناس الصحفية على مستوى فصول البحث المقدرة بثمانية فصول اعتبارا من الفاتح جانفي 1998، إلى غاية 31 ديسمبر 1999 في الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، كما يوضحه الجدول الثالث:

الفصل الأول:

- بلغت المساحة الإجمالية للأجناس الصحفية خلال الفصل الأول 311.69 سم^2 أي 3.82 في المائة ضمن مساحة مادة التحليل الكلية المقدرة بـ 8168.83 سم^2.
- انحصرت هذه المساحة في التقارير فقط بالمساحة نفسها أي 311.69 سم^2 وبالنسبة نفسها.

الفصل الثاني:

- بلغت مساحة الأجناس الصحفية خلال الفصل الثاني 1435.78 سم^2، بنسبة 17.58 في المائة من مساحة مادة التحليل، وقد توزعت على الأنواع التالية:

- الأخبار: بمساحة قدرت 167.40 سم^2، بنسبة 2.05 في المائة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المساحة هي أصغر مساحة مسجلة ضمن مساحة الأجناس الصحفية الفصلية وضمن المساحة الخاصة بكل نوع منها.

- التقارير: بلغت مساحتها 189.72 سم^2، بنسبة 2.32 في المائة من مساحة الأجناس الصحفية.

- المقالات: بلغت مساحتها 1078.66 سم^2، بنسبة 13.20 في المائة من إجمالي مساحة الأجناس الصحفية.

الفصل الثالث:

- بلغت مساحة الأجناس الصحفية خلال الفصل الثالث 1991.57 سم^2، بنسبة 24.38 في المائة من مساحة مادة التحليل، وهي أعلى نسبة فصلية سجلت على مستوى فترة الدراسة وقد توزعت على الأنواع التالية:

- التقارير: بلغت مساحتها 373.77 سم^2، بنسبة 4.58 في المائة من مساحة مادة التحليل.

- المقالات: بلغت مساحتها 1180.93 سم^2، بنسبة 14.46 في المائة من مساحة مادة التحليل.

- ***الندوات:*** بلغت مساحتها 436.87 سم^2، بنسبة 5.35 في المائة من مساحة مادة التحليل.

الفصل الرابع:

- بلغت مساحة الأجناس الصحفية خلال الفصل الرابع 1240.63 سم^2 بنسبة 15.19 في المائة من مساحة مادة التحليل وانحصرت في الأجناس الصحفية التالية:

- ***التقارير***: بلغت مساحتها 541.12 سم^2 بنسبة 6.62 في المائة من مساحة الأجناس الصحفية الكلية

- ***المقالات***: بلغت مساحتها 699.51 سم^2 بنسبة 8.56 في المائة من مساحة الأجناس الصحفية الكلية.

الفصل الخامس

- بلغت مساحة الأجناس الصحفية خلال الفصل الخامس 1969.95 سم^2، أي 24.11 في المائة من مساحة مادة التحليل، وقد اقتصرت، كما في الفصل السابق على:

- ***التقارير:*** بلغت مساحتها 525.42 سم^2، بنسبة 6.43 في المائة من مساحة مادة التحليل.

- ***المقالات:*** بلغت مساحتها 1444.53 سم^2، بنسبة 17.68 في المائة من مساحة مادة التحليل.

الفصل السادس:

- بلغت مساحة الأجناس الصحفية الكلية خلال الفصل السادس 952.8 سم^2 أي ما بنسبة 11.66 في المائة من مساحة مادة التحليل الإجمالية، وقد توزعت كما في الفصلين السابقين على:

- ***التقارير:*** بلغت مساحتها 279.99 سم^2 أي بنسبة 3.43 في المائة من مساحة الأجناس الصحفية الكلية.

- ***المقالات:*** بلغت مساحتها 672.81 سم^2 أي بنسبة 8.24 في المائة من مساحة الأجناس الصحفية الكلية.

الفصل السابع:

- غياب تام لمادة التحليل في هذا الفصل.

الفصل الثامن:

- قدرت مساحة الأجناس الصحفية الإجمالية في الفصل الثامن والأخير بما يعادل 266.4 سم^2 بنسبة 3.26 في المائة من مساحة مادة التحليل الكلية، وهي أدنى نسبة فصلية سجلت

على مستوى فترة الدراسة، وقد انحصرت هذه المساحة في التقارير بالمساحة نفسها.

يلاحظ من خلال الأرقام التي خصصها الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية لتناول موضوع العولمة الثقافية في الفترة (1998-1999)، والمتعلقة بتطور مساحات توظيفية للأجناس الصحفية المختلفة، ونسبها الفصلية، بأن هذه الأخيرة كانت متفاوتة جدا. فإلى جانب

انعدامها في الفصل السابع بسبب انعدام مادة التحليل خلاله، فإن الفرق بين أعلى نسبة لها (سجلت في الفصل الثالث بـ 24.38 في المائة) وبين أدنى نسبة (سجلت في الفصل الثامن بـ 3.26 في المائة) بلغ حوالي 7.47 مرة، بالإضافة إلى هذا، فإن تطور النسب المسجلة على مستوى باقي الفصول، وعلى مدار فترة الدراسة لم يعرف أي تقارب فيما بينها، وهذا ما يؤكد على عدم الاستقرار في تنويع المساحة الكلية على جل الأجناس الصحفية الواردة ضمن الركن الثقافي.

أما من ناحية المساحات المخصصة للأجناس الصحفية، فقد سجلت هي الأخرى تفاوتا ملحوظا على مدار فترة الدراسة، سواء كان ذلك على المستوى السنوي أو على المستوى الفصلي، إذ بعدما قاربت 4979.67 سم^2 سنة 1998، تراجعت لتصل إلى 3189.16 سم^2 سنة 1999. مثلما ظلت متباينة ومتباعدة على المستوى الفصلي. إلا أن ما يثير الانتباه في هذا التباين هو الانخفاض الكبير للمساحات الفصلية خلال الفصول الثلاثة الأخيرة وهذا ما يؤكد على التزام الركن الثقافي للجريدة بالتوجيهات الصادرة عن رئاسة التحرير القاضية بالتخفيف من حجم المادة الإعلامية ذات الطابع التحليلي (مثل موضوع الدراسة)، والاهتمام أكثر بالمادة الإعلامية ذات الطابع الإخباري كما سبق وأن أوضحنا.

أما إذا درسنا ما وظّف من أجناس صحفية ضمن الركن الثقافي، خلال فترة الدراسة والمساحات التي تربعت عليها، إلى جانب تطور استخدامها ضمن حلقة ارتباطها بمساعدة مادة التحليل الكلية، فإن الأمر سوف يبدو مختلفا عما تم تسجيله سابقا. والبداية ستكون انطلاقا من المقالات وذلك لاحتلالها الصدارة من ناحية توظيفها ضمن مادة التحليل، متبوعة بالتقارير، التي تربعت على المرتبة الثانية، فالندوات وتليها أخيرا الأخبار.

- يتضح من خلال تحليل الجدول الثالث والتمعن في الدلالات التي تحملها أرقامه المتعلقة بمساحات ونسب الأجناس الصحفية، بأن المساحة الإجمالية للمقال قد بلغت خلال فترة الدراسة 5076.44 سم^2، بنسبة 62.15 في المائة ضمن مساحة التحليل الكلية، ويرجع سبب ذلك إلى توظيفه بصورة واسعة في صياغة الموضوع المدروس، باعتباره القالب الصحفي الملائم مع

طبيعة الموضوع التي تقتضي التحليل والتفسير. من ناحية ثانية فإن المقال وإن كان يدخل ضمن زمرة الأنواع الصحفية التي يغلب عليها طابع الرأي، فإن صياغته أو بنيته لا تتطلب مهارة فنية عالية كما هو الحال بالنسبة للعمود أو الافتتاحية أو التعليق، مما كان وراء توظيفه بكثرة حتى من قبل الباحثين والمفكرين الذين ساهموا بكتاباتهم التي جاءت في شكل مقلات للتعريف بمفهوم العولمة الثقافية، بأبعادها وإفرازاتها.

أما عن تطور استخدام هذا الجنس الصحفي، فقد تميز انطلاقا من الفصل الثاني إلى غاية الفصل السادس بالاستقرار النسبي في طرحه للموضوع، فيما لم يوظف إطلاقا في كل من الفصول الأول، السابع، والثامن. وقد سجلت أعلى مساحة له في الفصل الخامس، قدرت بـ 1444.53 سم^2 بنسبة 17.68 في المائة ضمن مساحة التحليل الكلية، متبوعة بمساحة الفصل الثالث المقدرة بـ 1180.93 سم^2 بنسبة 14.46 في المائة من مساحة التحليل الكلية. ويمكن تفسير هذا بأن هذه الفترة قد تزامنت مع اتساع دائرة النقاش حول موضوع العولمة الثقافية على مستوى الساحة الفكرية الوطنية، وما كان على الركن الثقافي سوى مسايرة هذا النقاش وتسليطه الضوء عليه بفتحه المجال أمام إسهامات وأراء الباحثين والمفكرين الخاصة بالموضوع ذاته. أما أدنى نسبة سجلت للمقال كانت في الفصل السادس قدرت بـ 672.81 سم^2 بنسبة 8.24 في المائة، وهي راجعة إلى التزام الركن الثقافي بتوجيهات رئاسة التحرير مثلما سبق الذكر خاصة بالنظر إلى كونها آخر مساحة خصصت للمقال من جهة وغيابه المطلق في الفصلين الأخيرين من الدراسة. ويتضح هذا جليا من خلال مقارنة مساحة المقالات في سنة 1998 التي بلغت 2959.1 سم^2، فيما لم تتعد 2117.34 سم^2 سنة 1999.

تجدر الإشارة على صعيد آخر، إلى أن ما ميز المساحات الفصلية التي تربعت، عليها المقالات، مقارنة بالأجناس الصحفية الباقية وخاصة منها التقارير، هي أنها كانت الأكبر من الناحية الكمية بحيث بلغت أكبر مساحة للمقال حوالي 2.66 مرة مساحة للتقارير، و3.3 مرة مساحة الندوات و8.62 مرة مساحة الأخبار. كما أن أصغر مساحة فصلية للمقال تجاوزت بكثير أكبر مساحة فصلية للأنواع الأخرى. وعليه فالمقال كجنس صحفي وإلى جانب تربعه على أكبر المساحات الفصلية، فقد تربع على أكبر مساحة ضمن مساحة مادة التحليل خلال فترة الدراسة، واحتل الصدارة لما له من مميزات تنسجم وطبيعة موضوع العولمة الثقافية.

- أما إذا أتينا لدراسة توظيف التقرير الصحفي وتطور استخدامه في الركن الثقافي لجريدة

"الخبر"، فإن أول ما يقال هو أنه احتل المرتبة الثانية بعد المقال بمساحة 2488.12 سم^2 بنسبة 30.45 في المائة من مساحة مادة التحليل الإجمالية، يفسر هذا على أن التقرير ينتمي لفئة الأنواع الصحفية الإخبارية وباعتباره يهتم بالعرض الكرونولوجي للوقائع والأحداث فإنه مقيد بهذه الأحداث وتسلسلها ويقتصر على سردها كما هي في الواقع عكس المقال الموظّف في تحليل القضايا والأفكار، والذي بقدر ما اتسع، اتضحت الرؤية المقترحة حول موضوعه، دون تقيده بكم معين.

يلاحظ من ناحية ثانية بأن التقرير هو النوع الصحفي الذي سجل حضورا أكثر خلال فترة الدراسة، باستثناء غيابه في الفصل السابع وهذا راجع إلى غياب مادة التحليل ككل في هذا الفصل. كما أن المساحات الفصلية المتعلقة به كانت متقاربة نوعا ما حيث لم يتجاوز الفرق بين أعلى مساحة سجلت له في الفصل الرابع بـ 541.12 سم^2 بنسبة 6.62 في المائة من إجمالي مساحة مادة التحليل وبين أدنى مساحة له كانت في الفصل الثاني بـ 189.72 سم^2 بنسبة 2.32 في المائة من مساحة مادة التحليل حوالي 2.85 مرة، وهذا يدل على اعتماد الركن الثقافي على هذا النوع الصحفي بشدة وتوظيفه لتغطية مجريات الأحداث ومستجدات الوقائع المتعلقة بموضوع العولمة الثقافية.

بالرغم من هذا فقد تراجعت المساحة المخصصة للتقرير في السنة الثانية من فترة الدراسة، فبعدما قاربت سنة 1998 حوالي 1416.3 سم^2، لم تتجاوز سنة 1999 مساحة 1071.82 سم^2، وقد يجد هذا التراجع تفسيره في غياب مادة التحليل في الفصل السابع من فترة الدراسة.

انطلاقا مما سبق، وإلى جانب فتح المجال واسعا لتحليل وتفسير مفهوم العولمة الثقافية من خلال المقال، فإن الركن الثقافي لم يتخلّف عن تغطية الأحداث: من محاضرات، وملتقيات... إلخ تتعلق بالموضوع، ويتضح ذلك عبر توظيفه للتقرير الصحفي كصيغة كلامية تتلاءم مع مثل هذه الأحداث، مما يعكس بأن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية قد وفق من هذه الزاوية في توظيفه لهذين الجنسين الصحفيين.

- وإلى جانب هذين النوعين الصحفيين وظّف الركن الثقافي أجناسا صحفية أخرى هي الأخبار والندوات، إلا أن هذا التوظيف لم يكن بصورة دائمة بحيث لم تتعد عدد تكراراتها مرة واحدة. فالأخبار سجلت في الفصل الثاني فقط بمساحة 167.40 سم^2، بنسبة 2.05 في المائة من مساحة مادة التحليل الكلية، بينما بلغت مساحة الندوات 436.87 سم^2 بنسبة 5.35 في المائة من مساحة مادة التحليل، كانت في الفصل الثالث.

فيما يتعلق بالأخبار فإن مساحتها وإن كانت ضئيلة مقارنة بالأنواع الأخرى من جهة وبمساحة مادة التحليل من جهة ثانية، فإنها تعكس بأن النشاط الثقافي الذي تناوله الركن الثقافي لم يكن ملائما مع طبيعة الخبر بحيث تمت صياغته في أشكال تقارير، وهذا راجع ربما إلى أن الأحداث المعالجة لم تكن تتميز بالآنية والجدية الكافية التي تجعلها تصاغ في قالب الخبر.

أما عن مساحة الندوات وإن كانت هي الأخرى ضئيلة فإن هذا المعطى لا يستثني تسليط الضوء على جهود الصحفيين الذين حاولوا من خلال السعي وراء أراء المفكرين ورصد مواقفهم

حول موضوع العولمة الثقافية إلى محاولة تقديم رؤية شاملة عن الموضوع وعن جوانبه، ولما طرحه كإشكال قائم في أوساط الساحة الفكرية.

نخلص من خلال ما تقدم إلى أن الركن الثقافي لجريدة الخبر اليومية قد وفق بالرغم من محدودية مادة التحليل من التنويع الأجناس الصحفية المستخدمة لصياغة المواضيع المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية، كما أن التوظيف المكثف للمقال كجنس صحفي يخص الرأي قد أعطى للموضوع نصيبا أوفرا من التحليل، مما يعكس محاولة الركن الثقافي في التعريف بهذا المفهوم لدى القراء، وإحاطتهم بمختلف الآراء والمواقف منه إلى جانب اهتمامه، بأوجه النشاط الثقافي المتعلق المتعلق بهذا الموضوع وذلك من خلال التقارير والأخبار.

وتجدر الإشارة في الأخير إلى أن التوجيهات الصادرة عن رئاسة التحرير المتعلقة بتخفيف حجم المادة الإعلامية ذات الطابع التحليلي قد أثرت بشكل محسوس في تنوع استخدام الأجناس الصحفية في الفصول الأخيرة من الدراسة، سواء كان ذلك جملة أو تفصيلا، بحيث سجل انخفاضا ملحوظا على مستوى المساحات الفصلية للأجناس الصحفية وعلى مستوى هذه الأخيرة في السنة الثانية من الدراسة.

4- مصادر موضوعات العولمة في الركن الثقافي لجريدة "الخبر":

إن البحث فيما نشر من مادة إعلامية حول مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية خلال الفترة (1998-1999)، يستلزم الإلمام بالمصادر التي تستقي منها الجريدة مادتها الإعلامية، وذلك في إطار تسليط الضوء على مدى اهتمام هذه الأخيرة بالموضوع المدروس.

فإلى جانب فئة الموضوع وفئة الجنس الصحفي تم إدراج فئة المصدر ضمنها وذلك لمساهمتها في تحديد مدى إلمام صحفيي جريدة "الخبر" بالموضوع المدروس وهل كانت كتاباتهم كافية لضبط وتدليل المفهوم للقارئ. وإذا كان العكس فهل استعان الركن الثقافي بإسهامات خارجة من هيئة التحرير للجريدة خلال فترة (1998-1999). وعليه قسمت فئة المصدر إلى فئات فرعية لها هي (صحفيي/قسم التحرير/الوكالات/باحث)، وذلك تبعا لما سجل من مصادر ضمن مادة التحليل، مثلما هو موضح بصورة جلية في الجدول رقم4، الذي يبين المساحة الكلية الخاصة بالفئات الفرعية المدرجة ضمن فئة المصدر، بالإضافة إلى توضيحه لعملية تطور الإستناد إلى هذه المصادر خلال فترة الدراسة. وقبل التطرق لتحليل وتفسر هذه البيانات الملخصة في هذا الجدول، فالبداية ستكون من معنى هذه الفئة وعناصرها في سياق هذا البحث.

- ***فئة المصدر:***

تفيد فئة المصدر من الناحية المنهجية في الإجابة على السؤال: إلى من تنسب الأقوال أو التصريحات، أو ما هو المرجع أو المصدر الذي تنسب إليه مادة المحتوى؟ كما تحدد إجابات هذه الأسئلة مدى الثقة فيما يسوقه المصدر أو المرجع من تصريحات أو بيانات أو معلومات، كما تفيد هذه الفئات في تحديد الاتجاهات في الأمور الجدلية حيث يستشهد كل فريق بأقوال أو تصريحات كبار الكتاب والمفكرين والفلاسفة لتدعيم آرائهم ووجهات نظرهم. (10)

بصيغة أخرى تهتم فئة المصدر بدراسة المرسل القائم على صياغة المادة الإعلامية المنشورة، أو المبثة عبر وسائل الإعلام المختلفة، وترى مادلين قرافيتس (Madeleine Grawit) بأنه يمكن من خلال تحليل المحتويات الإعلامية من رسائل وخطابات، التعرف على بعض مميزات هذا المرسل. (11)

وعليه فإن المقصود من فئة المصدر هو الجهة التي اعتمدت عليها الجريدة في حصولها على المواضيع المتعلقة بمفهوم العولمة الثقافية، والمنشورة ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر"

ليومية خلال الفترة (1998-1999)، بحيث يدل مدى تعدد هذه المراجع على مدى تنوع الآراء المنشورة حول الموضوع.

تنقسم فئة المصدر كما سبق الإشارة إليه إلى مجموعة من العناصر، تم على أساسها تصنيف مادة التحليل وتحليلها، بحيث قسمت الفئة إلى فئات فرعية لها هي (صحفي/قسم التحرير/الوكالات/باحث)، ونعني بهذه الفئات، قبل التطرق إليها ولتطورها من خلال الجدول رقم، ما يلي:

- ***صحفي:***

تلتقي العديد من التعاريف لتحديد معنى كلمة صحفي، في مجموعة من النقاط هي:

1- أن تكون مهنة الصحافة مهنة دائمة بالنسبة للصحفي.

2- أن تمارس هذه المهنة مقابل قيمة اقتصادية معينة، مما يقحم المراسلين والمتعاونين ضمن التعريف.

3- تتعلق هذه التعاريف بكل صحفي يعمل سواءا بالصحافة المكتوبة أو بالإذاعة أو بالتلفزيون أو بوكالات الأنباء.

4- تستثني هذه التعاريف رجل الإعلان العامل بقطاع الصحافة.

وبهذا يمكن القول في تعريف شامل لهذه النقاط بأن الصحفي هو كل شخص يتمثل نشاطه في المساهمة، ضمن المؤسسة الإعلامية التي يعمل بها، في تزويد هذه الأخيرة بإنتاج المادة الإعلامية مكتوبة كانت أو مسموعة، أو مرئية، بصورة دائمة ومنتظمة مقابل قيمة مادية تتكفل هذه المؤسسة بدفعها، بموجب عقد العمل المبرم بينهما، بغض النظر عن صيغته التي تحدد طبيعة وصفه فيها (صحفي دائم أو مراسل، أو متعاون... إلخ).

على ضوء ما تقدم فإن عبارة الصحفي في إطار هذه الدراسة تعكس الشخص العامل بجريدة "الخبر" اليومية الذي يساهم في إطار الركن الثقافي بتقديم مادة إعلامية مكتوبة تتعلق بمفهوم العولمة الثقافية.

- ***قسم التحرير:***

من المتعارف أن هيئة التحرير لجريدة "الخبر" اليومية تنقسم إلى مجموعة من الأقسام، تسهيلا لتنظيم طريقة عملها، ومن بين هذه الأقسام، تنصب اهتماماتها القسم الثقافي في متابعة النشاط الثقافي من إنتاج أدبي وفكري وفني في مختلف الفروع.

وقد جرت العادة أن تصدر المادة الإعلامية ضمن الركن الثقافي، بتوقيع القسم الثقافي، تستقي هذه المادة من وكالات الأنباء الوطنية منها والعالمية، أو من مراجع أخرى، يقوم الصحفي بتوقيعها أو إعادة صياغتها أو معالجتها... إلخ، وتصدر بتوقيع القسم الثقافي.

وعليه فالمقصود بقسم التحرير هو أن المرجع الأصلي للمادة الإعلامية الصادرة ضمن الركن الثقافي حول مفهوم العولمة الثقافية، يظل مجهولا، وليس نتاجا لمساهمة صحفي القسم بصورة مطلقة.

- ***الوكالات:***

تعد وكالات الأنباء قناة من قنوات نقل وتداول الأخبار تتلخص مهامها أساسا في البحث عن الأخبار وجمعها ثم توزيعها على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

بتعبير آخر فإن وكالة الأنباء عبارة عن مؤسسة إعلامية تعمل على جمع وإمداد الصحافة المكتوبة والمحطات الإذاعية والقنوات التلفزيونية، ومختلف وسائل الإعلام بالأخبار والصور والتحقيقات، وغيرها من المادة الإعلامية التي تعجز هذه الأخيرة عن اقتنائها لمحدودية قدراتها المادية والبشرية... إلخ وتتم هذه العملية عبر شبكة واسعة من المراسلين المنتشرين في أماكن عديدة من العالم بحثا عن الجديد من الأخبار لتزويد المشتركين بها.

وعليه فالمعنى الذي تأخذه الوكالات في سياق البحث يتمثل في أنها أحد مراجع ما نشر حول مفهوم العولمة الثقافية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية باعتبارها مؤسسة إعلامية مهمتها البحث عن الخبر، سواء كانت وطنية أو عالمية.

- ***باحث:***

يتمثل المعنى الذي تأخذه كلمة باحث ضمن سياق هذه الدراسة في مجموعة الأشخاص الذين نشرت لهم إسهامات فكرية ضمن الركن الثقافي لجريدة "الخبر" اليومية، تتعلق بمفهوم العولمة الثقافية، كما يمكن اعتبار عبارة باحث في السياق ذاته تلخيصا لألفاظ أخرى مثل أستاذ جامعي، دكتور دولة، مفكر... إلخ تجندوا فكريا عبرها ما نشر لهم ضمن الركن الثقافي للخوض في دائرة النقاش والجدل الواسع الذي أثاره مفهوم العولمة الثقافية. علما أن عملهم يختلف جذريا عن عمل الصحفي، كونهم لا ينتمون رغم ما نشر لهم لهيئة التحرر بالجريدة.

. قائمة المراجع بالعربية:

1- أبو زيد فاروق، فن الكتابة الصحفية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1985

2- إدريس سهيل، المنهل، قاموس فرنسي-عربي، الطبعة 25، دار الأدب. بيروت، بيروت 1999

3- الجابري محمد عابد، المسألة الثقافية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت، 1999

4- الجابري محمد عابد، قضايا في الفكر العربي المعاصر، العولمة، صراع الحضارات العودة إلى الأخلاق، التسامح، الديمقراطية و نظام القيم، الفلسفة و المدنية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997

5- الحسيني السيد، نحو نظرية اجتماعية نقدية، دار النهضة العربية.بيروت،1985

6- الخولي أسامة أمين و أخرون، العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998

7- العاضي نصر الدين، وسائل الاتصال الجماهيري و المجتمع، آراء و رؤى، سلسلة معالم دار القصبة للنشر. الجزائر، 1999

8- الكيالي عبد الوهاب و أخرون، الموسوعة السياسية، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1990

9-المنجرة المهدي، حوار التواصل، من أجل مجتمع معرفي عادل، الطبعة السادسة مزيدة، دار و ليلي للطباعة. مراكش، 2000

10- أمين جلال، العولمة و التنمية العربية، من حملة نابليون إلى جولة الأوروغواي، 1789 / 1998، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

11- بدر أحمد، أصول البحث العلمي و مناهجه، وكالة المطبوعات. الكويت، 1977

12- بوشعير سعيد، القانون الدستوري و النظم الساسية المقارنة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1991

13- بيار فليب، دوسيناركلنز بيار، الإمبريالية، ترجمة عصفور عيسي، سلسلة زدني علماً، منشورات عويدات، بيروت، 1982

14- بيترمارتن هانس، شومان هارولد، فخ العولمة، الاعتداء على الديمقراطية و الرفاهية، ترجمة علي عدنان عباس، سلسلة عالم المعرفة، عدد 238،المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب. الكويت، 1998

15- حرب علي، حديث النهايات، فتوحات العولمة و مأزق الهوية، الطبعة الأولى، المركز الثقافي الغربي. بيروت، 2000

16- خليفة إجلال، اتجاهات حديثة في فن التحرير الصحفي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الهنا للطباعة. القاهرة، 1972

17- شلبي كرم، معجم المصطلحات الإعلامية، الطبعة الأولى، دار الشروق. بيروت، 1989

18- شيللر هوبرت، المتلاعبون بالعقول، ترجمة رضوان عبد السلام، سلسلة عالم المعرفة عدد 243، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مطابع الوطن. الكويت، 1991

19- عبد الحميد محمد، تحليل المحتوى في بحوث الإعلام، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1985

20-علم الدين محمود، ثورة المعلومات و وسائل الاتصال، دار الهدى. بيروت، 1995

21- علي نبيل، الثقافة العربية و عصر المعلومات، رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي، سلسلة عالم المعرفة، عدد 265، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مطابع الوطن. الكويت، 2001

22- عوض محمد، الخبر في وسائل الإعلام، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي. القاهرة، 1994

23- عيون السود نزار، العقاد ليلي، علم الاجتماع الإعلامي و مناهج البحث، المطبعة الجديدة، دمشق (بدون سنة نشر)

24- غليون برهان، أمين سمير، ثقافة العولمة و عولمة الثقافة، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر. بيروت، 2000

25- كيلش فرانك، ثورة الأنفوميديا، الوسائط المعلوماتية و كيف تغير عالمنا و حياتك؟، ترجمة زكريا حسام الدين، سلسلة عالم المعرفة، عدد 253، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مطابع الوطن. الكويت، 2000

26- ماكبرايد شون، أصوات متعددة و عالم واحد، الاتصال و المجتمع اليوم و غداً، اليونيسكو، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع. الجزائر، 1981

27- يسين السيد، العالمية و العولمة، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع. القاهرة، 2000

•الدوريات:

1- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مجلة الثقافة العالمية، العدد 85، مطابع دار السياسة. الكويت، 1997

2- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مجلة الثقافة العالمية، العدد 104، مطابع دار السياسة. الكويت، 2001

3- المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، مجلة عالم الفكر ، المجلّد 28 ، العدد 2، مطابع دار السياسة. الكويت، 1999

4- مركز المعلومات القومي السوري، مجلة معلومات دولية، العدد 58. دمشق، سوريا، 1998

5- مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 231، ماي. بيروت، لبنان، 1998

6- مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 249، نوفمبر. بيروت، لبنان، 1999

7- مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 260، أكتوبر. بيروت، لبنان، 2000

•المقابلات:

1- سعيد زوقاري، المدير المالي و الإداري لجريدة الخبر اليومية، و عضو مؤسس للجريدة
مقابلة أجريت يوم 25 أوت 2001 على الساعة الثالثة زوالا، بدار الصحافة، ساحة أول ماي، الجزائر

2- عبد القادر حميد، صحفي، رئيس القسم الثقافي لجريدة الخبر اليومية خلال 1998-1999
مقابلة أجريت يوم 25 أوت 2001 ، في منتصف النهار، بدار الصحافة، ساحة أول ماي. الجزائر

•الأطروحات الجامعية:

1- بوسعدة عمر، اتجاهات الجمهور الجزائري نحو قراءة الصحف اليومية المستقلة نحو قراءة الصحف اليومية المستقلة، مع دراسة حالة جريدتي" الخبر " و " ليبرتي"، رسالة ماجيستر، معهد الإعلام، جامعة الجزائر. الجزائر، 1999-2000

2- حجاج قاسم، العالمية والعولمة، دراسة تحليلية مقارنة للمفهومين، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر. الجزائر، 1998-1999

3- فيلالي ليلي، الاتصال الدولي و التجانس الثقافي، رسالة ماجيستر، معهد علوم الإعلام و الاتصال جامعة الجزائر. الجزائر 1999-2000

المطبوعات الجامعية:

1- بن بوزة صالح، تاريخ وسائل الإعلام في العالم، معهد علوم الإعلام و الاتصال، جامعة الجزائر. الجزائر، 1993

الصحف باللغة العربية:

جريدة " الخبر " اليومية، العدد 00، الموافق ل 4 نوفمبر 1990 . (الجزائر)

قائمة المرجع بالفرنسية:

1- Adda Jaques, La mondialisation de l'economie, à Génése, Approche, editions Casbah.Alger, 1998
2- Angers Maurice, Initiation pratique à la méthodologie de sciences humaines, edition Casbah.Alger,1997
3- Attallah Paul, Theoies de la communication, sens, Sujets, savoirs, Presse Universitaire du Quebec. Canada, 1999
4- Benhamou Francoise, L'economie de la culture, Approche, edition Casbah. Alger, 1998
5- Boyer Robert et autres, Mondialisation, Au dela des mythes, edition Casbah.Alger, 1997
6- Cuche Denys, La notion de la culture dans les sciences siociales, Approche, editions Casbah. Alger, 1998
7- Dollot Louis, Culture individuelle et culture de masse, Que-sais-je? P U F. Paris, 1974
8- Fuchs Gerard, L'Europe contre la mondialisation, changer l'avenir, edition L'Harmattan.Paris, 1996
9- Grawitz Madeleine, Les méthodes des sciences sociales, 9 ème edition, edition Dalloz. Paris, 1993
10- Iris Antoine, Les autoroutes de l'information, Que-sais-je? P U F. Paris, 1996
11- Jaclin Frank, Le multimedia, edition Maxima, P U F. Paris, 1993
12- Kayzer Jaques, le quotidien Français, (Cahier de la fondation nationale des sciences politiques), Deuxieme edition, Armand colin. Paris, 1993
13- Krugman Paul, La mondialisation n'est pas coupable, Vertus et limites du libre échange, editions Casbah. Alger, 1999
14- Laïdi Zaki, Malaise dans la mondialisation, Collection conversation pour demain, edition Textuel. France 1997
15- Macluhan Marshall, Pour comprendre les médias- les prolengements technologiques de l'homme, tradution, Jean Paré edition Mame-Seuil, 1968
16- Mattlard Armand, La mondialisation de la communication, 1er edition, Que-sais-je? P U F. Paris, 1996
17- Morin Edgar, L'esprit du temps, Névrose, edition Grasset. Paris, 1962
18- Mucchielli Roger, L'analyse du contenu des documents et des communications- connaissace du probleme-, 5 ème edition, les editions E.S.F. Paris, 1984
19- Pontoizeau Pierre Antoine, La communication Culturelle, edition Armand Colin, Paris, 1992
20- Salame Ghassan, Appels d'empire-ingérences et resistances à l'âge de la mondialisation, edition Fayard. France.1996
21- Warnier Jean Paul, La mondialisation de la culture, Approche, Casbah editions. Alger, 1999

• الجرائد باللغة الفرنسية:

1- Le monde Diplomatique, Août, 1995 (France)
2- Le monde Diplomatique, Août, 1998, (France)
3- Le monde Diplomatique, Septembre, 1999 (France)
4- Le monde Diplomatique, Mai, 2000 (France)

١٠الأقراص الضاغطة:

Universalis (Encyclopaedia) version 6, sevice editorial, 8 rue de Tilsit 75017, Paris. France, 2002